www.kassiounpaper.com

839

الاحد 03 كانون الاول 2017

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

# قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

## الافتتاحية

# شرط مسبق وعدم جدية

لاشك أن الشروط المسبقة في مفاوضات الحل السياسي كانت وما زالت مرفوضة، كونها تخالف القرار الدولي، وتعرقل العملية السياسية، ولكن في المقابل، فإن الرد على تلك الشروط، يجب ألا يكون عدم جدية تجاه أهمية الإسراع بالحل السياسي، كما تجلى في طريقة تعاطي الوفد الحكومي، مع الجولة الثامنة من مفاوضات جنيف الحالية، حيث التأخر عن التوقيت، والتردد في الموافقة على التمديد، و الإصرار على عدم خوض المفاوضات المباشرة.

إن الرد الفعلي على أي شرط مسبق، هو العمل على إزالة الشرط المسبق نفسه، وليس اتخاذ هذا الشرط ذريعة، لعرقلة التفاوض المباشر، على مبدأ «اجت والله جابها»، أما الطريق الوحيد لإزالة الشروط المسبقة، فهو الإصرار على الحل السياسي التوافقي، والتسلح بالقرار الدولي، وبما يعزل القوى المتشددة أكثر فأكثر، لاسيما، بعد تراجع دور القوى الدولية والإقليمية، والسورية الداعمة لمتشددي الرياض، وفي ظل التشكيلة الجديدة للوفد المفاوض، وبعد زيادة دور قوى المعارضة الجادة في دفع العملية السياسية إلى الأمام، وبالتالي من مصلحة سورية، التعاطي بأقصى درجات الجدية، مع هذا المنبر الدولي – منبر جنيف– لأنه ملك الشعب السوري، وأداته الأساسية، وربما الوحيدة في إنقاذ بلاده، وعلى هذا الأساس، وبهذه الروح يجب التعامل مع العملية، حتى لا تتحول إلى فرصة ضائعة من جديد.

إن جوهر الحل السياسي المنشود، وجذره يعني تمكين الشعب السوري من تقرير مصيره بنفسه، بما فيها اختيار نظامه السياسي، وذلك عبر انتخابات حرة وشفافة ونزيهة، يشارك فيها السوريون كلهم، وضمن مهلة زمنية محددة، وهو بهذا المعنى يتجاوز عملية تبديل سلطة بسلطة، وشرعنة النفوذ الإقليمي والدولي، كما يسعى متشددو الإئتلاف المهزومين، ضمن فهم ملتبس للحل السياسي، وتفسير مشوه للقرار 2254، وكذلك، هو لا يعني استمرار تحكم النظام بالسلطة، كما يسعى متشددو النظام.

تشرف المعركة العسكرية، ضد الإرهاب على نهايتها، بعد سلسلة الضربات المتلاحقة ضده، واستعادة مناطق واسعة إلى سيادة الدولة السورية، وتشكل جولة جنيف الحالية بوابة استكمال هذه المعركة سياسياً، وتوحيد السوريين ضد هذه الظاهرة الطارئة في سورية، لاسيما، وأن العديد من التقارير الإعلامية، تشير إلى استعداد الحليف الروسي لسحب قواه العسكرية، ليقدم بذلك، وبما سبق هذا الإعلان من مناطق خفض التصعيد، ودوره الحيادي والنزيه فيها، نموذجاً جديداً في التعاطي مع الأزمات الدولية، نموذجاً يتوافق مع استعادة السيادة الوطنية، ويضرب به المثل في الحفاظ على وحدة واستقلال البلدان، وليؤكد للمرة الألف، على نواياه وهدفه من الدخول العسكري إلى الساحة السورية، باعتباره أداة مساعدة للسوريين في الوصول إلى حل سياسي توافقي، وتقرير مصير بلادهم بأنفسهم، وليس أداة هيمنة، كما كان وما زال سلوك قوى الهيمنة الغربية.



# الجولة الثامنة
# السوريون بانتظار الحل
## [05]

ملف «سورية 2017»



## بيان «الرياض2» غير مُلزم... 2254 المرجعية

07

ملف «سورية 2017»



## جميل: اقتربنا من خط النهاية

08

شؤون اقتصادية



## انخفاض الدولار... الليرة استفادت أم آخرون؟!

12

شؤون استراتيجية




## «الحلم الاسكندنافي» و«دولة الرفاه»...

20

## بصراحة

■ محمد عادل اللحام



### الدولار عم يطلع.. الدولار عم ينزل.. والأجور!

شهدت سوق الصرف دربكات متوالية بسبب القرارات المتوالية للمصرف المركزي، التي غير فيها سعر صرف الدولار مرات عدة، مما خلق فوضى سعرية بين المالكين الكبار للدولار، المتحكمين بكمياته في السوق السوداء، مما أدى إلى إنكماش في السوق من حيث كميات البضائع المعروضة للبيع، والمسعرة على أساس السعر السابق لعملية تخفيض الدولار، وهي خطوة احترازية يقوم بها هوامير السوق لترتيب البيت الداخلي، استعداداً لما هو آت من تطورات غير محسوب حسابها، تنعكس على الأرباح التي لا يقبلون بهبوطها عن المستوى المطلوب بالنسبة لهم، وفي هذا السياق، سياق الأرباح وتطور مستوياتها، تأتي الكثير من التصاريح الإعلامية لمسؤولين عن هذا الشأن لتؤكد حرص الحكومة على عدم الإضرار بالمصالح الحقيقية لهوامير المال، الذين كوّنوا ومركزوا ثرواتهم من لقمة المحرومين وحاجاتهم.

أكد أحد الوزراء: أن الأسعار لن تهبط عن مستواها السابق، والسبب أن التجار قد استوردوا بضائعهم بأسعار صرف مرتفعة للدولار، وهذا طبعاً ليس مقبولاً لا من الحكومة ولا من التجار الكبار، وهنا لا مشكلة عند الطرفين في سياق مركزة الثروة أكثر، تجاه السواد الأعظم من الشعب السوري، الذي يكتوي بنار الأسعار، إن بقي المحرومون إلى ما شاء الله يصارعون الفقر والجوع والحرمان، من أجل تأمين حاجاتهم الضرورية مقابل تأمين مصالحهم غير المنقوصة.

إن غياب دور الدولة، والمفترض أنه الضامن لتأمين حاجات الناس ومتطلباتهم يجعل لعبة السوق، ومنها: صعود سعر الصرف أو هبوطه، مؤثرة على مستوى الأجور، من حيث قيمتها الحقيقية، التي لم تعد تساوي في المتوسط، حفنة قليلة من الدولارات التي يتصارع الكبار على تجميعها والاستحواذ عليها، ومن هنا: تكون مهمة الدفاع عن الأجور في مواجهة النهب العالي لها بأشكال مختلفة هي: المهمة رقم واحد ولا بد من أن تأخذ أشكالاً مختلفةً وفي مقدمتها: حق الطبقة العاملة في الإضراب كشكل من أشكال الدفاع عن أجورها، وهنا تتحمل الحركة النقابية مسؤوليتها تجاه حقوق الطبقة العاملة في الدفاع عن أجورها بمواجهة الحلف غير المقدس بين الشركاء في تجويع وحرمان العمال من حقوقهم، وهم من ينتجون تلك الثروة المنهوبة، التي يتصارع عليها الناهبون الكبار والتي شكل من أشكالها الصراع على الدولار صعوداً أم هبوطاً.

# تعديل القرار 2252

# تفويض منزوع الدسم



**أصدر رئيس مجلس الوزراء قراراً يعدل بموجبه القرار رقم 2252 الذي يقضي بتفويض الوزراء ضمن نطاق عمل كل وزير والجهات التابعة له والمرتبطة بها، بإعادة العامل المستقيل أو المعتبر بحكم المستقيل إلى عمله، وفق ضوابط وتبعاً للحاجة والضرورة، بشرط ألّا يكون قد مضى على استقالة العامل أو ما في حكمها مدة خمس سنوات، وشريطة عدم تجاوز طالب إعادة الاستقالة سن الخمسين من العمر بتاريخ تقديم الطلب، وفق أحكام المادة 139 من قانون العاملين الأساسي في الدولة رقم 50 لعام 2004.**

■ ميلاد شوقي

التعديل الذي أدخل على القرار 2252 هو رفع سن المشمولين بالعودة إلى العمل من 45 سنة إلى 50 سنة.

### الاختفاء القسري ليس مبرراً!

إذا أخذنا العامل المعتبر بحكم المستقيل، والذي سرح من عمله بسبب تغيبه عن عمله لمدة 15 يوماً أو أكثر، واعتبر نتيجة لذلك بحكم المستقيل، دون أية مراعاة لأسباب تغيبه عن عمله، إذا كانت بإرادته أم لا، فهناك العديد من العمال الموجودين في المناطق الساخنة، والذين لم يستطيعوا الخروج والالتحاق بأعمالهم، بالإضافة إلى العمال الذين تعرضوا للاعتقال وفصلوا من أعمالهم، وصدرت بحقهم أحكام البراءة بعد ذلك، عدا عن العمال الذين تعرضوا للخطف من قبل الجماعات المسلحة، فما ذنب هؤلاء؟ وهل تغيبهم عن عملهم كان بإرادتهم؟ مع العلم أن قانون العاملين الأساسي نص في المادة 135 على أنه «يعتبر بحكم المستقيل عند عدم وجود أسباب مبررة تقبلها الجهة العامة» ولكن أغلب الإدارات الحكومية تقوم باعتبار العامل بحكم المستقيل بمجرد مرور 15 يوماً على تغيبه مع علمها، ربما أنه مخطوف أو معتقل أو محاصر، فهل هذه الأسباب ليست أسباباً مبررةً بالنسبة للجهات العامة؟ وليس هناك مراعاة لحالة الحرب التي تمر فيها البلاد؟!

### قانون العاملين لم ينص على أية شروط!

القرار صدر وفق أحكام المادة 139 من قانون العاملين الأساسي، ومع ذلك جاء القرار بشروط لم ينص عليها في المادة 139 والتي نصت على: أنه يجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء وبناء على اقتراح من الوزير المختص، إعادة العامل المستقيل، أو المعتبر بحكم المستقيل بأجره السابق إلى وظيفة تتوافر فيه شروط شغلها» فلم تنص المادة على أية شروط معينة يجب أن تتوافر في العامل، وبالتالي: لماذا نص القرار شرط ألّا يتجاوز العامل سن 50 عاماً بتاريخ تقديم الطلب إذا كان سن التقاعد 60 عاماً وبالتالي يتم حرمان العامل الذي تجاوز سن 50 من حقوقه التقاعدية والتأمينية.

ما معنى العبارة التي وردت في القرار «وفق ضوابط وتبعاً للحاجة والضرورة»؟ ما هي هذه الضوابط وعلى أي أساس تتم إعادة العامل أو يتم رفض طلبه؟ ولماذا لم ينص على أن يصدر قرار الرفض معللاً حتى يستطيع العامل الطعن فيه أمام القضاء المختص.

وهناك تجربه لأحد العمال المفصولين على أساس التغيب لأكثر من خمسة عشر يوماً، حيث كان معتقلاً لمدة عشرين يوماً، وتم الإفراج عنه بسبب براءته مما نسب إليه، وحصل على كتاب من الجهة التي كان محتجزاً لديها تثبت مكان وأسباب تغيبه عن العمل، ولكن الجهة التي كان يعمل لديها وله بالعمل أكثر من ثلاثين عاماً، رفضت عودته، وأبلغته أنها لا حاجة لخدماته عندها، والعامل إزاء هذا الموقف تنازل عن العودة إلى العمل، ويريد أوراقه التي يقدمها للتأمينات لحصوله على التقاعد، ولكن فالج ولا تعالج حتى هذا الحق منع منه، وهو حقه الطبيعي والقانوني أن يحصل على المستندات التي تؤيد حقه في الحصول على المعاش التقاعدي. فكيف ستستقيم الضوابط والضرورة التي أشار إليها القرار الوزاري المعدل مع حق العامل وضروراته أن يكمل حياته ويؤمن حاجاته.

**القرار صدر وفق أحكام المادة 139 من قانون العاملين الأساسي ومع ذلك جاء القرار بشروط لم ينص عليها في المادة 139**

# زيادة الأجور ممنوعة !!!

**علاوة الترفيع الدورية نص عليها قانون العاملين الأساسي بالدولة رقم 40 لعام 2004 في المادة 24، ومن المفترض أن تكون علاوة الترفيع بمثابة زيادة دورية على الأجور، وحق من حقوق العامل، ولا تخضع لأية اعتبارات أخرى ولكن المشرع أخضعها لمستوى تقييم أداء العاملين ووفق نسب محددة.**



■ م.ش

### إفقار ذوي الدخل المحدود

ينتظر الموظف بفارغ الصبر علاوة الترفيع الدورية السنوية، بعد أن فقد الأمل في زيادة الحكومة للرواتب وللأجور، واضعاً في حسبانه أن هذه الزيادة لا تستطيع الحكومة التهرب منها، وهي حقاً له، لكن الحكومة تحاول التهرب منها، وذلك بفرض ضرائب جديدة على ذوي الدخل المحدود حيث تقدمت بمشروع قرار إلى مجلس الشعب عبر وزير المالية ينتج عنه خفض هذا الترفيع إلى 2,5 % بعد احتساب ضريبة الدخل من خلال رفع ضريبة الإعمار على السوريين إلى 10 % بعد أن كانت 5 %، وعلى الرغم من عدم موافقة مجلس الشعب على مشروع القرار إلا أن هذا يكشف مدى سعي الحكومة من خلال سياساتها الاقتصادية ليس فقط إلى تثبيت الأجور، بل إلى تخفيضها ومنع أي أجراء يؤدي إلى زيادتها حتى لو كانت تلك الزيادة مفروضة بنص القانون، وحقاً من حقوق العامل.

### أين العدالة الضريبية ؟

فاذا كانت الضريبة ستفرض على السوريين جميعهم كما تبرر وزارة المالية فمن المعروف، أن التجار وكبار المكلفين يستطيعون التهرب من دفع الضريبة، ولكن الموظفين والعمال هم وحدهم من تستطيع الحكومة فرض الضرائب بحقهم، واقتطاعها من رواتبهم، دون أن يكون لهم حق الاعتراض أو حتى إمكانية التهرب منها.

### الموارد في مكان آخر

إذا كانت الحكومة في حاجة إلى موارد لإعادة الإعمار، فهل أنهت وزارة المالية ملف القروض المتعثرة في بنوكها؟ وهل قدمت مقترضاً واحداً إلى العدالة أو حجزت على أمواله؟ أم تقدم لهم الإعفاءات بالجملة! وهل كافحت ملف التهرب الضريبي الذي يحرم خزانة الدولة من عشرات المليارات سنويا؟ أم ملفات التهرب الجمركي للشركات تسرق وتخبأ كي تبقى بعيدة عن الفتح، وهل فكرت الحكومة في يوم ما في محاربة الفساد وفتح ملفات الفاسدين، وإعادة الأموال المنهوبة، أم أن جيوب هؤلاء محصنة، ويمنع الاقتراب منها ولا يبقى أمام الحكومة سوى جيوب ذوي الدخل المحدود كي تحصل منها مواردها.

## استثناءات ع الحقوق

■ غزل الماغوط

لأول مرة يحق لعمال الكهرباء السوريين أن يقيموا طقوساً احتفالية هائلة تعبر عن سعادتهم الغامرة بمناسبة تكرم الحكومة عليهم بمنحهم الطبابة المجانية في حال تعرضوا للأزمات القلبية خلال العمل!

فالحكومة اكتشفت منذ أيام، أن التعامل مع الكهرباء والتوتر العالي هو مهنة خطرة وليس مجرد عمل اعتيادي آمن، وفطنت إلى أن من حق هؤلاء العمال الحصول على تعويض مالي لقاء المخاطر التي يتعرضون لها، حيث تداولت وسائل الإعلام: أن الاجتماع الحكومي مع أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال، أقر في جملة ما جاء فيه: «تقديم الطبابة المجانية لعمال وزارة الكهرباء خلال تعرضهم للأزمات القلبية أثناء العمل، وتقديم تعويض مالي لهم عن مخاطر التوتر».

وقد بين وزير الكهرباء: «أن القرارات التي تم اتخاذها تسهم بشكل كبير في تخفيف مخاطر العمل على عمال وزارة الكهرباء، وصون حقوقهم في حال حدوث الإصابات، لافتاً إلى أن العمل مستمر على تحسين بيئة عملهم بحيث يستطيعون القيام بمهامهم على النحو الأمثل».

الحكومة التي اكتشفت خطورة المهنة مؤخراً، ربما ما تزال بحاجة إلى سنوات أخرى لتعي أن الأزمات القلبية ليست الخطر الوحيد الذي يهدد حياة عمال الكهرباء، وأن هناك عشرات المهن الخطرة الأخرى التي يزاولها العمال السوريون دون أبسط مقومات الحماية الضرورية، فالطبابة المجانية الشاملة والتعويض المالي العادل، أمران يجب أن يلازما أية مهنة خطرة، لا أن يقتصرا على مهنة معينة أو مرض مهني محدد.

وبدلاً من الحديث عما يفترض أن يكون «تحصيل حاصل» وأمراً مفروغاً منه في أيةِ مهنة خطرة، أليس من حق العمال المطالبة بالحصول علىَ الطبابة المجانية لهم ولأسرهم بالكامل، خاصة مع تدني الأجور والمستوى المعاشي السيئ الذي تواجهه الطبقة العاملة إجمالاً والذي لا يخفى على أحد.

والأهم من ذلك كله، حري بالحكومة أن تتوقف عن التغني بما تنجزه لحساب العمال، كما لو أنه «منحة» من جانبها، وليس حقاً مشروعاً لهم، فلسان حال العمال يقول: عزيزتي الحكومة في المرة القادمة التي تعترفين فيها بواحد من حقوقنا المغتصبة تذكري أنه لا داعي للمزايدة علينا و»تمنينا» بمكرماتك.

## الطبقة العاملة



### كوريا الجنوبية- إضراب تحذيري

دخل عمال شركة هونداي في إضراب عن العمل يوم 28 تشرين الثاني احتجاجاً على خفض أعداد العاملين بخطوط التجميع، بالإضافة إلى قرار شركة «هيونداي» ببدء إنتاج سيارة «كونا» على خط تجميع جديد الأسبوع الماضي، دون تشاور مع اتحاد العمال، وهو ما اعتبره رئيسه أمراً غير مقبول، مهدداً بإضراب أوسع إذا ما استمرت الإدارة في تصرفاتها الاستفزازية، وأضاف: إن الشركة تعمل على إدخال المزيد من التشغيل الآلي والاستعانة بمصادر خارجية في خطوط التجميع، وهو ما يعارضه بشدة، والجدير ذكره: أن شركة «هيونداي» تجري مناقشات مع اتحاد العمال منذ تشرين الأول بشأن خطط الإنتاج.



### الجزائر- إجهاض اعتصام

تجمع يوم 25 تشرين الثاني عمال نقابات القطاع العام، وقد أتوا من 48 ولاية إلى مكان الاعتصام الموعود في رويسو من أجل تنفيذ الاعتصام المقرر منذ حوالي شهر ونصف، وقد أجهضت قوات الأمن التجمع، وتمكنت من تفريق العمال المعتصمين، واعتقلت قادة النقابات، وتم نقل العديد من المعتصمين وأعضاء النقابات، داخل حافلات، من أجل إبعادهم عن مكان الاعتصام، وتوقيف السيارات التي تحمل لوحات من خارج العاصمة وسحب الوثائق من أصحابها.

والجدير ذكره أن هذا الاعتصام جاء، احتجاجاً على تقاعس الحكومة في تنفيذ مطالب الطبقة العاملة، والتي تتمثل في تدهور القدرة الشرائية، وإلغاء التقاعد النسبي، وقانون العمال الجديد.



### ألمانيا- إضراب في شركة أماوزون

نظم العاملون في ستة مواقع في ألمانيا تابعة لشركة التجارة الإلكترونية الأمريكية العملاقة «أمازون» إضراباً عن العمل في 25 تشرين الثاني ، للمطالبة بزيادة الأجور وتحسين ظروف العمل، وقد أضرب عمال مستودعات «أمازون» في مدن « باد هيرسفيلد» و«لايبتسيج» و«راينبرج» و«فيرنه» و«جرابن» و«كوبلنتس» بحسب نقابة «فيردي» لعمال الخدمات، وقال ممثل نقابة «فيردي»: إنه على شركة «أمازون» تحمل مسؤوليتها من أجل توفير الظروف التي تتيح للعمال توفير أفضل أداء ممكن للعملاء.

كما أضرب عن العمل يوم 25 تشرين الثاني ما يقارب من 500 عامل في مستودع أمازون في «كاستل سان جيوفاني» في إقليم «بياسينزا» شمال إيطاليا.



### تشيلي- عمال المناجم

دخل العمال النقابيون في أحد مناجم النحاس في تشيلي في إضراب عن العمل يوم 24 تشرين الثاني دام 24 ساعة احتجاجاً على تسريح عدد من العمال مؤخراً مما أثر على حوالي 3 في المائة من القوة العاملة في المنجم، وقال اتحاد عمال اسكونديدا الذي يضم 2500 عضو في بيان له: إن هذا الإضراب «تلقى دعماً كبيراً من أعضائه» مما أدى إلى «توقف تام عن العمل» مضيفاً أنه سيكرر الأسبوع المقبل إذا لم يتم تلبية المطالب بإعادة العمال المفصولين.

أضرب عمال هذا المنجم في مطلع العام الجاري لمدة 43 يوم للمطالبة برفع الأجور، وقد أدى إضرابهم إلى خسائر في الإنتاج تجاوزت المليار دولار.

## من أول السطر

■ نبيل عكام

### منظمة العربية وعمل الأحداث

فيما يتعلق بعمل الأحداث صدرت الاتفاقية رقم / 18 / عن مؤتمر العمل العربي عام 1996 وقد وقع عليها ما يقارب نصف أعضاء المنظمة بمن فيهم سورية.

حيث عرفت الاتفاقية الحدث بالإنسان الذي أتم سن الثالثة عشرة ولم ينهِ الثامنَ عشرة من عمره، وحظرت عملَ من لم يتم سن الثالث عشرة.

أوجبت الاتفاقية بعدم تعارض عمل الحدث مع مرحلة التعليم الإلزامي.

وعلى أجهزة تفتيش العمل، معرفة شروط وظروف أماكن العمل التي يعمل فيها الأحداث.

وحظرت الاتفاقية عمل الأحداث في الأعمال الصناعية الخطرة أو الضارة بالصحة قبل إنهاء الحدث سن الثامن عشرة. ويجب أن تتوفر الضمانات كلها لمراقبة الحدث وحمايته صحياً وأخلاقياً، والتأكد من قدرته ولياقته الصحية للعمل.

وأكدت الاتفاقية في المادة /11 / منها على: إجراء الفحص الطبي للحدث قبل التحاقه بالعمل لتتأكد من قدرته ولياقته البدنية والصحية، ويجب إعادة هذا الفحص بشكل دوري كل عام على الأكثر.وعلى مفتشي العمل مراقبة ذلك.

أما عن أجور الأحداث فقد أكدت الاتفاقية: ألّا تقل عن الحد الأدنى للأجور المعتمدة. وساعات العمل اليومية للأحداث يجب ألّا تتجاوز الست ساعات، بحيث يتخللها فترة راحة لا تقل عن الساعة. كذلك لا يجوز أن يتكلف الحدث بأي عمل إضافي، أو تشغيله أيام العطل الرسمية والأعياد، والراحة الأسبوعية.

وجاء في المادة / 21 / من الاتفاقية: يستحق الحدث إجازة سنوية مدفوعة الأجر لا تقل عن / 21 / يوماً.

وللحدث العامل الحق في الاستفادة من الخدمات الاجتماعية العمالية.

وفيما يتعلق بالتزامات صاحب العمل اتجاه الأحداث الذين يعملون لديه، أكدت المادة / 24/ والمادة / 25 / على إلزام صاحب العمل، على إشراك الحدث بصناديق التأمينات الاجتماعية كلها. وتقديم الرعاية الطبية والصحية للأحداث العاملين لديه، وتقديم وسائل السلامة والصحة المهنية كلها وتدريبهم على كيفية استخدامها، ومراقبة تطبيقها.

وصاحب العمل، عليه فتح سجلات خاصة للأحداث العاملين لديه تتضمن أسماءهم وأعمارهم والأعمال الموكلة إليهم وتاريخ التحاقهم بالعمل، إضافة إلى تاريخ الفحوص الطبية الدورية ونتائجها.

وقد راعى قانون العمل رقم / 17 / في الفصل الثاني منه بما يخص تشغيل الأحداث بعض من مواد هذه الاتفاقية، وقدّم بعض المزايا الأفضل وخاصة بما يتعلق بالإجازات، وعدم تشغيل الحدث قبل سن الخامسَ عشرة.

# مستوى الحراك العمالي في سورية




**يشهد العالم بما فيه منطقتنا، تصاعداً في الحراك الطبقي- للعمال والموظفين- ذي المطالب الاقتصادية الاجتماعية، وهذا له علاقة بتصاعد دور الحركة العمالية عالمياً. ويختلف مستوى الحراك بين بلد وآخر حسب ظروفه الخاصة، ولكن يقع الجميع في قلب الحركة العمالية الصاعدة.**

■ إيفان علي

ما الفرق بين مستوى الحراك الطبقي العمالي في كل من سورية ولبنان والعراق؟ وما هو العامل الأهم في تحديد مستوى هذا الحراك في كل بلد؟ نستطيع إجراء مقارنة بسيطة واكتشاف ذلك.

### لبنان 2014 – 2015

سجلت لبنان ارتفاعاً في وتيرة الحراك الطبقي العمالي في السنوات الأخيرة، وحسب تقرير «الاحتجاجات والتحركات العمالية لعام 2014» الذي أطلقه المرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين، حدث «100 تحرك على امتداد 329 يوماً، ما بين إضراب واعتصام وتظاهر وإصدار مذكرات ومؤتمرات صحافية».

يتحدث التقرير عن «100 تحرك على امتداد 329 يوماً، ما بين إضراب واعتصام وتظاهر وإصدار مذكرات ومؤتمرات صحافية».

حصة القطاع الخاص من هذه الأرقام هي «10 تحركات امتدت على 5 أيام فقط، شملت إضراباً واحداً و4 اعتصامات و5 بيانات».

يشير التقرير إلى أنه «بالرغم من ارتفاع معدلات الصرف التعسفي واستبدال العمالة اللبنانية بأخرى غير لبنانية، لم يشهد القطاع الخاص أية تحركات نقابية فعلية».

المطالب والقضايا التي حملتها هذه التحركات كانت عبارة عن «احتجاج على بعض عمليات الصرف التعسفي ودفع التعويضات، والمطالبة بالمنح المدرسية، واعتبار مبالغ تصفية التعويضات في الضمان الاجتماعي بعد مرور 20 سنة خدمة سلفة لمن يستمر بالعمل».

أما باقي التحركات، أي الـ 90 تحركاً التي امتدت 319 يوماً، فقد نُفّذت في القطاع العام، سواء إدارات عامة، أو مؤسسات عامة، أو مياومين ومتعاقدين. ثمانية إضرابات واعتصامات مفتوحة يوثقها المرصد مع التشديد على أن مجموعها بلغ 200 يوم، 62 اعتصاماً لمدة 73 يوماً، و15 إضراباً لمدة 26 يوماً. أي: 200 يوم إضراب و100 تحرك في عام واحد فقط 2014. بينما حدث 195 احتجاج عام 2015.

عندما انطلق تحرك هيئة التنسيق النقابية عام 2012، شكّل الأمر خرقاً مفاجئاً وخطيراً للبنية النقابية التي نظّمتها السلطة. ولعبت النقابات دوراً في الحراك الطبقي الذي شهده لبنان في تلك الفترة.

### العراق 2015

كانت الحركة الشعبية الاحتجاجية التي انطلقت في العراق عام 2015 مترافقة مع الحراك الطبقي للعمال في القطاع الخاص، وبدور قيادي ملحوظ للنقابات لدرجة كان الحراك العمالي من إضراب واعتصام وتظاهر شبه يومي في المحافظات العراقية المختلفة شمالاً وجنوباً.

توج الدور القيادي للنقابات بين الحركة العمالية العراقية بانتزاع حق التنظيم النقابي لعمال القطاع العام في تشرين الثاني 2017، هذا الحق الذي سلبه النظام العراقي السابق من العمال عام 1987.

### سورية 2014 – 2017

وثقت جريدة قاسيون لـ 28 إضراباً واعتصاماً للطبقة العاملة السورية و43 إضراباً للسائقين بين عامي 2014 – 2017. شملت هذه التحركات القطاعين العام والخاص وانتصر نصفها على الأقل في مطالبهم.

دور النقابات في الحركة العمالية في حالة لبنان، ارتفع الحراك العمالي إلى مستوى نوعي مع نشوء هيئة التنسيق النقابية، وكانت غالبية التحركات في القطاع العام، بينما في العراق تلعب النقابات دوراً قيادياً ملحوظاً في حراك عمال القطاع الخاص واستطاعوا انتزاع حق التنظيم النقابي لعمال القطاع العام.

أما في سورية، فقد شملت التحركات القطاعين العام والخاص، ورغم أن غالبية التحركات انتصرت في مطالبها، إلا أن دور الحركة النقابية لم يكن بمستوى التحركات المرشحة للتصاعد.

دور النقابات المتدني هذا، يناقض الدور المفترض لها أن تلعبه دفاعاً عن مصالح الطبقة العاملة، وكان هذا الحراك سيحقق خطوات إلى الأمام لو تحركت النقابات معه وتبنت حق الإضراب.

# «عملية التغيير يشارك بها الشرفاء في الموالاة والمعارضة»



**استضافت وكالة «ريا نوفوستي» يوم الاثنين بتاريخ 2017/11/27، مؤتمراً صحفياً لرئيس منصة موسكو، الدكتور قدري جميل، وقف فيه عند آخر المستجدات السياسية المتعلقة بمؤتمر المعارضة السورية في الرياض، والتسوية السورية. نعرض فيما يلي بعض مما جاء في البيان الاستهلالي الذي تلاه جميل.**

## ثغرات اجتماع المعارضة في الرياض

نحن ذاهبون إلى جنيف بوفد واحد للمعارضة السورية، وهذا المطلب القديم الذي طالبت به منصة موسكو منذ بدء جنيف3 قد تحقق، ولكنه تحقق بصعوبة كبيرة جداً وكاد ألّا يتحقق. قرار تشكيل الوفد بقي معلقاً حتى اللحظة الأخيرة من اجتماع الرياض الموسّع الأخير. وأريد أن أثبت أنه ومع أن الخارجية السعودية قامت بجهد لإنهاء اجتماع الرياض بشكل إيجابي، إلّا أنه كانت هناك ثغرات سمحت بتعقيد الأوضاع في الرياض. أول مشكلة هي: طريقة تركيب الاجتماع، وأقصد الـ041 شخصية التي حددوها. أستطيع أن أقول لكم: إنه لم يُستشر أحد... لا حول الأعداد، ولا حول الأسماء، لذلك كان من الطبيعي أن تسود الاجتماع لغة التطرف التي باد عهدها، والتي أصبحت من الماضي. رفعوا شعارات متشددة وثورجية، وأنتم تعلمون كم من «جملة ثورية» قتلت الثورة! الشعارات الثورية غير الواقعية تحقق عكس أهداف رافعيها فعلياً، والتجربة التاريخية تؤكد ذلك.

بدأ العمل في اللجنة التحضيرية قبل عدة أيام من اجتماع الرياض. وشاركنا في هذا الاجتماع، مع أننا كنا قد حذرنا وطالبنا الخارجية السعودية أن يجري عمل اللجنة التحضيرية قبل وقت كاف من الاجتماع، ليستطيع أن يبحث بهدوء الأمور المطروحة، ولكي تتوفر فسحة من الوقت من أجل تنفيذها. عقد اجتماع اللجنة التحضيرية عشية الاجتماع العام، وكان هذا خياراً سيئاً جداً. طالبنا «منصة موسكو» الخارجية السعودية أن يبحث الاجتماع التحضيري عدة نقاط، النقطة الأولى: جدول الأعمال نفسه، والنقطة الثانية: مسودة البيان الختامي، والثالثة: تركيبة المشاركين، وخاصةً المستقلين. كان في اجتماع الرياض الأخير حوالي سبعين مستقلاً، أي: نصف العدد الموجود. من الذي اختارهم؟ كيف جرى اختيارهم؟ وماذا يمثلون؟ في النهاية 09% من الشعب السوري مستقلون لا يتبعون لأي تنظيم سياسي ولكن أن يُمثّل جزء صغير من هؤلاء المستقلين 09% فهذا أمر غير عقلاني وغير منطقي.

## خروج القوات الأجنبية كلها من سورية

نحن خلال العملية التحضيرية اختلفنا حول البيان الختامي. ومنذ ذلك الحين، اعترضنا على الشروط المسبقة «الرحيل المبكر»، واعترضنا على الإشارة إلى إيران لوحدها وقلنا لهم: إيران دولة ضامنة في أستانا، وتلعب دوراً في حل الأزمة السورية، وتخصيصها بالذكر هو أمر غير مفهوم، واقترحنا عليهم صيغة أخرى وهي: خروج القوات الأجنبية كلها من سورية خلال وبعد الحل السياسي أي: «الروسية، والأمريكية، والإيرانية، والتركية... وغيرها». رفضوا هذه الصيغة وأصرّوا على تخصيص إيران! لا يستطيع أحد القول بأن موقفنا غير منطقي، موقفنا منطقي جداً، يجب استعادة السيادة السورية، ومع الحل السياسي سيجري استعادتها، وبالتالي لن تكون هناك الحاجة إلى أية قوات أجنبية في سورية، اختلفنا على هذا الموضوع. واتصل بي في آخر اللجنة التحضيرية الأستاذ هادي البحرة مقترحاً أن نُخرج النقاط غير المتوافق عليها من جسم البيان، ونقول: إن هذه النقاط غير متوافق عليها، وبقية النقاط متوافق عليها. وقلت له: وافقت. وطلبت منه أن يرسل لي ورقة مكتوبة بالصيغة النهائية، لأني كنت في طريقي إلى المطار، وإن لم يحصل هذا الشي فلن آتي، وقبل وصولي إلى المطار اتصلت مع ممثلنا علاء عرفات في الرياض وسألته: ما الذي حصل؟ فأخبرني أنهم «غيروا عقلهم»، فقلت له أن يبلغهم بأننا لن نأتي، ووفدنا المتواجد في بيروت سنعطيه تعليمات أن يعود إلى دمشق، وأنا سأعود إلى موسكو، وابقَ أنت لوحدك بصفة مراقب، حيث قررنا تخفيض التمثيل إلى مستوى واحد ومراقب.

## مخاوفنا أثبتت أنها صحيحة

استمررنا في هذه الصيغة: كانوا مئة وأربعين شخصاً، ونحن لدينا ممثل واحد، الشيء الذي وصلنا إليه في النهاية أننا سجلنا اعتراضنا على البيان الختامي مكتوباً، ووزعنا الاعتراض المكتوب، وطلبنا منهم أن يُعلن ذلك مع البيان الختامي، وفي المؤتمر الصحفي، لم يعلنوه. استطعنا أن نعلن نحن ذلك في المؤتمر الصحفي لأن الأستاذ علاء كان على طاولة المؤتمر الصحفي، وهو من قام بإعلانه، وليس هم!

هذا الشيء جيد ويلبي بهذا الشكل أو ذاك مطلبنا فيما يخص البيان الختامي، ويُظهر أننا غير موافقين على بنود معينة مفصلية. وما يؤكد أنها مفصلية تخوفنا الذي أخبرناهم به مرات عديدة: أنتم في هذه الشروط المسبقة تعطون وفد الحكومة السورية الحجة كي لا يأتوا إلى المفاوضات. وها هم يعلنون صباح اليوم عبر جريدة الوطن، أن وفد الحكومة أرجأ سفره إلى جنيف اليوم، علماً أن جنيف سيبدأ غداً، وما حذرنا منه قد حدث.

## الإعلام في خدمة المتشددين

عندما نقول: أنه لا توجد شروط مسبقة، هذا لا يعني أن محتوى الشروط المسبقة لا يُبحث كفكرة حينما تبدأ المفاوضات، ولكن أن توضع كهدف مسبق هذا بحد ذاته يعرقل بدء المفاوضات. لسنا الوحيدين الذين كنّا ضد هذه الفقرة، في الوفد الحالي هناك قوى عديدة وهامة تأخذ موقفنا نفسه في هذا الموضوع، وسنحاول أن نجد حلاً لهذه القضية.

وما أساء إلى هذا المؤتمر هو: دور الإعلام التضليلي، ومثال على ذلك مقابلتي على العربية وأقول لهم: الآن منصة موسكو والقاهرة أعلنوا انسحابهم، فترد القناة: لا، القرار الآن لا ينص على ذلك. فقلت: تقريركم ليس صحيحاً، لقد دخلت إلى الأستديو منذ ربع ساعة، وقد أعلنوا انسحابهم، وهو مشروط، أي: إذا عادوا نعود، ولم يعلنوه. المهم أننا استمررنا ووصلنا إلى فكرة الصوت المرجح، تشكل وفد من ستة وثلاثين، طلبنا أن تكون النسبة ثلثين، وفي النهاية اتفقنا على أقل من 57%. من أصل 63 يجب أن يوافق 62 على أي قرار وهذا في حد ذاته يحمل ضمانة ألّا تقدر أية جهة من الجهات المكونة للوفد المشترك، أن تفرض رأيها في نهاية المطاف.

الوفد المشترك تكوّن بالشكل التالي: 8 أعضاء لمنصتي موسكو والقاهرة، 8 للائتلاف، 8 للمستقلين، 7 للفصائل المسلحة، و5 لهيئة التنسيق. وفي حال رفض01 من هؤلاء أي قرار لن يمر».

لتمثيل الأطراف كلها

الائتلاف عانى من أزمة قبل مجيئه، وأبعد قسماً هاماً من الهيئة العليا السابقة، الائتلاف متخبطاً بين المتطرفين والواقعيين نسبياً وهذه العملية مستمرة.

من الصعب التنبؤ الآن بما سيجري، استطعنا تشكيل الوفد الواحد، ويجب أن تستمر المفاوضات وينجح جنيف، لذلك يجب التفكير برويّة في موضوع الشروط المسبقة، وفي تمثيل أطراف المعارضة كلها. ندعو الأمم المتحدة للتفكير بآلية للحفاظ على الوفد بهذا الشكل وتحسينه، وإشراك أكبر عدد ممكن من القوى المعارضة في عملية جنيف. توجد قوى هامة غير ممثلة بالوفد، مثل: قوى سورية الديمقراطية، وتيار بناء الدولة، وتيار القمح، وهي قوى معارضة معروفة لا يجوز ألّا تلعب دوراً خلال الفترة القادمة، ونحن سنبذل جهداً في هذا الاتجاه.

**الائتلاف عانى من أزمة قبل مجيئه وأبعد قسماً هاماً من الهيئة العليا السابقة الائتلاف متخبطاً بين المتطرفين والواقعيين نسبياً وهذه العملية مستمرة**

عملية التغيير لا تعني عملية استلام وتسليم للسلطة، عملية التغيير هي عملية تغيير البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهي عملية طويلة ومعقدة وضرورية، ويجب أن يشارك فيها الشرفاء كلهم في الموالاة وفي المعارضة.

# دليقان: هنالك تقدم نسبي في هذه الجولة



**أجرى عضو وفد المعارضة السورية إلى جنيف، وأمين حزب الإرادة الشعبية، مهند دليقان، عدة لقاءات إعلامية في إطار الحديث عن تطورات العملية السياسية في جنيف، وفيما يلي بعض مما حملته هذه اللقاءات من ردود..**

### المتشددون لا يريدون الحل..

حول شروط منصة موسكو في العملية التفاوضية أجاب دليقان: «نحن لا نضع شروطاً من جهتنا، ما يهمنا هو الالتزام الحرفي بالقرار 2254 ودون وضع أيةِ شروط مسبقة نأمل أن حواراً جدياً حول هذه النقطة ينبغي أن يُثار، بحيث نذهب إلى مكان يسمح بإحقاق المفاوضات المباشرة، ومنع أي أحد من المتشددين من التذرع بأي ذريعة للهروب من مسألة الحل السياسي. الطرفان المتشددان تذرعا عبر مراحل مختلفة بما يجري على الأرض، مثالاً: ما جرى في حلب بلحظة من اللحظات تذرع جزء من المعارضة بأنه عملياً علّق المفاوضات على أساس أن هنالك شيئاً كبيراً يجري في حلب، والنتيجة كانت أن النظام هو من استفاد في المحصلة النهائية والأمور كما تعرفون تقاس بنتائجها، بالأحوال كلها التصعيد العسكري على الأرض في كل مرة من المرات ما قبل جنيف، هو رسالة واضحة أن المتشددين لا يريدون الحل».

وفي الإجابة عن سؤال حول المتشددين والمعتدلين في النظام، أكدّ دليقان: «أن النظام كبنية هو بنية معقدة وواسعة، ضمن هذا النظام يوجد عقلانيون ووطنيون ويوجد متشددون، والمتشددون نحن من جهتنا على الأقل نفهمها بإطارها الطبقي، هنالك شريحة طبقية محددة هي من التجار ومتعهدي الاستيراد والتصدير من التجار الكبار وتجار الحروب، هؤلاء فعلياً لهم مصلحة في استمرار الحرب واستمرار نزيف الدماء، وهؤلاء أنفسهم هم كانوا الفاسدين الكبار طوال عمر النظام سابقاً وكانوا يتحكمون بمصائر الناس، ويجيرون أجهزة الدولة لمصالحهم ولقمع أصوات الناس التي تحتج على سرقاتهم ونهبهم، هذه هي الفئة المتشددة ضمن النظام التي لا مصلحة لها بالذهاب إلى حل سياسي لأن الحل السياسي، سيسمح بخروج صوت السوريين اليوم».

وتابع دليقان: «هذه الفئة هي جزء من القرارات المتشددة بشكل أو بآخر، هذه الفئة ونظيرتها الموجودة في المعارضة، والتي كما قلت سابقاً من حيث البنية كلها متشابهون جداً، هم متطابقون بالبرامج الاقتصادية، بما يخص منطق توزيع الثروة داخل البلاد ومنطق اللبرلة الاقتصادية والعلاقات مع صندوق النقد الدولي، وإلى ما هنالك لهم البرنامج الاقتصادي نفسه عملياً، والسياسة في نهاية المطاف هي تكثيف للاقتصاد وتكثيف للمصالح الاقتصادية».

وحول تأثير هؤلاء المتشددين من الطرفين على المحادثات، قال أمين حزب الإرادة الشعبية: «هم يحاولون أن يدفعوا الأمور باتجاه الفشل، لكن الوقائع هي أن المتشددين اليوم أضعف مما كانوا عليه أمس، وغداً سيكونون أكثر ضعفاً من جهة، لأن المجتمع السوري بأكمله بموالييه ومعارضيه قد سئمهم وسئم شعاراتهم التي دفع ثمنها دماءً. ومن جهة أخرى، لأن الواقع الدولي ككل الظرف الدولي والإقليمي، هنالك عدد كبير من التفاهمات التي يجري التقدم بها من أجل إنهاء هذه الأزمة التي تحولت إلى أزمة ليست للسوريين فحسب بل لكل المنطقة ولكل العالم».

وأضاف دليقان في معرض حديثه: «واحدة من الأمور التي يستفيد منها المتشددون هي مسألة شخصنة القضية بهذا الشخص أو ذاك، لكي نصل في نهاية المطاف إلى نموذج يشبه النموذج في تونس ومصر وتونس ومصر، حيث جرى تغيير رئيس وإبقاء للنظام. نحن نريد تغييراً جذرياً وعميقاً وشاملاً للمنظومة بكاملها وبالتالي: مسألة شخصنة القضية جزء منها هو محاولة لعدم حلها ونرى اليوم وضع مسألة رحيل الأسد مع بداية المرحلة الانتقالية لا يتناسب مع القرار 2254، المسألة مسألة تفاوضية من يريد أن يطرحها فليطرحها، بوصفها مسألة تفاوضية، ليس بوصفها شرطاً مسبقاً.

### «سوتشي» داعم سياسي لجنيف...

وعن مؤتمر «سوتشي» أوضح دليقان: «مسألة تأجيل موعد سوتشي مسألة تتعلق بالتوافق على الدعوات، بحيث تكون أوسع دعوات ممكنة، وألاّ يكون هنالك فيتو على أي طرف من الأطراف. كما تعلمون أن الرعاة الثلاثة لهذا المؤتمر هم الروس والأتراك والإيرانيون وهؤلاء يجري بينهم توافق الآن بحيث يُمنع وضع فيتو على طرف ما من الأطراف، ليكون هذا المؤتمر شاملاً إلى أقصى حد ممكن، بحيث يؤدي إلى عملية دعم سياسيٍ لتنفيذ القرار 2254 إلى جانب الدعم العسكري الذي تؤمنه منصة أستانة».

### المعارضة جاهزة بمسألة الدستور والانتخابات...

ولتوضيح خطوط الاتفاق بين أطراف المعارضة، أكّد دليقان: أنه «جرى تقدم حقيقي بمسألة تشكيل وفد واحد للمعارضة، ولكن هنالك إشكالات لا تزال موجودة، وأحد هذه الإشكالات هي مسألة وجود الشروط المسبقة، نحن حذرنا خلال اجتماع الرياض من أنه سيتم التذرع بها لعدم الذهاب إلى مفاوضات مباشرة، وهذا ما جرى فعلياً، في المحصلة الترجيحات أنه لن يكون هنالك مفاوضات مباشرة. وأضاف دليقان: «أساس التوافق هو القرار 2254 بشكل أساسي، إضافة إلى توافقات لوزان التي تم الاتفاق فيها على ثلاث أوراق فعلياً، وهي البنود الـ12 وعملية صياغة الدستور، مؤكداً أنه يمكن القول: أن وفد المعارضة بمسائل الدستور ومسائل الانتخابات أصبح جاهزاً على أساس الأوراق التي أنجزها للدخول في مفاوضات مباشرة، ولكن المسألة بالمعنى السياسي لا تزال عالقة عند مسألة الشروط المسبقة». وفي الحديث عن الانتخابات أكد دليقان: أن نقاش موضوع الانتخابات يدور حول «الآلية التي ستجري فيها الانتخابات بما يضمن أن تكون انتخابات نزيهة ومشرفاً عليها أممياً، ليس بما تعنيه بالمعنى السياسي المباشر، أي: من سيترشح؟ ومن سيفوز؟ وإلى ما هنالك. هذه المسألة لاحقة بعد تشكيل جسم الحكم».

**جرى تقدم حقيقي بمسألة تشكيل وفد واحد للمعارضة ولكن هنالك إشكالات لا تزال موجودة وأحد هذه الإشكالات هي مسألة وجود الشروط المسبقة**

### الأكراد مكّون ضروري وهام...

وحول تمثيل الأكراد في المعارضة أعلن دليقان: أنه من الضروري «تمثيل الكرد بإطيافهم السياسية جميعها ليس فقط المجلس الوطني الكردي، وإنما أيضاً الـpyd وبشكل يكون عادلاً لهذا المكون الهام من المكونات السورية، لأن حلاً حقيقياً للأزمة السورية ينبغي أن تشترك فيه مكونات الشعب السوري جميعها ومسألة الاستثناء والإقصاء لأي مكون هي تفخيخ لمستقبل الحل السياسي وتفخيخ لسورية ككل».

### نقاش السلال بالتوازي..

وفي مسألة نقاش السلال الأربع بيّن دليقان: أن موقف منصة موسكو هو: «نقاش السلال الأربع بالتوازي وليس بالتسلسل» لأن تسبيق مسألة على مسألة أصبح واضحاً أنها قضية تعقد الأمور، وتمنع الوصول إلى حلول. مؤكداً أنه بعد التوصل إلى توافق حول السلال الأربع فإن الأمور ستنفذ بتسلسلها الطبيعي.

**وفي حوار أجرته معه فضائية «الغد»، يوم الجمعة 2017/12/1، اعتبر عضو منصة موسكو، وعضو وفد المعارضة المفاوض في جنيف، مهند دليقان، أنه لا يمكن الحديث عن تقدم كبير وجوهري في الجولة الثامنة من مفاوضات جنيف، ولكن هنالك تقدماً نسبياً حدث في الشوط الأول من هذه الجولة.**

وأكد دليقان أنه في هذا الجزء من الجولة، هنالك عملية «روداج» للوفد الواحد للمعارضة السورية، فلأول مرة تحضر المعارضة بوصفها وفداً واحداً، وهذا تقدم بالمعنى العام، لأن واحداً من معيقات التوجه إلى المفاوضات المباشرة تمثل سابقاً في مسألة تعدد وفود المعارضة. وهذه النقطة أنجزت، ولا يزال العمل جارياً على تحسين وتصليب عودها من حيث درجة الانسجام والتوافق ضمن هذا الوفد. والمسألة الثانية التي يمكن القول أنها إيجابية أيضاً، هي مسألة مباحثات الغرفتين المتجاورتين التي هي شبه بروفا لمفاوضات مباشرة فالمباحثات كانت متزامنة في الموضوع نفسه للوفدين في غرفتين متجاورتين. والمسألة الثالثة في إطار التقدم هي ما أسميها محاولة السيد دي ميستورا لإشعال ضوء في نهاية النفق وهي التركيز على مسألة ورقة البنود الـ12، ومحاولة الوصول إلى توافق بين النظام والمعارضة على هذه الورقة التي تخص عملياً الشكل النهائي لسورية المستقبل، والتي درجة الخلافات الواقعية حولها – بالرغم مما يقال والتصريحات الاستفزازية من هنا أو هناك– هي قليلة، ويمكن الوصول فعلياً إلى اتفاق حول هذه الورقة النهائية لتضيء نهاية النفق ويظهر بالتالي الطريق باتجاه المفاوضات ككل».

# عرفات: بيان «الرياض2» غير مُلزم... 2254 المرجعية



**أجرت إذاعة «ميلودي»، وقناة «الغد العربي» خلال الأسبوع الفائت، حواراً مع عضو منصة موسكو، وأمين حزب الإرادة الشعبية، علاء عرفات، للحديث حول مؤتمر «الرياض2»، وآخر المستجدات السياسية بما يخص حل الأزمة السورية، وذلك في إطار التحضيرات للجولة الثامنة من جنيف، التي انطلقت يوم الثلاثاء 2017/11/28، والتي ستستمر لغاية الخامس عشر من شهر كانون الأول.**

### المطلوب تنفيذ 2254..

وفي ردٍّ حول ما حملته اللحظات الأخيرة من مؤتمر«الرياض2» وموقع منصة موسكو من الاجتماع، أكّد عرفات: «حقيقةً نحن خارج الاجتماع، الوفد شيء والاجتماع شيء، من قال: أن الوفد يجب أن يخرج من الاجتماع؟! الوفد يمكن تشكيله بأية طريقة، الوفد يخرج من الاجتماع في حال كان هناك انتخابات، وبالاجتماع لم يكن هناك انتخابات، كان هناك تشكيل وفد من هنا اثنين ومن هنا ثلاثة وجمعوا الأوراق وتم تشكيل الوفد لا يوجد شيء يقتضي عقد اجتماع من هذا النوع من أجل تشكيل الوفد الواحد». وأضاف: «الفكرة الأساسية من «الرياض 2» هي أن الكيان المسمى «الهيئة العليا للمفاوضات» الذي انتهى، كان يحاول أن يحضّر مؤتمراً لنفسه، وكان يعتقد أنه من الممكن أن يوسع تمثيل المعارضة ضمن هذا الكيان، وهذا كان بالنسبة لنا غير مقبول. وبالمناسبة حتى لمنصة القاهرة غير مقبول. في الاجتماعات التحضيرية قلنا لهم: إننا غير مهتمين بالانضمام إلى الهيئة العليا للمفاوضات، نحن مهتمون في الوفد الواحد، ولدينا اعتراضات كثيرة على طريقة تشكيل المؤتمر، لأن المؤتمر تمت دعوتنا إليه أولاً: سبعة أعضاء ثم أصبحنا عشرة، ومنصة القاهرة عشرة، هيئة التنسيق أربعة عشَر، والائتلاف اثنان وعشرون، وهناك مستقلون حوالي السبعين شخصاً، مرجحاً أن التحديد أتى من الائتلاف ومن حوله، بالرغم من أنه من حيث الشكل تبدو الخارجية السعودية هي من حددتهم».

وتابع عرفات: «الوفد الذي سيمارس عملية المفاوضات عدده 18 نحن ومنصة القاهرة لدينا ستة بين 18، والمرجعية الخاصة بالوفد هي الوفد ذاته وليس أحد آخر. حاولنا أن نطبق نظرية الثلث الضامن بهذا الموضوع، وجرى اعتبار الـ 36 عضواً «الوفد الموسع للمعارضة» هم المرجعية إذا كان هناك شيء مختلف عليه يجري حل القضايا ضمن 36 وبالتصويت». «ضمن آية تشكيلة من التشكيلات يوجد ممثل لمنصة موسكو وممثل لمنصة القاهرة وهذا ما تم الاتفاق عليه، 18 هم من سيجلسون على الطاولة، ومن الممكن أن تكون الجلسة تتطلب 6 أشخاص فيتم إرسال 6 أشخاص وليس 18 وإذا كان شكل النقاش، سلال على سبيل المثال وبشكل متواز فسيكون هناك أكثر من وفد في أكثر من مكان».

وأكّد عضو جبهة التغيير والتحرير: «البيان الختامي غير ملزم لنا ولا لغيرنا، الوفد ذاهب للمفاوضات لتنفيذ القرار الدولي 2254 وليس هناك أي شيء آخر، الخلاف في البيان الختامي على النقاط السياسية، لن نقبل أي أحد يقول أن المرجعية هي البيان الختامي، المرجعية هي: القرار الدولي 2254»، مضيفاً: «نأمل خيراً من أن تتطور الأمور باتجاه الوصول إلى عملية تفاوضية جدية حقيقية، توصلنا إلى حلول، ونرى أن هناك عقبات ما تزال موجودة تحتاج إلى تذليل، مثل: العقلية الموجودة في صفوف المعارضة بموضوع الشروط المسبقة، وأيضاً عند الوفد الحكومي لأن الوفد الحكومي يطالب بالبقاء، ويقول: بأن موضوع الرئاسة خط أحمر، وهذا أيضاً شرط مسبق، في المفاوضات ليس هناك شيء اسمه خط أحمر، يتم نقاش في كل شيء وبكل وضوح».

**إن مسار جنيف هو المسار الأساس الذي سيؤدي عملياً إلى الحل السياسي في سورية ولكن هناك مسارات أخرى مثل: «آستانا» و«سوتشي» وهي مسارات داعمة لجنيف**

### «سوتشي» داعم لجنيف..

وأضاف: إن مسار جنيف هو المسار الأساس الذي سيؤدي عملياً إلى الحل السياسي في سورية، ولكن هناك مسارات أخرى مثل: «آستانا» و«سوتشي» وهي مسارات داعمة لجنيف.

وحول علاقة مسار جنيف بدور روسيا، أوضح عرفات: «روسيا عملياً هي المهندس الأساس لجنيف، لذلك روسيا ليست بصدد إفشال تنفيذ القرار 2254، بل بالعكس هي بصدد إنجاح تنفيذه. طوال المرحلة الدولية التي سبقت الأزمة السورية، كانت الحلول التي تصاغ للأزمات الدولية هي على النمط الذي كنا نراه في اليمن وليبيا، في الأزمة السورية التي لها أبعاد عديدة ومعقدة إلى حد بعيد، إذا ذهبنا إلى اليمن من الذي يتصارع؟ اليمنيون بين بعضهم وهناك طرفان داعمان وهم السعوديون والإيرانيون، في سورية كم طرف يوجد؟ هذا التعقيد يحتاج إلى حلول وابتكارات تتناسب معه، لذلك موضوع جنيف طُرح، وهناك قرار دولي وهناك عمل ما من أجل بدءً مفاوضات. وقد أنتج أيضاً مساراً آخر، هو مسار عسكري بالدرجة الأولى في «أستانة» وجرت محاولة تطويره إلى مسار سياسي، بالمناسبة من خلال قصة الدستور، ولم تنجح كما تبين، لذلك هم يفتحون مساراً سياسياً جديداً اسمه «سوتشي» وهو داعم لجنيف، المشكلة مع هذه المسارات أنه كلّما فُتح مسار هناك أطراف كثيرة تتخوف أنه بديل عن جنيف، رغم أن الداعين إليه يؤكدون أنه ليس بديلاً لجنيف».

وتابع عرفات: «اللقاء في سوتشي إلى الآن هو اجتماع تشاوري ليس أكثر، هو خطوة للأمام، السوريون سيتحدثون هناك عن التغييرات المطلوبة، وكيفية السير بالحل السياسي، وحول موقفهم من 2254 وموقفهم من الانتخابات، وموقفهم من أستانا وإلخ.. هذا الكلام مفيد. من جهة، من حق السوريين أن يناقشوا قضاياهم المختلفة، بدءاً من الدستور وكل القضايا التي تتعلق بمستقبل سورية، وهذا ضروري حتى لو لم تخرج منه قرارات، وربما قد تخرج قرارات من سوتشي. ومن جهة أخرى: فإن هذا يفتح الباب للحوار، وهو أمر مفيد، ودعونا نتذكر آخر مرة حصل حوار سوري في 2011 بصحارى، وقد كان فتح هذا الباب مفيداً جداً. العملية السياسية غير مرهونة بعشرين سياسياً، يجب أن تتوسع، فالآن بجنيف مجموع الوفد الحكومي ووفد المعارضة 30 شخصاً، وماذا عن السوريين الباقين... لا دخل لهم؟!

وفيما يخص المواقف الإقليمية قال عرفات: «الأمور ذاهبة إلى حل، البيان الأميركي الروسي في فيينا، هو أحد المؤشرات الأساسية الكبرى، الدول الإقليمية تعي هذه القضية، وتسعى لاستدارة لا بد منها، ومن يتأخر عملياً سيكون خاسراً».

### توحيد الوطنيين أمر مطلوب..

حول تصنيف المعارضة، وتوحيدها بجبهة واحدة، في الداخل كما طرح الأستاذ فاتح جاموس، أكّد علاء عرفات خلافه مع فكرة الأستاذ فاتح بتقسيمه للمعارضة، مؤكداً: «نحن نعتقد أن المعارضة جزآن: جزء وطني وآخر غير وطني، لا يمكن قياسها جغرافياً داخلية وخارجية، لأن هذا التقسيم الجغرافي ليس صحيحاً بالضرورة، هناك وطنيون في الداخل والخارج، وهناك غير وطنيين في الداخل والخارج أيضاً»، مضيفاً: «توحيد القوى الوطنية مطلوب لا شك، وبكل لحظة من اللحظات، أما ما فهمناه من دعوة الأستاذ فاتح جاموس هو: توحيد معارضة الداخل مع النظام بـ«بلوك» واحد في «سوتشي»، وهنا سنتباين بالتأكيد، ولا يمكن أن تنجح العملية بهذا الشكل».

# الوفد الواحد: «حل عقدة» ويتبع...

**بغض النظر عن الملاحظات والملابسات التي تخللت عملية تشكيل وفد واحد للمعارضة السورية، بعد اجتماع الرياض، إلا أن الخطوة وفي الأحوال كلها، تعتبر نقلة نوعية في مسار الحل السياسي، كونها حلحلت إحدى العقد الأساسية، وهي المفاوضات المباشرة، بالإضافة إلى أنها تؤكد مرة أخرى على إمكانية توافق السوريين، ليسقط رهان آخر من رهانات المتشددين..**




■ المحرر السياسي

التباينات بين أعضاء الوفد الواحد، مشكلة جدية لاشك، ولكن ما يخفف من تأثيرها، أنه كان واضحاً: أن البعض من جماعة الشروط المسبقة «كان يشتهي ويستحي» وبحاجة إلى من يتعكز عليه، لتجاوز المطبات والأفخاخ التي نصبها المتشددون، فكان لهم ما أرادوا... وتعكزوا على «أم الصبي» أي: أنصار الحل السياسي، وروّاده، وحماته، ورعاته، وسجلوا «انتصاراً» بالاستحواذ على أغلبية الأعضاء في قوام الوفد العتيد.. فكان لكل طرف «انتصاره» الخاص:

– انتصار سياسي لطرف بدفع العملية كلها إلى الأمام، مما يعني إمكانية حل العقد من خلال الحركة، مع إعلان تمايزه، أي: خوض معركة التوافق من خلال الاشتباك مع الآخر المختلف.

– انتصار عددي للطرف الآخر، ولكن دون أن يمتلك أي من مقومات الصمود أمام إصرار الراعي الدولي لدفع العملية السياسية إلى الأمام، وخصوصاً أن المباراة لن تجري على أرضه، وتحت ضغط صيحات «جمهوره» المزعوم.

ينطلق المراهنون البائسون على التباينات بين أعضاء وفد «الأمر الواقع» في إفشال الجولة القادمة، من إحداثيات باتت قديمة: إحداثيات ما قبل الغربلة التي حصلت في الائتلاف، وما قبل بيان سوتشي، وما قبل التجربة الغنية للمعركة التي خاضها أنصار الحل السياسي التوافقي عشية اجتماعات الرياض، وبعدها.

هذا الهوس الحاضر دائماً، بالتشكيك في أية خطوة على طريق الحل السياسي، وهذا البحث المجهري عن نقاط الخلاف، يعكس في العمق الموقف من الحل السياسي نفسه، ومن حيث المبدأ، ومن حيث كونه الحل الوحيد للازمة، فحتى لو رفع الـ 22 مليون سوري معاً راية الحل السياسي، سيبقى هؤلاء المشككون في مواقفهم، يمنون النفس باستمرار الأزمة، ويوهمون الناس بأنه لا حل لها..!

## بوغدانوف وجميل: تسوية وفق 2254



التقى يوم الاثنين 27 كانون الثاني الممثل الخاص لرئيس الاتحاد الروسي لمنطقة الشرق الأوسط والبلدان الإفريقية، نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف مع ممثل جبهة التغيير والتحرير، ورئيس منصة موسكو للمعارضة السورية د. قدري جميل.

وقالت الخارجية الروسية في بيان نشر على موقعها الرسمي: إن اللقاء ناقش بشكل مفصل اجتماع المعارضة السورية في الرياض بين 22–23 كانون الثاني، بما في ذلك تشكيل وفد يمثل المعارضة لإجراء محادثات تحت رعاية الأمم المتحدة في جنيف، مع وفد حكومة الجمهورية العربية السورية، للتوصل إلى تسوية سياسية استناداً لقرار مجلس الأمن رقم 2254.

### الروسي والألماني والإيطالي في لقاءات مع منصة موسكو: 2254



أجرت مجموعة منصة موسكو ضمن وفد المعارضة السورية، وبحضور رئيس المنصة د. قدري جميل، جملة لقاءات دبلوماسية على هامش أعمال الجولة الثامنة من مباحثات جنيف؛ حيث جرى اللقاء مع السيد ألكسي بورادافكين المندوب الروسي الدائم في جنيف، في مقر البعثة الروسية، وجرى تبادل معمق لوجهات النظر حول سير العملية التفاوضية وأكد الطرفان على ضرورة إزالة العوائق جميعها في وجه المفاوضات المباشرة وصولاً لتطبيق القرار 2254.

كما التقت المنصة مع كل من المبعوث الألماني الخاص بسورية ومن ثم المبعوث الإيطالي، وفي اللقاءين كان هنالك نقاش جاد حول آليات دفع العملية التفاوضية، وأكد المبعوثان إصرار بلديهما على تنفيذ القرار الدولي 2254.

## جميل لـ«روسيا اليوم»: اقتربنا من خط النهاية



أكد رئيس منصة موسكو للمعارضة السورية، وأمين حزب الإرادة الشعبية، د.قدري جميل، أن المنصة لا تعتقد أن المنصة لا تعتقد أن ما اعتبره البعض «انطلاقة متعثرة للجولة الثامنة» قد أعاد المفاوضات إلى المربع الأول، قائلاً إنه إذا اعتبرنا طاولة الشطرنج عبارة عن 64 مربع، فإننا اليوم في المربع الـ60، وما زلنا عنده، وسنذهب نحو نهاية الانتصار، انتصار الحل السياسي، وانتصار الشعب السوري على الأزمة، فقد اقتربنا كثيراً من خط النهاية، بقيت العثرات الأخيرة التي سنتجاوزها.

وفي حوار مع فضائية «روسيا اليوم»، مساء الجمعة 2017/12/1، أكد جميل أنه «إذا جلسنا مباشرة إلى طاولة المفاوضات فسيكون بالإمكان الاعتبار أن الاتفاق أصبح قيد الإنجاز تقريباً، وبعده ستبدأ عملية تنفيذ ما اتفق عليه».

وحول شرط رحيل الرئيس السوري، أكد جميل إن المنصة تعتبر أن ذلك هو بالفعل شرط مسبق، سيتخذه البعض كذريعة، أي كسبب غير حقيقي للتعطيل، لكن السبب الحقيقي هو أن المفاوضات المباشرة تعني الاقتراب من بداية حل الأزمة السورية حيث يجب تقديم تنازلات مؤلمة من الطرفين، ولا أعتقد أن احداً يحب أن يذهب ببساطة وبسهولة أن يذهب إلى تنازلات. لذلك، نحن كنا واعين تماماً إلى أنه لا يجوز تقديم ذرائع من أجل تأخير المفاوضات المباشرة التي تذهب نحو حل الأزمة السورية. نحن رفضنا هذا الشرط المسبق، لكننا استمرينا كمنصة موسكو ضمن الوفد الواحد لأننا أخذنا ضمانات من السيد دي ميستورا بألا تكون هذه القضية على طاولة المفاوضات، وأخذنا ضمانات من الأصدقاء الروس كذلك. وأعتقد أن النظام يجب أن يقتدي بموقفنا ولا يعتبر أن هذه الشروط المسبقة نهائية ومطلقة وأن يثق بالضمانات الدولية، وخاصة ضمانات الأصدقاء الروس في موضوع أنه لا يستطيع أحد فرض شروط مسبقة على طاولة المفاوضات

# ملحمة البحث عن لقمة العيش!

**حتى قبل سنوات الأزمة، ألفت الشوارع السورية «بائعي الطرقات»، أولئك الباعة الذين يبسطون بضاعتهم على الأرصفة، ليبيعوا ما تيسر لهم من منتجات تدر عليهم أرباحاً متواضعة، تعينهم على تكاليف المعيشة الصعبة.**



■ سمر علوان

لكن وخلافاً لما اعتاده المجتمع، تتنامى ظاهرة النسوة البائعات، ولا سيما في دمشق، حيث يحملن بضاعتهن المتواضعة، والتي غالبا ما تكون من إنتاجهن المنزلي، ويتجهن صوب أرصفة العاصمة قادمات من الأرياف والبلدات المجاورة، بعد أن تردت أوضاع أسرهن المعيشة، أو فقدن المعيل بفعل سنوات الحرب الطاحنة.

### فقراء بالجرم المشهود!

على امتداد شوارع دمشق، يمكن أن تراهن وقد اتخذن زاوية معينة يقصدنها كل يوم في انتظار الرزق، فمن البرامكة إلى باب سريجة وشارع الثورة وحتى الجسر الأبيض والمهاجرين، تجلس عشرات البائعات ليبعن كل ما يمكن أن يخطر لك على بال، بدءاً من المواد الغذائية وليس انتهاءً بالألبسة الجاهزة والأدوات المنزلية.

لدى كل امرأة منهن القليل من البضاعة والكثير من المواجع، فيكفي أن تسأل إحداهن بضعة أسئلة عن مهنتها، حتى تروي لك كيف ساقتها الأقدار إلى أحضان الرصيف، لتزاول مهنة تصعب حتى على الرجال، فلا البرد القارس ولا الحر الشديد ولا دوريات المحافظة تراّف بحال هؤلاء اللائي أوصلتهن سبع سنوات من الحرب، وعشرات السنوات من السياسات الاقتصادية الخاطئة، إلى مهنة قاسية يمارسنها مكرهات، ومحاولات التواري عن أنظار الشرطة كما لو كنّ مذنبات، جرمهنّ الوحيد أنهنّ أفقرن وما زلن متمسكات بحقهنّ في العيش الكريم.

### «من رضي عاش»

في ثلاث كلمات اختصرت بائعة الخضار في شارع الثورة واقعها الصعب، محاولة أن تواسي نفسها بأن هذا هو ما كتب لها، وأن الله سيعوضها خيراً منه فيما بعد، تجلس هذه السيدة النحيلة قرب بضاعتها قرابة ست ساعات كل يوم، تبيع السلق والسبانخ والفطر والبقلة، وكل ما تجود به أرضها في القنيطرة منذ مطلع الصباح وحتى الثانية ظهراً، حيث تقفل عائدة إلى مدينتها متحملة عناء المواصلات وتكاليفها وصعوبة المهنة، لا سيما في الطقس البارد كروتين يومي لا مفر منه، وعزاؤها الوحيد في ذلك أن سوق العاصمة أفضل مما هي عليه في مدينتها المهمشة، لتعكس حالها، واقع كثير من المزارعين في الأرياف السورية، ممن يضطرون إلى بيع منتجاتهم بأنفسهم كي لا يعيشوا تحت رحمة التجار.

### ميزان وثياب

غير بعيدة عنها تجلس سيدة أخرى على الرصيف المحاذي لقلعة دمشق، تشي هيأتها وملامحها الحزينة بفقر أشد وواقع أقسى، وتروي هذه السيدة قصة فقدانها لزوجها واضطرارها إلى البيع على الرصيف كحل وحيد لإعالة أطفالها الذين ما زالوا في المرحلة الابتدائية، بضاعتها عبارة عن قليل من «الجينزات الولادية» منخفضة الجودة، وميزان متهالك لمن يرغب في قياس وزنه لقاء قليل من الليرات- وهو يعلم سلفاً أنه ليس أكثر من علبة معدنية عديمة الجدوى، تحمي بها البائعة كرامتها من مذلة الصدقات- وتقصد السيدة كل يوم الركن ذاته قادمة من النبك، حيث تقدم لها ورشات الألبسة المحلية مصدر رزقها المتواضع، لتتقاضى لقاء ذلك أجراً لا يتعدى 004 إلى 005 ليرة يومياً، وهو مبلغ لا يكاد يكفيها خبزاً لإطعام أطفالها.

### «تازة ونظيف»

في سوق مزدحم مثل باب سريجة، تجد تجمعاً للعديد من البائعات اللاتي اخترن هذا المكان لتسويق منتجاتهن.. وجميعهن قادمات من الأرياف أملاً في لقمة العيش ضمن أسواق المدينة، «بدنا نستر على حالنا» تقول بائعة الجبن واللبنة الآتية من سعسع عند سؤالها عن عملها، قبل أن تستطرد بسرد محاسن منتجاتها منزلية الصنع وفيرة الدسم، آملة في جذب المشترين، وتبيع هذه السيدة ما تصنعه في البيت من مشتقات الألبان خلال المواسم، أما في باقي العام فتعتمد على بيع منتجات المصانع الصغيرة.

**في الجسر الأبيض، تتقاسم سيدتان بسطة عرضتا عليها التين المجفف والزبيب والجوز لتشكل مصدر دخل هزيل يساند أسرتيهما اللتين تعيشان معاً في منزل.**

ورغم الجو البارد، خصوصاً في مطلع الصباح، تجلس بائعة الجوز العجوز على إحدى العتبات في باب سريجة أيضاً، وتعرض صنفين: أحدهما سليم والآخر مكسر مع فارق 005 ليرة بينهما، ومثل سائر بائعات الأرصفة، تؤكد العجوز القادمة من سرغايا أن سلعتها أوفر ثمناً، وأكثر جودة من المحلات التجارية، على أمل أن تفلح في إقناع العابرين بشراء ولو قليل من الجوز.

### الحصى والجرّة!

في الجسر الأبيض، تتقاسم سيدتان بسطة عرضتا عليها التين المجفف والزبيب والجوز، لتشكل مصدر دخل هزيل يساند أسرتيهما اللتين تعيشان معاً في منزل أجرته سبعون ألفاً في برزة، والبسطة تعجز عن تأمين حتى نصف هذا المبلغ شهرياً، لكن ما باليد حيلة فالحصاة الصغيرة كما يقول العامة، يمكن أن تسند جرّة، ولعل الجرّة في حال أولئك النسوة البائعات هي: حمل ثقيل من هموم الحياة ومتاعبها، قُدر عليهن أن يحملنه بمفردهن بعد أن شردت الحرب أسرهن وغيبت رجالهن، وبعد أن تفاقم الفقر والاستغلال في صفوف الطبقة الكادحة مع استمرار سياسات التهميش والتفقير والتهجير!

# المزارع اللبناني انتصر والمحلي بالانتظار

**بشرتنا وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بأن الموز اللبناني سيبدأ توريده اعتباراً من مطلع هذا الأسبوع.**

■ مراسل قاسيون



وفي تفصيل الخبر «البشارة»: أن الوزارة اتفقت مع مزارعي الموز اللبنانيين على توريد الموز على دفعات متتالية، وأول شحنة عبارة عن 204 طن، ستتبعها دفعات حسب حاجة الأسواق، كما أعلن أن السعر سيتم تثبيته عند 500 ليرة بالحد الأدنى.

يذكر أنه ومنذ فترة، عندما أعلنت الوزارة عن نيتها استجرار الموز من لبنان أنها قالت: إن سعره لن يتجاوز 350- 400 ليرة سورية، وأن ذلك سيؤدي إلى استقرار سعر المادة في السوق كما ويلبي حاجات الاستهلاك لدى المواطنين، وقد كان الاتفاق يقضي بحصر عمليات الاستيراد بالسورية للتجارة.

لكن كيف تغيرت التصريحات باتجاه رفع السعر من 400 ليرة إلى 500 ليرة بالحد الأدنى، وما يعني من إمكانية رفعه أكثر من ذلك؟!

ولماذا هذا الرفع طالما أن سعر الدولار قد انخفض بشكل لافت، بين موعدي التصريحين الأول والثاني؟

الجواب على ذلك: إن المزارعين اللبنانيين هم من اعترضوا على السعر الأولي، مما أدى إلى الوصول إلى السعر الأخير، بعد التأخر بتنفيذ الاتفاق الذي أعلن عنه في شهر أيلول الماضي.

مما لا شك فيه، أن المزارعين اللبنانيين مستفيدون من خط التسويق هذا لمنتجهم في السوق المحلي السوري، خاصة وقد حققوا مطلبهم برفع السعر، في مقابل ما تم الحديث عنه سابقاً، عن ترافق استيراد الموز مع تسويق موسم الحمضيات المحلي، بما يحقق بعض مطالب الفلاحين المحليين، ليخفض بعضاً من خسائرهم السنوية.

لقد حصر وزير التجارة الداخلية تسويق واستجرار الحمضيات عن طريق خط الفرز والتوضيب الموجود لدى فرع السورية للتجارة في مدينة طرطوس على أن يتم بيعها بأسعار موحدة تتراوح ما بين 75 و 125 ليرة سورية حسب النوع.

فهل حققت حماية المستهلك، والسورية للتجارة، مصالح مزارعينا وحافظت عليها كما حافظت على مصالح وحقوق المزارعين اللبنانيين؟ وهل قامت بما تعهدت به على مستوى تسويق محصول الحمضيات؟ أم لم تستطع القيام بذلك، ولديها ما يكفي من الأعذار لتغطية قصورها في ذلك؟.

الخبر أعلاه حتى الآن، هو: بشارة للمزارعين اللبنانيين، فيما ينتظر فلاحو ومنتجو الحمضيات بشارتهم، وفيما ينتظر المستهلك المحلي ما سيؤول إليه سعر الموز في السوق أخيراً!.

والنتيجة: أن فلاحي لبنان انتصروا، وطبعاً لا يضيرنا ذلك، بانتظار إعلان المنتصرين المحليين!.

# صراع الحقوق والمصالح

**صدر القانون 39 المتضمن منح إعفاءات من رسوم رخص البناء وذلك لمالكي العقارات المتضررة، جزئياً أو كلياً، نتيجة الأعمال الإرهابية.**



■ عاصي اسماعيل

وقد اشترط القانون في منح هذه الإعفاءات ما يلي:
أن تكون واقعة ضمن المناطق التنظيمية المستقرة التي لا تحتاج إلى إعادة إعمار بشكل كامل.
إعادة حال العقار إلى ما كان عليه دون إحداث أية إضافات عليه.
كما تم وضع آلية لتنفيذ هذا القانون، وذلك بعهدة الوحدة الإدارية المعنية بموجب قرار من المكتب التنفيذي، وبناء على طلبات مقدمة من قبل أصحاب العلاقة، خلال مدة محددة من قبل الوحدة الإدارية، وفي إحدى المواد: تم تحديد مدة العمل بهذا القانون بسنة واحدة فقط.

## ملاحظات أولية

الإعفاءات المذكورة اقتصرت على «المناطق التنظيمية المستقرة»، وهي عبارة مطاطة وملتبسة بمحورين:
الأول، هو: تحديد مضمون المناطق التنظيمية، وكيف سيتم تفسيره على أرض الواقع، فالكثير من المناطق التي تعرضت أبنيتها وبيوتها للدمار الكلي أو الجزئي تعتبر مناطق غير منظمة، بيوتاً عشوائية أو بيوتاً في أراضٍ ما زالت تعتبر زراعية، وبالتالي فإن المواطن صاحب الحق بهذا الإعفاء في هذه المناطق قد لا يطاله الإعفاء، بناء على التوصيف النهائي من قبل الوحدات الإدارية المعنية.
المحور الثاني، هو: مفردة المستقرة، التي تبدو مطاطة أكثر، في ظل نمط التعامل مع حقوق المواطنين بالعودة لمنازلهم وأراضيهم في المناطق التي تمت استعادة السيطرة عليها، فالكثير من المناطق والبلدات التي تمت استعادة السيطرة عليها، لم يفسح المجال فيها لعودة سكانها وأهاليها جميعهم حتى الآن، والمبرر هو: مفردة الاستقرار التي لا تعني ربما الحالة العسكرية والأمنية فقط، بل ربما تشمل البنية التحتية والخدمات وغيرها، وهي على ذلك ربما تتعرض للكثير من التفسيرات والتأويلات، كما سيدخل على خط تحديد معنى المفردة الكثير من الجهات الأخرى، أي: أنها ربما لا تقتصر على تفسير الوحدة الإدارية المعنية فقط.
ملاحظة أخرى تتعلق بالمدة التي سيتم تحديدها من قبل الوحدة الإدارية، للتقدم بطلبات الإعفاء من قبل المواطنين، حيث إن من لا يتقدم من هؤلاء بطلبه خلال هذه المدة يفقد حقه بالإعفاء، علماً أن الموضوع بالنسبة للمواطنين لا يقتصر على مستوى التقدم بالطلبات والمسيرة الإدارية لها، بل لعل الأهم بالنسبة لهؤلاء هو الملاءة المالية التي تؤهلهم لعمليات الترميم الكلي أو الجزئي، وهي تكاليف مرتفعة قد يعجز عنها الكثير من المواطنين، خاصة في ظل الواقع المعيشي المتردي أصلاً لهؤلاء، كونهم نازحين عن بيوتهم وبلداتهم، أي: أن من لا تتوفر لديه الإمكانية والملاءة المالية سيفقد حقه بالإعفاء عملياً، وهؤلاء لا بد وأنهم الأكثرية من أصحاب الحقوق، وربما سيضيع هذا الحق بالنتيجة كون مدة تنفيذ القانون أصلاً قد سُقفت بعام واحد فقط.

## حقوق أخرى؟

مما لا شك فيه، أن المواطنين بحاجة للدعم الحكومي كله، وهو حق وليس منة، وبالتالي فإن القانون أعلاه، برغم الملاحظات، ربما يدخل ضمن هذا الإطار، علماً أنه من المفترض، وحسب ما تم الإعلان عنه رسمياً: أن للمواطنين حقوقاً بالتعويضات عن الأضرار التي لحقت بممتلكاتهم، وخاصة المنازل والأراضي الزراعية، كما تم الإعلان لأكثر من مرة: أن بعض الجهات العامة ستقوم ببعض عمليات الترميم الكلي أو الجزئي في بعض المناطق، والكثير من المواطنين حتى الآن ينتظرون هذه وتلك من الوعود، فلا تعويضات صرفت ولا جهات عامة نفذت.
ومع تحديد موعد نفاذ القانون، بدايته ونهايته، فإن موضوع صرف التعويضات الموعودة يصبح أكثر إلحاحاً بالنسبة للمواطنين، فهذه التعويضات غايتها من الناحية العملية هي: تغطية بعض تكاليف عمليات الترميم المطلوبة على البيوت والمنازل من قبل المواطنين، وهذه التعويضات ما زالت تائهة بأروقة الروتين والورقيات والموافقات وتخصيص المبالغ اللازمة، وغيرها من معيقات تنفيذ صرف هذه التعويضات، ناهيك عن آليات تحديد قيمها أصلاً.

**الموضوع بالنسبة للمواطنين لا يقتصر على مستوى التقدم بالطلبات والمسيرة الإدارية لها، بل لعل الأهم بالنسبة لهؤلاء هو الملاءة المالية التي تؤهلهم لعمليات الترميم.**

## تذكير!

على إثر صدور القانون ونفاذه، يبدو من الضرورة التذكير ببعض القضايا المرتبطة بحقوق المواطنين:
فسح المجال أمام المواطنين جميعهم للعودة إلى بلداتهم وقراهم، دون تسويف ومواربة ومماطلة وانتقائية.
استكمال عمل لجان تقييم الأضرار، وتحديد التعويضات العادلة والمناسبة، والعمل على صرفها بالسرعة الكلية كي تتم الاستفادة من قانون الإعفاء خلال مدة العام المحدد لانتهاء نفاذه.
السرعة في معالجة أوضاع المناطق التي تم اعتبارها بحاجة لإعادة الإعمار الكلي، فأصحاب الملكيات في هذه المناطق وسكانها وأهليها الذين نزحوا عنها منذ أعوام، وقد تم استعادة السيطرة على الكثير منها منذ أعوام أيضاً، ما زالوا في انتظار هذه المعالجة وما ستسفر عنها بالنسبة لحقوقهم، وعامل الزمن بالنسبة لهؤلاء لم تقتصر سلبيته على مستوى التشرد فقط، بل والأهم على المستوى المعيشي كونهم في غالبيتهم مستأجرين في المناطق الآمنة، ولا يعلمون حتى الآن مصيرهم كما مصير ملكياتهم، ببيوتهم المدمرة وأراضيهم الزراعية.
الأهم من ذلك كله تذليل الصعوبات الروتينية والقانونية أمام المواطنين وحقوقهم، حيث من اللافت أن أيادي التجار والسماسرة بمساعدة الفاسدين ما زالت تعبث بهذه الحقوق، مستغلة حاجات المواطنين، المشردين والمفقرين، ومستفيدة من وجود هذه الصعوبات والمعيقات، وربما التأويلات لبعض النصوص القانونية أو القرارات ذات الصلة بهذه الحقوق.

## أمثلة عملية

بعيداً عن الحديث والكلام العام، نكتفي بالأمثلة التالية:
المدينة العمالية عن الحالة الأولى: حيث لم تصرف التعويضات كاملة للمواطنين حتى الآن، كما أن تعهدات المؤسسة العامة للإسكان بترميم بعض البيوت والأبنية من قبلها لم تنفذ حتى الآن كذلك الأمر، على الرغم من الحديث الرسمي عن تأمين التمويل اللازم لذلك!.
والمثال عن الحالة الثانية، هي: مدينة داريا، وما تم الحديث عنه على مستوى دخولها حيز التنظيم الكلي، وحقوق أصحاب الملكيات فيها وأهليها وسكانها وفلاحيها، التي ما زالت حتى الآن في مهب رياح التسويف والمماطلة من حيث العودة من أجل تثبيت حقوقهم أولاً، كما من حيث بدء الحديث عن الاستثمارات في المنطقة، وبدء دخول التجار والسماسرة على خطوط عمليات البيع والشراء والمضاربة، ما يذكرنا بما جرى بمنطقة خلف الرازي.

## معايير مزدوجة ومصالح؟

كلمة أخيرة، ربما لا بد من قولها في النتيجة، هي: أنه من واجب الدولة عبر الحكومة أن تؤمن حقوق المواطنين، كما من واجبها حماية هذه الحقوق، ليس لكونها حقوقاً فقط، بل لكونها مصانة قانوناً ودستوراً، وهي مسؤولية بعهدة الدولة والحكومة أولاً وآخراً. فعامل الزمن، على سبيل المثال، لا يجب أن يكون له معايير مزدوجة، نقيد المواطن به هنا، كحال القانون أعلاه الذي أعطى الوحدات الإدارية الحق بتحديد المدة الزمنية لتقديم الطلبات، كما تم تحديد موعد انتهاء نفاذه بعام واحد فقط، ونفسح المجال به للحكومة وجهاتها العامة على مصراعيه هناك، كما هي حال التعويضات التي لم تصرف حتى الآن، أو الأعمال التنفيذية التي كان من واجب بعض الجهات العامة القيام بها، مع ما تفتحه هذه الثغرة الحقوقية، بهذا المثال فقط، من بوابات تعبر من خلالها مصالح التجار والسماسرة والفاسدين، صغارهم وكبارهم، فكيف ببقية الثغرات والبوابات الكثيرة المشرعة الأخرى، والتي يتم تكريسها يومياً عبر السياسات الحكومية التي لا تصب إلا في مصلحة جيوب أصحاب الأرباح، على حساب بقية المواطنين وحقوقهم، كتتويجٍ لصراعٍ دائمٍ بين الحقوق والمصالح بالرعاية الحكومية منذ عقود.

# مخيم عين عيسى مآسٍ وفساد!

**أنشئ مخيم عين عيسى بعد دحر «داعش» من بلدة عين عيسى، وهو يقع بالقرب من البلدة، شمال غرب الرقة بمسافة 50 كم، وقد أنشأته قوات سورية الديمقراطية بداية من أجل النازحين، هرباً من القتال الدائر بينها وبين «داعش» الإرهابي في المنطقة.**



■ مراسل قاسيون

المخيم عبارة عن 2100 خيمة، وهو شبه مخدم بخدمات غير نظامية، حيث يوجد فيه دورات مياه فقط، بينما لا توجد فيه حمامات، والخيم الموجودة بالية وسيئة بالمقاييس كلها، وهو جزآن، الأول يؤوي نازحي محافظة الرقة، والثاني: لنازحي محافظة دير الزور، قبل وبعد دحر «داعش» منها.

القائمون على إدارة المخيم لا يمتلكون الخبرة والدراية في مجال العمل هذا، فعلى سبيل المثال: المدير المسؤول كان سائق حصادة زراعية سابقاً.

## واقع مأساوي!

يبلغ عدد سكان المخيم بحدود 36 ألف نسمة، معظمهم من النساء والأطفال، والقاطنون جميعهم فيه صودرت بطاقاتهم الشخصية من قبل إدارة المخيم.

وعلى إثر تحرير محافظة دير الزور والبوكمال، وفد إلى المخيم بحدود 320 أسرة من النازحين الجدد، وهؤلاء لم تتوفر لهم خيم، حيث تم تجميعهم في خيم جماعية كبيرة، وهي عبارة عن خيمة «صيوان» بطول 50 متر وللخدمات المعيشية والصحية كافةً، عددها 20 خيمة.

ما يقدمه المخيم من وجبات غذائية للمقيمين فيه، تعتبر ضئيلة ومحدودة ولا تفي الحاجة، وهي تقتصر غالباً على الشوربة والفاصولياء وبعض الخبز، كذلك هي حال مستلزمات الإقامة الشحيحة من الفرش وأواني الطعام وغيرها، وخاصة البطانيات، فهي غير كافية لدرء برد الشتاء.

الكهرباء في المخيم معدومة، وهي مقتصرة على مجموعة كهربائية من أجل إنارة الممرات الترابية فقط، بينما يستعين السكان من النازحين بما توفر لديهم من شواحن من أجل تحركهم ليلاً.

كذلك الحال بالنسبة للاتصالات فهي معدومة، فلا اتصالات هاتفية أو خليوية للتواصل مع العالم الخارجي.

لا تتوفر في المخيم أية وسائل للتدفئة، فلا كهرباء ولا محروقات، وفي جميع الأحوال، تعتبر هذه الوسائل خطرة خشية الحرائق، نظراً لتلاصق الخيم بعضها ببعض.

المياه توزع عبر صهريج، يوزعها على السكان ضمن الأواني البلاستيكية المتوفرة لدى هؤلاء، وهي بالكاد تكفي حاجات الشرب فقط، فلا حمامات ولا من يحزنون.

على ذلك، فإن الوضع الصحي حدث عنه بلا حرج من حيث التردي، حيث توجد بعض المواقع الإسعافية، التي يعمل فيها ممرضون ومسعفون غير مختصين.

طبعاً مع هذا السوء والتردي كله، لا تعليم ولا مبادرات على هذا الصعيد، علماً أن أعداد الأطفال في المخيم كبيرة جداً.

## «دواعش» نخب أول!

مؤخراً، تم فتح مخيم ثالث، بجانب جزئي المخيم الأصلي في عين عيسى، وبالقرب من مكاتب «الأمريكان» والجهاز الأمني لـ «قسد» في المنطقة، أطلق عليه اسم «مخيم العزل»، ويشرف عليه ويديره «الأمريكان» بشكل حصري، وهو مخصص للذين خرجوا من الرقة، بطريقة غير معروفة خلال عمليات القتال، والمشتبه بانتمائهم لـ «داعش»، ومع هؤلاء أفراد أسر الدواعش من المهاجرين الأجانب، غير عرب وغير سوريين، وهؤلاء خليط من بعض الدول الأوربية والآسيوية، ونسبة الرجال في هذا المخيم تكاد تكون معدومة، باستثناء بعض المعاقين نتيجة الأعمال القتالية.

**يبلغ عدد سكان المخيم بحدود 63 ألف نسمة معظمهم من النساء والأطفال والقاطنون جميعهم فيه صودرت بطاقاتهم الشخصية من قبل إدارة المخيم**

هذا المخيم مختلف بالمواصفات والخدمات، فهو عبارة عن مبانٍ إسمنتية مسبقة الصنع، مجهزة بالكهرباء والمياه، بالإضافة إلى وسائل الخدمة كلها، ويمنع أي من سكان المخيم الأصلي الاقتراب منه، أو التحدث مع من فيه من المقيمين الجدد أو الاختلاط بهم.

## فساد مستشرٍ

بعض القيمين على إدارة المخيم أصبحوا من الأثرياء، وذلك بسبب الفساد المنتشر والمستشري على حساب معاناة النازحين وحاجاتهم، وخاصة على مستوى المعونات الإغاثية المخصصة لهؤلاء، والتي لا تصلهم بكمياتها المخصصة كافة، بل يتم بيعها لتصب أرباحاً في جيوب بعض القيمين على الإدارة.

حتى الذي يصل إلى أسماع سكان المخيم عن مخصصات مالية «بالدولار» للعائلات والأسر المهجرة والنازحة، المقدمة من بعض الجمعيات والمنظمات، يحرمون منها بأساليب ملتوية من قبل البعض في إدارة المخيم.

فالمساعدات الإغاثية يتم توزيعها على سكان المخيم من خلال بطاقات موزعة عليهم، وهي بمثابة البطاقة التعريفية بهؤلاء عملياً، بناء عليه، يقوم بعض العاملين في إدارة المخيم على سحب هذه البطاقات من بعض هؤلاء النازحين عند ورود مساعدات والإغاثات، وخاصة النقدية، ليتم استلامها من قبلهم وإعادتها إليهم بعد ذلك، مما يؤدي إلى حرمان النازحين منها.

وبسبب سحب البطاقات الشخصية من ساكني المخيم فهم محرومون من المغادرة منه، وفي حال رغبة البعض بالمغادرة، يضطر هؤلاء إلى دفع مبلغ من المال، رشوة لبعض السماسرة، من أجل استعادة بطاقتهم الشخصية، وقد يتراوح مبلغ الرشوة تلك بين 200_ 500 دولار أمريكي للبطاقة الشخصية الواحدة، التي يمكن بناءً على استعادتها مغادرة المخيم.

# الرقة.. مناشدة للشرفاء

**في متابعة لما نشرناه عبر «قاسيون» في العدد الماضي رقم 838 تاريخ 2017/11/26، بمادة تحت عنوان «جريمة بيئية في الرقة!» حول عمليات القطع الجائر لأشجار الغابات المحيطة بالمدينة.**

■ مراسل قاسيون

تواردت الأخبار مؤخراً: أنه تم «بيع» حراج وأشجار غابة تشرين الواقعة غرب سجن الرقة، من قبل قوات سورية الديمقراطية، والتي تقدر مساحتها بحدود 36 هكتاراً، وذلك إلى أحد الأشخاص.. هكذا.

الأخبار الواردة عبر أهالي المنطقة تقول: إن التاجر المشتري دفع بمقابل عملية البيع تلك مبلغ 17 مليون ليرة سورية، وبأن عمليات قطع الأشجار في الغابة المذكورة قائمة ومستمرة من قبله على قدم وساق، حيث يقوم هذا التاجر ببيع الطن الواحد الجاف من الحطب المقتطع بقيمة 50 ألف ليرة، أما الأحطاب الرطبة فيبيعها بمبلغ 35 ألف ليرة لكل طن واحد.

كما وردت بعض الأخبار التي تقول: إن واحداً ممن يدعي بأنه «قائد ثوار الرقة» قام بالاستيلاء على غابة المعيزيلة، منتصف شهر تشرين الثاني، وبدأ بعمليات قطع الأشجار فيها، تحت سمع وأبصار شيوخ العشائر في المنطقة وصمتهم، بذريعة أن أرض هذه الغابة تعود ملكيتها لهذه العشائر في غابر الأيام!.

فإلى أي بؤس يراد للمنطقة أن تصل، في ظل استمرار هذا النمط من الإجرام المنظم بحق الغابات والبيئة، وبحق المواطنين وحقوقهم ومستقبلهم، بذرائع وغايات ربحية استغلالية، آنية وأنانية وقاصرة، لا تعي المخاطر العميقة التي من الممكن أن توصل إليها أطماع هذه الأرباح في المنطقة، أو ربما تعي ذلك لتغدو المصيبة والكارثة أعظم، كما تصبح الجريمة أكبر بتوصيفها وغاياتها!.

نعود لنوجه رسالتنا إلى الشرفاء كلهم في المنطقة «عشائر– قوات سورية الديمقراطية– الأهالي»، وإلى كل من يهمه الأمر، من أجل تضافر الجهود لوقف هذه الجريمة المستمرة بحق الغابات والبيئة والإنسان، ومحاسبة العابثين والمتعدين عليها، من كل شاكلة ولون وتسمية وصفة، بشكل جدي وحاسم وحازم.

الغابات والبيئة والإنسان ومستقبل المنطقة يستغيثون، فهل من مجيب؟!.



**استقر سعر صرف الدولار لمدة عام تقريباً. وساعد هذا الاستقرار، وإن كان على سعر مرتفع قرابة 500، على استقرار في تدفقات النقود في السوق، وهو عامل مساعد لزيادة النشاط الاقتصادي، وبالتالي لاستقرار الأسعار، ولكن هذا الاستقرار عاد للتخبط نزولاً فما الذي يجري في السوق اليوم؟**

## انخفاض الدولار...

# الليرة استفادت أم آخرون؟!




■ عشتار محمود

**يعتبر انخفاض سعر صرف الدولار مؤشراً جيداً، فهو يعني أن قيمة الليرة الفعلية، قد تحسنت، وأن السوق تتخبط ليقترب سعر الصرف من القيمة الموضوعية الجديدة. ولكن قيمة الليرة هي قدرتها الشرائية، وزيادتها يجب أن تعني انخفاض الأسعار جدياً، وهو ما لا يحصل حتى الآن، وسنشرح لماذا. ولكن ذلك قبل علينا أن نقول ما هو السعر الموضوعي التقريبي...**

### محددات السعر الموضوعي لليرة

يمكن القول إن التقديرات تشير إلى أن السعر الموضوعي لصرف الدولار قد يتراوح بين 430–440 ليرة مقابل الدولار، وسعر 500 هو سعر مضخم ومبالغ به... إن قيمة العملة يمكن تحديدها تقريبياً بمعادلات رياضية لن نخوض في غمارها الآن، ولكن نستطيع أن نوضح قليلاً من العوامل المرتبطة:

إن قيمة العملة ترتبط بعملية الإنتاج بالدرجة الأولى، وكلما زاد الإنتاج زادت قيمة الليرة، ولكنها ترتبط أيضاً بعوامل أخرى أهمها: كم الليرات الموجود في السوق هل هي فائضة عن حاجة الإنتاج أم متناسبة معه أم تقل.

وكل ما كان يجري طوال سنوات الأزمة، يؤدي إلى تخفيض قيمة الليرة الحقيقية: فالإنتاج كان يتراجع، ومزيد من الليرات والليرات تصدر عبر المصرف المركزي لتمويل العجز.

وبناء على هذين المحددين الأساسيين يمكن القول: أنه خلال العام الحالي، فإن مستوى الأسعار ارتفع عن عام 2010 بنسبة 877% تقريباً، وفقدت الليرة قرابة 88% من قيمتها.

وينبغي الإشارة إلى أن هذا الرقم تقريبي، وهو مبني على تقدير أن الناتج المحلي هو 22 مليار دولار وفق التقديرات الدولية لعام 2016. بينما الكتلة النقدية المتداولة في السوق السورية يمكن أن تكون قد بلغت: 6530 مليار ليرة تقريباً... ويمكن أن تكون أقل، ولكنها لا تقل عن 5000 مليار ليرة.

يضاف إلى هذا، أن هناك عاملاً آخر هو: سرعة دوران النقود، وهذا قد انخفض حكماً خلال الأزمة، بسبب تراجع حركة التداول والاستهلاك، وانخفاضه يرفع من قيمة الليرة، أي يجعل السعر الفعل للدولار أقل.

بكل الأحوال فإن قيمة الليرة موضوعياً أفضل من تعبيراتها الموجودة في سعر صرف الدولار المضخّم بفعل عامل المضاربة، ومستوى الأسعار في السوق المضخّم بالاحتكار، وكل من المضاربة والاحتكار من أفعال قوى الربح الكبرى في السوق.

### لماذا ينخفض السعر الآن؟

إن العوامل التي كانت تسبب التدهور السريع لقيمة الليرة، قد توقفت منذ العام الماضي، مع تراجع نسبي في مستوى العنف والدمار، وهو العامل الأساسي، الذي كان يساعد المضاربين على تكسير قيمة الليرة، ولكن بعد عام تقريباً من استقرار سعر الصرف، وتحسن نسبي في الظروف الاقتصادية فإن المركزي يسعى لتخفيض سعر صرف الدولار، وهو أمر مطلوب، لأن قيمة الليرة تفترض سعراً أقل من 500، بل أقل من 440 على أغلب الأحوال.

وكان للسياسة النقدية المتبعة منذ شهر 8–2017 الدور الأهم في التخفيض.

**لا يزال 3 مليون نسمة يقيمون في ريفي دمشق وحلب مقابل خسارة أكثر من 1,5 مليون بين 2011-2016.**

فالمركزي على ما يبدو يضع هدفين: تخفيض سعر الصرف، وإعادة تجميع الكتلة النقدية الأكبر من الليرة لدى المصارف، وهو ما يتقاطع مع الهدف الذي يعلنه حول أتمتة منظومة الدفع الإلكتروني مع بداية عام 2018. لذلك فإنه غالباً يسعى حتى نهاية العام، لتخفيض السعر، وإعادته إلى سعر استقرار جديد، إضافة إلى جذب مدخري الليرة في الخزائن ليضعوها في الحسابات المصرفية.

فالمركزي قيّد حركة الليرة، وذلك عندما دعا المواطنين والفعاليات ليشتروا الدولار من المصارف العامة كالتجاري مثلاً، ولكنه اشترط أن من يريد أن يصرف أكثر من 1000 دولار، عليه أن يودع الليرات التي سيأخذها بالمقابل لمدة شهر، ثم شدد الإجراءات فأصبح من يريد أن يبيع 500 دولار عليه أن يودع مبلغ الليرات لثلاثة شهور، وإن أراد سحبها فعليه أن يدفع غرامة نسبة 10%. وإضافة إلى ذلك فإنه قد سمح للأفراد بسحب 100 دولار مرة واحدة بالشهر. ووضع استثناءات لهذه الإجراءات، وأشار إلى أنها مؤقتة. ومع كل تشديد للإجراءات ومزيد من حبس الليرة، فإن السوق السوداء تأخذ إشارة بإمكانية تخفيض السعر أكثر من ذلك، لأن الليرة مطلوبة في السوق مع تشديد حبسها! وستنتشر حكماً حالة من الهلع، مع انخفاض الدولار، والمسألة ليست بالعوامل النفسية فقط! بل هناك حاجات اقتصادية تتطلب تحويلاً سريعاً وسيولة بالليرة، ومجموع هذا سينشط سوق كبار حائزي الثروات من دولار وليرة أي: حيتان السوق، ليتلقفوا هذه الموجة ويشتروا أكبر كمية من الدولار من صغار السوق بسعر رخيص. بينما قيد المركزي من وصول الدولار إلى المصارف العامة، والمنظومة الرسمية مع كل تشديد للإجراءات. وأخيراً سرع انخفاض السعر عندما خفض السعر سريعاً من 490 إلى 434 ليرة مقابل الدولار في يوم واحد.

### نتائج ما حصل

قد يحقق المصرف المركزي في نهاية الموجة أهدافه أي: ينخفض سعر الصرف الرسمي والأسود، ويستقر عند حد أخفض من 500 وغالباً أعلى من 440 ليرة، وتتجمع نسبياً كتلة نقدية بالليرة في حسابات في المصارف.

ولكن في بلاد أكثر من 80% من دخلها لدى أصحاب الأرباح، والجزء الأعظم منه لدى قلة قليلة من حيتان السوق الكبرى، لا يمكن أن تتم أية سياسة، إلا بالشكل الذي يتيح لهؤلاء أن يحققوا مغانم هامة منها... ورغم أن المركزي «برّا زمتّه» بأن دعا الناس كي لا تبيع الدولار وألّا تهلع، إلا أن الكلام لا ينفع أمام القوانين الموضوعية للربح والخسارة. وتحديداً أن المصرف المركزي قد صرح بأن حركة بيع الدولار هذه الفترة أكثر بـ 30 ضعفاً

**%88**

بناء على مقاربة لمدى الخسارة الموضوعية في قيمة الليرة بين 2010 و 2017 فإن الليرة قد خسرت قرابة 88% من قيمتها. والمستوى العام للأسعار ارتفع بنسبة 877%.

**440**

440 ل.س/$ بناء على تقدير الناتج بـ 22 مليار دولار، وتقدير الكتلة النقدية بـ 6530 مليار ليرة كمجموع العجوز والكتلة النقدية السابقة، فإن سعر الصرف ينبغي ألا يتجاوز 440 ليرة مقابل الدولار.

**100**

100 ألف $ إذا ما استثمر كبار المضاربين مليون دولار فقط في الموجة الحالية فإنهم قد يحققون أرباحاً تقارب 100 ألف دولار من الشراء بسعر 400 فرضاً، والبيع لاحقاً بـ 450 مثلاً.



انخفض سعر الدولار، لأن المصرف المركزي أجرى إجراءات تقييدية على حركة الليرة بالدرجة الأولى... ولكن سعر الصرف يجب أن ينخفض إن كان عليه التعبير عن القيمة الموضوعية لليرة، والتي وإن عبرنا عنها بسعر الدولار فإنها قد تكون بين 430-440 ليرة، وربما أقل. يسعى المركزي لتخفيض الدولار، وجذب كتلة نقدية بالليرة إلى المصارف، ولكنه اتخذ إجراءات متشددة تساعد حيتان السوق السوداء على الاستفادة من الانخفاض السريع. الانخفاض لن يستمر على الأقل طويلاً، وقد يستقر السعر عند مستوى أخفض من المستوى السابق الذي كان قرابة 500. ولكن إلى ذلك الحين يكون كبار المضاربين قد ملأوا جعبتهم بالدولار الرخيص، واستعدوا لتحقيق مرابحهم من رفع سعره عبر حجبه عن السوق لاحقاً.

عن حالة الاستقرار، أي أن موجة بيع تجري...

### فمن تضرر ومن استفاد؟

على مستوى المواطنين السوريين والجزء الهام منهم الذين يعتمدون على حوالات المغتربين في مصروفهم، فإن هؤلاء سيصرّفون خلال هذه الفترة من المكان المتاح، وإن كان لديهم بضعة مئات من الدولارات مخبأة، فإنهم سيخافون من موجة النزول، وسيسعون لمن يعطيهم أفضل سعر أي السعر الرسمي الآن، فإن امتنع عن إعطائهم أكثر من 100 دولار بالشهر فسيتجهون للسوق السوداء. ولكن هؤلاء الكتلة الأقل تأثيراً، على السوق إجمالاً، ولكنها الأعلى تضرراً.

يأتي بعدهم أصحاب الفعاليات الاقتصادية كالتجار المتوسطين والصغار، أو أصحاب النشاطات الإنتاجية والخدمية العاملة، بل وحتى صغار الصرافين، فهؤلاء جميعاً يحتاجون إلى سيولة دورية بالليرة، فيسعون إلى تصريف دولاراتهم كي لا يخسروا أكثر من ذلك، وعندما يضع المركزي شروطاً للإيداع فإنهم لن يتجهوا إلى الجهات الرسمية إلا ما ندر، بل سيذهبون إلى السوق السوداء. أو سيوقفون نشاطهم الاقتصادي إلى أن يستقر السعر وتتبين الأمور. وبكل الحالات يخسرون نسبياً. فإذا باعوا دولار بـ 400 في السوق الموازية، فإنهم يعلمون أنهم سيعودون ليشتروه لاحقاً بـ 450 وربما بـ 500 من السوق السوداء.

وأخيراً، هناك كبار السوق السوداء، ممن يساهمون في تخفيض السعر إلى أقصى حد ممكن، ويشترون الدولار الرخيص، عوضاً عن الجهات الرسمية التي وضعت قيوداً زائدة عن الحد المطلوب. ويستفيدون من مرحلة هبوط السعر، ليسحبوا الدولار من السوق برخص، وتجري عملية مركزة أعلى في حيازة الدولار... فمن كل مليون دولار يستطيع هؤلاء أن يحققوا ربحاً يقارب 100 ألف دولار بين سعري 400، و450 خلال الموجة!

### إذا انخفض الدولار تنخفض الأسعار؟!

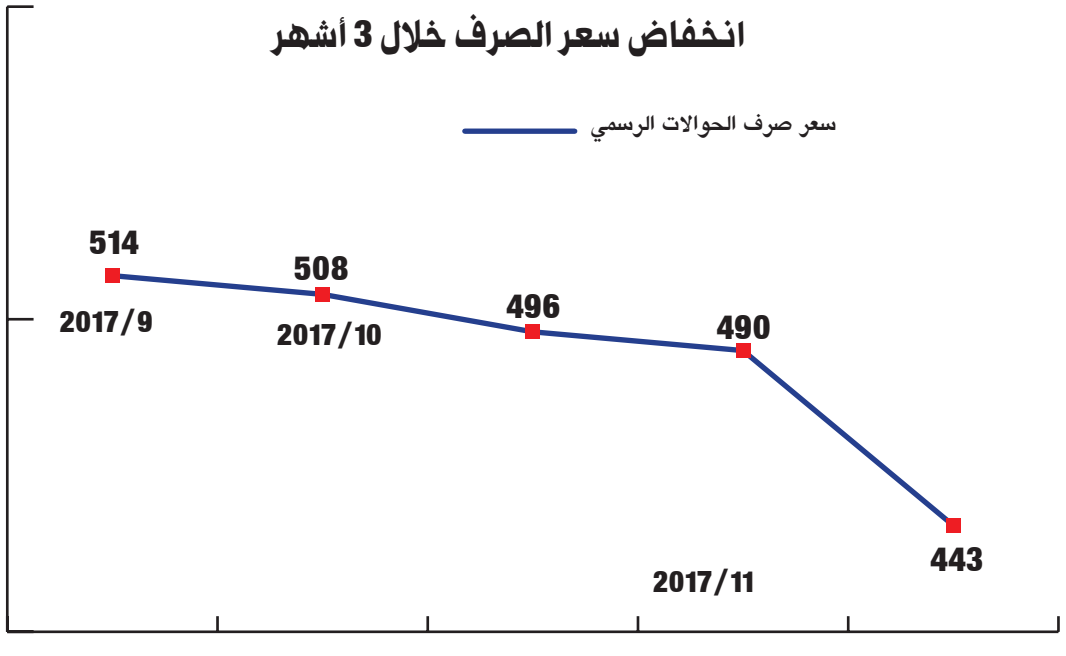
إن واحداً من أهم أهداف السياسة الاقتصادية اليوم، يجب أن يكون تخفيض المستوى العام للأسعار... وقد يشكل انخفاض سعر الصرف عاملاً مساعداً فقط، ولكن بشرط أن يستقر عند مستوى أقل من المستوى السابق، ولكن هذا غير كاف تحديداً إذا ما كان يجري بآليات تقيد حركة الليرة والنشاط الاقتصادي، وتسمح لكبار السوق السوداء بهامش غنائم واسع.

إن تخفيض المستوى العام للأسعار، أي: رفع القيمة الشرائية لليرة، وتخفيض التضخم، لا يرتبط بسعر الصرف فقط، ولا يمكن أن يتم عبر نشرات أسعار، وجولات مكوكية لوزير أو مراقبين على أسواق محددة!

لا يمكن أن ينخفض مستوى الأسعار إلا إذا زادت كتلة البضائع، ليقل ثمنها... وأصحاب الموارد الخاصة لن يزيدوا كتلة البضائع المنتجة في السوق السورية، طالما أن مستويات الاستهلاك فيها متدنية إلى حد بعيد: مع مستوى الأجور المعيب، والفقر العام الذي أصبح سمة غالبية الأسر السورية. وسيستمر كبار السوق على أسعارهم الاحتكارية حتى لو انخفض سعر الصرف، فهم لم يرفعوها لأن سعر الصرف مرتفع فقط، بل لأن الاحتكار وحاجة الناس لاستهلاك المواد الأساسية يتيح لهم معدل ربح مرتفع، بدون منافس...

لن ينخفض المستوى العام للأسعار جدياً، إلا إذا تم توجيه المزيد من الموارد للإنتاج، أو حتى استيراد سلع أكثر بسعر منافس أقل، وبمعدل ربح أقل. وهذا النوع من الاستثمار لا يمكن أن تقوم به إلا جهة عامة، أي: من موارد عامة! ولكن طالما أن السياسة الاقتصادية تحرص على أن تكثر من الكلام، وتقلل من الأفعال، أي تحرص على ألا «تبل يد» جهاز الدولة بالنشاط الاقتصادي الاستثماري الفعلي، أو حتى في دعم فعلي للنشاط الاقتصادي زراعة وصناعة وخدمات أساسية... فإننا لا نستطيع أن نأمل انخفاضاً جدياً في مستويات الأسعار مع سياسة من هذا النوع.

لأن ترك الأمور للسوق دون تدخل اقتصادي إنتاجي مباشر، أو تجاري استيرادي مباشر من قبل المال العام الذي تديره الحكومة، يعني عملياً: ترك الأمور لحيتان السوق حيث أقل مستوى ممكن من الإنتاج، وأعلى مستوى ممكن من الأسعار الاحتكارية، وأكبر فائدة من المضاربات بأنواعها.



# أرامكو... والصراع على إزاحة الدولار



**شركة أرامكو السعودية هي أكبر شركة نفطية عالمية، وتملك أكثر من 100 حقل نفط وغاز في المملكة العربية السعودية، مع احتياطي بحوالي 264 مليار برميل من النفط، وهو يشكل حوالي ربع الاحتياطي المكتشف من النفط العالمي.**

في عام 2013 أنتجت أرامكو 4،3 مليار برميل من النفط الخام، ويشير المحللون إلى أن الشركة تستخرج سنوياً ضعف كمية النفط والغاز التي تستخرجها الشركة الأكبر في الولايات المتحدة إكسون موبايل.

لا تظهر شركة أرامكو في التصنيفات العالمية لأكبر منتجي النفط عبر العالم، وذلك لأنها لا تنشر بياناتها المالية كالأرباح، والمبيعات، والأصول، أو القيمة السوقية، على اعتبارها شركة حكومية. ولكن رغم ذلك فإن الجميع يعلم بأن الشركات النفطية العالمية الأخرى ليست أكثر من «أقزام» مقابل شركة المملكة.

## 10 تريليون أم 400 مليار؟!

في بداية عام 2016 فجرّت إدارة الشركة السعودية قنبلة بإعلانها عن خطط لخصخصة جزء من الشركة عبر طرحها في الأسواق المالية. العرض كان لبيع حصة من شركة أرامكو لا تتعدى 5%. وقد تلا ذلك عمليات تقدير للقيمة السوقية للشركة لمعرفة حجم المبيع، وفي اليوم التالي للإعلان، نشر الإعلام العالمي قيمة سوقية تقديرية صادمة مبنية على المحلل المالي المستقل محمد الصبان، وهو مستشار سابق في وزارة النفط السعودية. الذي أشار إلى أن الشركة تقدر قيمتها بحوالي 10 تريليون دولار أمريكي. وللمقارنة فإن قيمة أكبر شركة نفط أمريكية إكسون موبايل في 2016 بلغت: 350 مليار دولار بقيمة الأسهم السوقية. وتتالت بعدها التقديرات حول قيمة أرامكو وتراوحت جميعها قرابة 2 تريليون دولار. ما يعني أن المملكة ستستطيع أن تجمع حوالي 100 مليار دولار من بيع الـ 5% منها فقط.

أجرت الشركة تعديلات هيكلية على الطريقة التي تُنظم وتُدار بها، واتخذت خطوة ملفتة لتخفيض ضرائب الأرباح التي تدفعها الشركة، والتي كانت نسبتها 90%، إلى 50% وهي النسبة التي تدفعها شركات النفط الغربية.

ولكن منذ بداية عام 2017، بدأت تقديرات القيمة السوقية لشركة أرامكو تتراجع بشكل غير مقبول. وقد خفض البعض التقديرات إلى 1،5 تريليون دولار، ومن ثم إلى تريليون، حتى وصل البعض إلى تقدير قيمتها السوقية بحوالي 400 مليار دولار، لتصبح قريبة من القيمة السوقية لإكسون موبايل. وفجأة بدأ الاستشاريون الغربيون يتحدثون عن الحاجة إلى حسومات على قيمة الشركة السعودية، باعتبارها شركة حكومية. وأنه طالما أن الشركة تدفع 50% من أرباحها ضرائب للحكومة، والحكومة تمتلك الشركة، فإنها تستطيع أن تعيد الضرائب إلى 90% في أية لحظة وبجرة قلم. بالإضافة إلى المخاوف من عودة أسعار النفط العالمية إلى الانخفاض خلال السنوات القليلة القادمة. ولكن كل هذا لا يفسر لماذا انخفضت التقديرات الغربية لقيمة الشركة خلال 2017.

## الصين: إما الدولار أو النفط!

يذهب البعض إلى تفسير هذا التخفيض بأنه جزء من الضغط الذي تمارسه واشنطن على الرياض، لأسباب تتعلق إلى حد بعيد بأسواق العملات، وأسواق النفط. وهذا الضغط الآتي من الولايات المتحدة هو رد فعل على الضغط المتشكل على الرياض من الصين. فالصين تريد أن تشتري النفط السعودي باليوان الصيني عوضاً عن الدولار.

الصين هي المستورد الأكبر للنفط عالمياً، بعد أن أزاحت الولايات المتحدة من الصدارة، وكذلك الأمر هي زبون السعودية الأكبر، وهي لا تريد أن تدفع مزيداً من الدولارات مقابل النفط. وبالمقابل فإن العديد من موردي النفط إلى الصين بدأوا فعلياً وبشكل جزئي يفتحون حسابات باليوان الصيني، وفي مقدمتهم نيجيريا، وإيران. وكذلك الأمر بالنسبة لروسيا التي بدأت ببيع جزء من النفط للصين باليوان.

السعودية المترابطة مع الولايات المتحدة إلى حد بعيد، رفضت بيع نفطها للصين بعملتها. وهذا الرفض يكلف السعودية غالياً: فبكين بدأت تعتمد عملياً على مزودين آخرين عدا عن السعودية، وبينما كان السعوديون هم المصدّر الأكبر للصين، فإن روسيا قد أزاحتهم مؤخراً، وأصبحت رقم واحد، وإذا ما استمر هذا الرفض فإن السعودية قد تخسر السوق الصينية.

وبالمقابل فإن التحول السعودي لبيع الصين نفطاً مقابل اليوان، سيعني عملياً التحدي الأكبر للبترودولار. في مواجهة هذا التهديد فإن الولايات المتحدة تضغط على شركة أرامكو بتخفيض قيمتها السوقية، وذهبت أكثر من ذلك عبر أصوات من فريق الرئيس الأمريكي ترامب، التي اقترحت منع إدراج أرامكو في بورصة نيويورك. وبناء على هذا فإن الرياض قد أعلنت أنها ستؤجل إدراج أسهمها لبيع الـ 5% لوقت لاحق. ولكن المشكلة لا يمكن الخروج منها فالسعودية عليها أن تختار بين الدولار واليوان.

رجحت الصين كفتها مؤخراً، وذلك بتقديمها عرضاً بشراء الـ 5% من أسهم أرامكو، بشكل مباشر، بما يجنب السعودية الطرق التقليدية لبيع حصص الشركات بإدراج أسهمها في الأسواق المالية الغربية المركزية. وبالمقابل فإن الصين تطرح سعراً مناسباً: 100 مليار دولار، أي بناء على تقدير قيمة الشركة ككل بحوالي 2 تريليون دولار.

**لا تظهر شركة أرامكو في التصنيفات العالمية لأكبر منتجي النفط عبر العالم وذلك لأنها لا تنشر بياناتها المالية كالأرباح والمبيعات والأصول أو القيمة السوقية على اعتبارها شركة حكومية..**

■ من مقال: The Intrigue at the Heart of the Beijing-Riyadh-Washington Triangle- VALENTIN KATASONOV

تقف السعودية في اللحظة الحالية أمام منعطف صعب، سيعبر مساره عن واحد من المفاصل النهائية في تغير ميزان القوى الدولي. وعلى السعودية أن تختار بين اليوان والدولار، فإذا ما اختارت الدولار، فإنها قد تخسر السوق الصينية وأكبر مستورد عالمي للنفط، وقد تبيع حصة من أرامكو في الأسواق المالية الغربية بسعر قابل للمضاربة باتجاه التخفيض لتكون كبقية الشركات الأمريكية الكبرى. وبالمقابل فإن الصين تفتح لها احتمالات جدية بعرض شراء مغرٍ لـ 5% التي تريد السعوديةُ بيعها من أرامكو، وبعلاقة جيدة تتيح استمرار تدفق النفط السعودي إلى المستورد العالمي الأكبر، في ظروف تراجع الطلب العالمي على النفط، وتراجع الطلب لدى الشريك الأمريكي السابق... ومقابل هذا تريد الصين أن تشتري النفط بعملتها، وليس بالدولار، ولكن الجميع يعلم أن هذا يعني نهاية البترودولار، وخطوة أساسية في نهاية الدور العالمي للدولار.

# «تسونامي» رسوم الطوابع

**آخر ما حرر بشأن زيادة استنزاف المواطنين رسمياً، هو ما رشح عن نية وزارة العدل تعديل الرسوم القضائية.**



■ مالك أحمد

لقد تداولت بعض وسائل الإعلام عن مصدر في وزارة العدل: كشف أن «تعديلاً طفيفاً قد يطرأ على الرسوم القضائية قريباً، حيث تجري الآن دراسة بين العدل والمالية لإجراء هذا التعديل، لافتاً إلى أن هناك شكوى من وزارة المالية، أن تكلفة الطوابع التي تطبعها تعادل قيمتها، وكذلك بقية الرسوم».

وبين المصدر: أن «لجنة مشتركة تدرس حالياً تحقيق التوازن بين الخدمة المقدمة والتكلفة، مع الإبقاء على هامش ربح بسيط، مؤكداً: أن التعديل سيكون في الحدود المقبولة، بحيث يراعى وضع المواطن ودخله والظروف المعيشية وقيمة الليرة السورية، رافضاً ذكر نسبة التعديل أو قيمتها لعدم الانتهاء من الدراسة بعد».

### سوابق عدلية خلال سني الأزمة

يشار إلى أنه سبق وأن صدر القانون رقم 38، والمتضمن تعديل الرسوم والنفقات والتأمينات القضائية المنصوص عنها بالقانون 1 لعام 2012، وكان ذلك نهاية عام 2014.

كما سبق وأن تم رفع قيمة اللصيقة القضائية من 100 ليرة إلى 200 ليرة، وذلك في شهر آب من عام 2016، تحت بند دعم القضاة.

وقد فُرض وضع هذه اللصيقة على كل طلب خطي، مهما كان نوعه استدعاء دعوى، أو طعن يقدم إلى المحكمة الدستورية، أو إلى القضاء العادي والإداري أو الجمركي والعسكري والجهات والدوائر القضائية الأخرى كافة، وكل صورة مصدقة عن الأحكام والقرارات والوثائق الصادرة عن المحاكم والدوائر القضائية العادية والإدارية والعسكرية، وكل تقرير خبرة مقدم من الخبراء في الدعاوى القائمة، أو قضايا التحكيم، وعلى الوكالات المنظمة لدى كاتب العدل، والإنذارات بالعزل، والعقود والإقرارات والمحررات وصكوك الوصية وأصل الوثائق التي يحررها، والودائع والوثائق كافة التي يطلب إليه حفظها، والبيانات والمصدقات جميعها الصادرة عنه، وسندات التبليغ للاحتجاج بالامتناع عن قبول أو وفاء الإسناد التجارية، إضافة إلى وثائق التسوية ووقف الملاحقة للمخالفات الجمركية ومعاملات عقود الزواج، وحصر الإرث، وغيرها من المعاملات.

أي: أن العدل قامت خلال السنين الأخيرة بزيادة رسومها وإيراداتها عبر تعديلات متتالية لثلاث مرات بالحد الأدنى، ولكم أن تتخيلوا وتقدروا حصيلة الرسوم المحصلة عدلياً بناء على ما سبق، كما لكم أن تقدروا مراعاة وضع المواطن ودخله وظروفه المعيشية مع قيمة الليرة السورية بموجب هذه السوابق العدلية بحقه؟!

**هذا الرفع ربما سيطال لاحقاً الطوابع كافةً التي تطبعها عملياً وزارة المالية باعتبارها ومسؤوليتها وباعتبارها مصدر الشكوى عن التكلفة**

### ذريعة الطوابع الكارثية

الخبر بمضمونه ليس بجديد على مستوى ما درجت عليه الجهات العامة خلال السنوات الماضية، من رفع أسعار رسومها وخدماتها وسلعها، حالها كحال الجهات الخاصة التي تقوم برفع أسعارها كذلك الأمر، لكن دون إعلان ودون أن يرشح عنها شيء بهذا الخصوص بشكل مسبق.

كما ليس بجديد حشر المواطن وتقدير ظروفه المعيشية كعبارة دارجة تسويغاً وتبريراً إضافياً، جوهره استنزاف جيب هذا المواطن بالنتيجة والمآل من قبل العام أو الخاص.

لكن الجديد في الخبر أعلاه هو: تذرع العدل بشكوى وزارة المالية بأن تكلفة الطوابع التي تطبعها تعادل قيمتها، من أجل زيادة الرسوم، وتشكيل لجنة مشتركة لهذا الغرض!.

فالكارثة في حال إقرار اللجنة المشكلة لهذه الغاية رفع قيمة الرسوم استناداً لموضوعة تكلفة الطوابع، وهو ما سيكون على الأغلب! وأن هذا الرفع ربما سيطال لاحقاً الطوابع كافةً التي تطبعها عملياً وزارة المالية، باعتبارها اختصاصها ومسؤوليتها، وباعتبارها مصدر الشكوى عن التكلفة أعلاه، ما يعني تعميماً قادماً على مستوى رفع قيمة الطوابع المتداولة كافةً لدى الجهات العامة كافةً، وهي ربما ستكون بوادر «تسونامي» جديد على جيوب المواطنين عبر زيادة قيمة الطوابع، ستكون وزارة العدل مهمازه ومبرر تعميمه، مع استمرار التغني بالحرص على وضع هذا المواطن وظروف معيشته!.

والمفجع بالأمر: عدم وجود ما يحمي المواطن من «التسونامايات» المتلاحقة التي تطال جيبه ومعيشته وحياته ومستقبله!

# المخالفات تعري غياب دور الدولة!

**قال مدير دوائر الخدمات في مدينة دمشق: إن الدوائر المختصة في المحافظة، تقوم بتسهيل تأمين المواد اللازمة للترميم، من خلال منح موافقة خاصة لكل من يريد إجراء الترميم في منزله بعد إجراء الكشف على المنزل أو بالنسبة لرخص البناء النظامية.**



■ عادل ابراهيم

التصريح أعلاه أتى على لسان مدير دوائر الخدمات في المحافظة، في معرض حديثه عن ضبط مخالفات البناء في المحافظة، التي قال: إنها وصلت لـ 90٪ في المناطق الآمنة، وذلك عبر إحدى الصحف المحلية نهاية الأسبوع الماضي.

وحول حاجة المواطنين لبعض المواد من أجل القيام بعمليات الترميم لمنازلهم، قال: إن ذلك يتم عبر تزويد المواطن بكتاب خطي يستطيع بموجبه إدخال المواد التي يحتاجها للترميم، باستثناء حديد الصب والبحص، والمواد التي لا تستخدم عادة إلا في أعمال الإنشاء، ولا تمنح إلا لأصحاب رخص البناء الكامل، حيث يتم ذكر اسم وكمية كل مادة يسمح بإدخالها، وذلك بهدف منع استخدامها في أعمال إنشائية لبناء مخالفات.

### المخالفات تتسيد الموقف!

واقع الحال يقول: إن المواطنين، وخاصة المحتاجين لبعض المواد من أجل القيام ببعض عمليات الترميم لمنازلهم، يعانون أشد المعاناة من أجل تأمين وتمرير مستلزماتهم الضرورية، والتي من كل بد لا تقتصر على كمية محدودة من الإسمنت فقط، بل ربما بحاجة كذلك الأمر لكميات محدودة من البحص أو من الحديد والخشب، وخاصة في منطقة دمشق القديمة، التي ربما لا تقتصر الموافقة على ترميم البيوت فيها على كتاب المحافظة فقط، بل تحتاج لموافقات من أكثر من جهة مسؤولة عن المنطقة.

أما على مستوى تمرير هذه المواد ونقلها داخل المدينة، فحدث بلا حرج عن الصعوبات والمعيقات الأخرى، التي تعترض أصحاب البيوت التي تحتاج إلى ترميم، وخاصة، تلك المتمثلة بالحواجز المنتشرة على الطرقات، التي ربما لا تكتفي بعضها بكتاب المحافظة وموافقتها!.

في المقابل، مازالت المخالفات تتسيد الموقف على مستوى الإنشاءات الجديدة، وخاصة، خلال السنين القريبة الماضية حيث ازدادت واستفحلت، مستغلة حاجات المواطنين، وخاصة الوافدين نزوحاً إلى العاصمة.

### ازدواجية معايير

مما لا شك فيه، أن قمع مخالفات البناء ضرورة، ليس لكونها مخالفات فقط، بل لما تكتنفها من سلبيات على المستوى الإنشائي والهندسي والخدمي والمرفقي، وغير ذلك من ضرورات البناء الإنشائي السكني السليم والصحي، والتي تنعكس من كل بد على الساكنين من المواطنين في نهاية المطاف، بعد أن يجبي القائمون عليها من التجار والسماسرة والفاسدين الأرباح الطائلة على حساب هؤلاء وحاجاتهم للسكن والإيواء.

والسؤال الذي مازال يطرح على ألسنة المواطنين: كيف يتم إدخال مواد البناء من أجل إشادة المخالفات الكبيرة، وكيف يتم تمريرها وصولاً إلى مكان المخالفة، دون موافقات أو كتب وغير ذلك، فيما يتم التشدد عليهم ربما بكيس واحد من الإسمنت للضرورة؟!.

أين الدولة ودورها؟

المضحك المبكي بعد ذلك كله هو: أن مدير الخدمات قال: إن دوائر الخدمات وضابطة البناء لا تهدف بقمع المخالفات الإضرار بالناس، وإنما الهدف هو: توفير الحماية لحياة المواطنين، ومهما كانت تكاليف البناء المخالف أقل من السكن النظامي، لكنها في الحقيقة ذات تكاليف أكبر على مستقبل الإنسان، وخصوصاً أنها تهدد حياة الناس.

وكأن المواطن توفر له ذاك البناء والسكن الصحي والنظامي، بالسعر أو بدل الإيجار المقبول الذي يتناسب مع إمكاناته، وتأفف مصراً على السكن في الأبنية المخالفة، بمواصفاتها السيئة وأسعارها الاستغلالية!.

والنتيجة، أن المخالفات بالواقع العملي، ومن دون لف ودوران، تعري دور الدولة الغائب على مستوى السكن والإسكان منذ عقود.

# الحملات التطوعية لتنظيف بردى هل ستخفض التكلفة؟!

**بعد أن تم الإعلان عن تكلفة مشروع معالجة تلوث نهر بردى بـ 11 مليار ليرة، تواردت الأخبار مؤخراً عن أن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تقوم برعاية نشاط تطوعي تحت عنوان «لنغسل التعب عن بردى».**



■ نوار الدمشقي

لقد صرح وزير الإدارة المحلية والبيئة، مطلع شهر تشرين الثاني حول التلوث الحاصل في نهر بردى، بأنه: «تم عقد اجتماع في مبنى الوزارة بحضور وزيري الموارد المائية والمالية، ومحافظي دمشق وريفها، وتم الوصول إلى قرار لمعالجة تلوث النهر بشكل كامل، بدءاً من المنبع وحتى المصب، وتخصيص محطتي معالجة /جمرايا والهامة/ إضافة إلى محطة الزبداني، وإنشاء شبكات صرف صحي، وأصبحت الخطة الخاصة بذلك، برنامج عمل للوزارات المعنية، مضيفاً أن القيمة الإجمالية للمشروع تتجاوز الـ 11 مليار ليرة سورية».

## حملات تطوعية

على الطرف المقابل، تم الإعلان نهاية شهر تشرين الثاني، عبر بعض الجمعيات الشبابية التطوعية: عن القيام بنشاط تطوعي من أجل تنظيف نهر بردى ضمن مدينة دمشق القديمة، بحملة تحت عنوان «لنغسل التعب عن بردى»، وذلك برعاية كل من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ومحافظة مدينة دمشق، مع دعوة للتطوع بهذا العمل والنشاط.

بهذا الصدد لا بد من الإشارة إلى أن الدعوات التطوعية الشبابية من أجل تنظيف نهر بردى لم تكن الأولى من نوعها من قبل بعض الجمعيات والفرق الشبابية، حيث سبق وأن قامت بعض هذه الجمعيات الشبابية بمثل هذه المهمة وتحت العنوان نفسه: «لنغسل التعب عن بردى»، وقد شملت في حينها مجرى النهر في دمشق القديمة وفي خانق الربوة كذلك الأمر، في عامي 2009–2010.

## تضافر الجهود

مما لا شك فيه أن تنظيف نهر بردى وتخليصه من ملوثاته بحاجة إلى تضافر جهود الجميع: الوزارات المعنية والمختصة، ومحافظتي دمشق وريف دمشق، بالإضافة للحملات الشبابية التطوعية من قبل بعض الفرق والجمعيات.

وعلى اعتبار أن بعض الفرق الشبابية التطوعية سبق وأن قامت بمثل هذه المهمة خلال أعوام سابقة، فمن المتوقع أن لديها بعض الخبرات المتراكمة في هذا المجال، وهي على ذلك بحملتها الأخيرة ستحمل جزءاً من الأعباء عن عاتق الجهات الرسمية التي ستناط بها هذه المهمة، وفقاً لبرنامج العمل المعلن عنه من قبل وزير الإدارة المحلية والبيئة، كما ربما ستخفف بعضاً من التكاليف المصرح عنها.

## تساؤلات مشروعة؟

حول هذا الموضوع يتبادر للأذهان بعض التساؤلات:

طالما أن هناك رعاية من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، بالإضافة لمحافظة دمشق لمثل هذه الأنشطة الشبابية التطوعية، فلماذا لم تدخل ضمن الخطة وبرنامج العمل المعلن أعلاه، خاصة وأن محافظة دمشق كانت حاضرة خلال إقرار الخطة؟

وطالما أن هذه الأنشطة الشبابية جوهرها تطوعي، فلا بد وأنها بالمقابل توفر بعضاً من التكاليف المقدرة لتنفيذ جزء من مهمة هذا المشروع، فهل ستتأثر هذه التكلفة بناءً على الحملة التطوعية المعلنة؟

وباعتبار أن هذه الأنشطة التطوعية متوفرة، وتحظى بالرعاية الرسمية فلماذا لا يتم تعميمها وتشجيعها وتوسيع قاعدتها، على مستوى المشاركة وعلى مستوى المهمة، بما يحقق المزيد من الوفر على مستوى التكاليف والمصروفات؟

**طالما أن هذه الأنشطة الشبابية جوهرها تطوعي فلا بد وأنها بالمقابل توفر بعضاً من التكاليف المقدرة لتنفيذ جزء من مهمة هذا المشروع**

## خشية من الفساد!

من كل بد، إن الجهود التطوعية الشبابية لن تذهب هدراً، لكن في المقابل يُخشى من عدم انعكاسها على مستوى تخفيض التكاليف المفترضة، ولعل الشفافية مطلوبة في ذلك، ليس من أجل حجم هذا التخفيض، مهما كان كبيراً أو صغيراً، بل من أجل الرسالة المتوخاة من حملات التطوع المرعية رسمياً، سواء للفرق الشبابية التطوعية أو لعيون المواطنين المراقبة والمتابعة للنفقات والمصاريف والأداء.

فهل ستترك أوجه الفساد مجالاً لإيصال مثل هذه الرسائل، أم أن جيوب البعض ستبتلع حتى هذا الجهد التطوعي بالنتيجة؟ ننتظر لنرى!

# مطلب الحفاظ على فقر المواطن!

**المفت للنظر من خلال الاطلاع على محضر الاجتماع، الذي جمع رئاسة الحكومة مع اتحادات غرف الزراعة والصناعة والتجارة، وممثلي الفعاليات الاقتصادية، بتاريخ 2017/11/29، العبارة التالية من موقع الحكومة الرسمي:**



■ سمير علي

«أهمية وجود منهج مدروس لدعم العملية الإنتاجية بشكل عام والصادرات بشكل خاص، وتعزيز مواطن الربح، والحفاظ على قوة المواطن الشرائية، وعلى وتيرة الإنتاج».

## ضمان المصالح!

الاجتماع أعلاه، كان بغاية وضع آلية فعالة للاستثمار الأمثل، ولتحسين سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار، وقد حضره وزيرا المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية، والأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء وحاكم مصرف سورية المركزي.

وقد خلص إلى تكليف وزارتي المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية وضع إجراءات اقتصادية، لتجنيب قطاعات الصناعة والتصدير تداعيات تغير سعر صرف الدولار أمام الليرة، ليصار إلى معالجتها بالشكل الصحيح.

كما أكد رئيس الحكومة خلال الاجتماع: أن القطاع الخاص شريك أساسي في بناء الاقتصاد الوطني، وأن الحكومة حريصة على إشراك القطاع الخاص في الخطوات الاقتصادية جميعها التي تقدم عليها، وأن الحكومة حريصة على مراقبة تغيرات أسعار الصرف كلها وانعكاساتها على الاقتصاديين بما يضمن حقوقهم ومصالحهم.

## المواطن اليتيم!

أما الملفت للنظر في العبارة أعلاه، فهو أنها وحدها التي لحظت وجود «المواطن» خلال مجريات الاجتماع، فقد كانت كلمة يتيمة في كل المحضر، كما هي حاله من اليتم عبر السياسات المتبعة، وكأن هذا المواطن غير معني بموضوعة متغيرات سعر الصرف مقابل الليرة، ولا انعكاسات سلبية طالته على مستوى معيشته بنتيجتها، ولا من يضمن حقوقه ومصالحه لتجنيبه تداعيات تغير سعر صرف الدولار أمام الليرة في مثل هذه الاجتماعات.

وما يلفت النظر أكثر بمتن هذه العبارة هو: القول بالحفاظ على قوة المواطن الشرائية، بمعنى آخر، الاستمرار بالسياسات نفسها المرتبطة بمعيشته، مع انعكاساتها السلبية كلها عليه، بما في ذلك الحفاظ على أجره وتثبيته.

## لا التباس!

ولا اعتقاد أن هناك لبساً في فهم هذه العبارة، التي ظهر المواطن فيها بأنه يتيم فعلاً، والتي ربما تختصر منهج العمل على مستوى مثل هذه الاجتماعات وغاياتها وأهدافها، فدعم الصادرات وتعزيز مواطن الربح وغيرها من عبارات الدعم لأصحاب رؤوس الأموال واضحة وضوح الشمس، ليس على مستوى العبارات الواردة فقط، بل على مستوى السياسات المتبعة عموماً، حالها كحال سياسات الإفقار وتثبيت الأجور المتبعة.

لكن الجديد هو: المطالبة الصريحة بالحفاظ على هذه القوة الشرائية للمواطن ووضعها ضمن المنهج المدروس المبتغى، أي: الإبقاء على فقره وعوزه ومستواه المعيشي المتردي.

علماً أنه من المفترض على إثر تحسن سعر الصرف المعترف به من قبل الجميع، والذي تتغنى الحكومة بدورها فيه، أن تتحسن القوة الشرائية للمواطن، لا أن تتم المطالبة بالإبقاء عليها كما هي برغم هذا التحسن.

## فجور السياسات

بمعنى آخر أكثر وضوحاً: إن المجتمعين اتفقوا على الاستثمار الأمثل لتحسين سعر الصرف، كما اتفقوا على استثناء المواطن من عائدات هذا الاستثمار.. هكذا!.

فليتهم لم يوردوا مفردة «المواطن» اليتيمة في محضر اجتماعهم هذا، فربما لم يكن ليلفت نظرنا أياً من حيثياته أو مقرراته وتوجهاته، التي لم يكن فيها أي جديد على مستوى السياسات الرسمية المتبعة، المحابية لأصحاب الأرباح فقط وفقط.

أما بعد ورودها بهذه الصيغة، وهذه الغاية وهذا المطلب، فهو ربما فيه تكريس فاضح لفجور السياسات المتبعة، والمستفيدين منها على حسابنا جميعاً.

# خرف «الرأسمالية»!



**من المتوقع أن ترتفع نسبة الإصابة بالأمراض العقلية مع حلول عام 2050. ومن الأسباب التي تضعها منظمة الصحة العالمية هو: ارتفاع أعداد المسنين. هذه النسبة من الأمراض العقلية سترتفع أكثر في الدول ذات الدخل المرتفع، بينما ستكون منخفضة في الدول ذات الدخل المحدود.**

■ مروى صعب

تشتمل تقارير منظمة الصحة العالمية على معالجة الأمراض العقلية عند المصابين بها، بعد حدوث المرض، وليس الحد من الإصابة به. وتعتمد معظمها على تقارير من الدول ذات الدخل المرتفع عن نسبة أعداد المصابين بهذه الامراض، خاصة بمرض ألزهايمر الذي إلى اليوم معالجته مستحيلة بالنسبة لآلاف التقارير الطبية والعلمية.

### مرض اجتماعي أم وراثي؟

يعود اسم المرض- ألزهايمر- إلى العالم الذي اكتشفه، وهذا بعدما لم يستطع معرفة المرض الذي يعتري مريضته إلا بعدما فارقت الحياة. المرض هو عبارة عن فقدان المريض صلته بالواقع، يصيب الأفراد من عمر متقدم «عادة بعد عمر الـ60»، كما يفقد الوعي «الإدراك» والذاكرة، وهذا ما يجعل المريض يفقد القدرة على الحركة وبالتالي التكلم. وفقدان الصلة بالواقع يأتي نتيجة فقدان التواصل بين خلايا الدماغ أو الأعصاب، فالدماغ يشكل أعقد عضو في الجسد لكونه في حركة دائمة، التفكير، الحركة، والتعلّم هي العوامل التي تقوم بتغذية وتشغيل الأعصاب، ففي حالة الحركة تكون الأعصاب في تطور دائم واتساع لرقعة وتطور الدماغ، أما في حالة الثبات تكون الأعصاب في حالة حركة أقل وبالتالي إلى تأخر في الوعي والتطور. بحسب تعريف الدليل التشخيصي والإحصائي للاضطرابات النفسية «DSM IV»، وهو الدليل المعتمد لتعريف الاضطرابات النفسية، يتم تشخيص مرض ألزهايمر إذا ترافق مع تراجع في الوعي، الذاكرة، النطق، والحركة، وإذا لم يترافق مع مرض عقلي آخر. في علم الأحياء والأعصاب تعود أسباب ألزهايمر إلى العامل الوراثي، التقدم في العمر، الوضع الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية، المستوى العلمي المعرفي والإدراكي، الوضع الصحي، الوضع النفسي، وأسلوب الحياة- النظام الغذائي، العمل، الخ... وتتناقض الأبحاث والنتائج، لذلك يتعرقل الحل في الشفاء. فالأبحاث التي ترجح كف عامل الوراثة تصطدم بحالات ألزهايمر من افراد لا ينتمون الى هذه الخانة. والأبحاث التي ترجح كف أسلوب الحياة تصطدم بعدم قدرتها على إيجاد الحل.

### نسب مخيفة للمرض

تقدر منظمة الصحة العالمية نسبة الإصابة بألزهايمر في الأعوام القادمة بحالة كل أربعة ثواني في العالم. النسبة التي سترتفع بحسب تقديرات المنظمة لعام 2012، 46% منها قد يصيب آسيا، 31% قد يصيب أوروبا، 16% قد يصيب القارة الأمريكية، و7% قد يصيب إفريقيا. النسب الأكبر تحتلها كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. حيث نسبة الإصابة بالمرض في الولايات المتحدة أيضاً بالنسبة لمنظمة الصحة العالمية هي حالة في كل 66 ثانية في العام الحالي، وحالة كل 33 ثانية مع حلول عام 2050. هذه الحالات تصيب ما يسمى بالأقليات الإثنية في الولايات المتحدة_ أي: كل فرد من أصول غير أوروبية ويشمل السكان الاصليين_ والنساء أكثر من الرجال. مع أن الدولة الأعلى تغطية للأمراض العقلية في العالم هي كوبا، البيرو، فنزويلا، الصين، والهند، والتي تشكل حالات ألزهايمر فيها أقل من الدول الأوروبية والولايات المتحدة. هذا لا يعني أنّ نسب الإصابة في المرض متدنية في العالم العربي، ولكن العدد القليل من التقارير وايعاز المرض إلى حالة تصيب «البعض» من كبار السن، مثل: المعنى الشعبي للخرف يقلل من هذه الأعداد في التقارير الموجودة.

### الأمراض العقلية والإدراك

يعتبر المنهج العلمي في علم النفس، أن تكوّن وتطور الإدراك مرتبط مباشرة بالعامل الاجتماعي للأفراد. فإن موقع الفرد في المجتمع هو الذي يؤسس إلى تكون إدراكه، وتغير وتقدم هذا الموقع هو الذي يؤسس إلى تطوره. وبالتالي إذا تطور إدراكنا تتطور معه القدرة الذهنية، الذاكرة، وبالإجمال حركة الدماغ. فما يصيب مرضى ألزهايمر، إنهم يفقدون أو يبتعدون عن موقعهم في الحياة. وهذا الابتعاد هو ابتعاد موضوعي لكون الأفراد لا يملكون القدرة على الاستمرار، أو الوجود في نمط الحياة نفسه، الذي كان يحتم وجودهم قبل التقدم في العمر. بالتالي مع تقدم العمر أصبح هذا الفرد من دون فائدة للمجتمع، لكونه في المجتمع الرأسمالي غير قادر على العمل، أي: أنه خسر سبب وجوده في الحياة بالنسبة لهذا النظام. بالإضافة إلى خسارتنا حاضتنا الاجتماعية مع تقدمنا في العمر، ما يجعل المريض غير فاعل أي: غير موجود، وبالتالي يتراجع إدراكه والنشاطات التي يحركها جميعها لكونه لا يستعملها.

يسعى العديد من الباحثين، إما في العلوم العصبية، أو في علم النفس، أو في الاثنين معاً، لإيجاد شفاء من ألزهايمر قبل حصول المرض، وذلك للصعوبة الكبيرة في إيجاد الحل بعد حصوله إلى الآن. ولكن هذه الحلول تأتي من الحد من الأسباب التي قد تؤدي إلى المرض أي من العوامل التعليمية والمعرفية والوظيفية. فيأتي الحل إما من خلال دواء قد يمنع تخثر الأعصاب، أو بإتباع أسلوب حياة يؤجل تلفها. ولكن يبقى الحل ناقصاً، لأن هذه الحلول لا تأخذ بعين الاعتبار أن تلف الأعصاب، أو ثبات حركتها، يأتي من ثبات الفرد وثبات حركته ضمن البيئة التي يعيش. فأي حل لا يمكن أن يكون خارج إبقاء الأفراد، ضمن الحركة الاجتماعية، والذي سيخلق تحديات عديدة. ويجب أن يأتي في تغيير النمط الاجتماعي الذي سيؤدي، عندما يتقدمون في العمر، بثبات حركتهم، أي: تغيير النظام الرأسمالي إلى نظام أكثر عدالة يحقق دورهم الاجتماعي، لا المأجور السلعي في مراحلهم العمرية كافة.

## وجدتها

■ د. عروب المصري



### هل يمكن حقاً التغاضي عن الانقراض؟

أثبتت الأبحاث طويلة الأمد، من قبل علماء البيئة، أن فقدان التنوع البيولوجي له «عواقب مباشرة وغير سارة للبشرية».

نشرت قبل فترة قصيرة تصريحات لأستاذ بيولوجيا، يقول فيها: إن انقراض الأنواع غير مهم، لأن التطور سوف يصنع كائنات تحل محل الكائنات المفقودة.

ما مدى خطورة فقدان الأنواع عالمياً؟ هل تغيرت دورات المواد في النظام البيئي بوجود عدد قليل من الأنواع؟ من أجل العثور على ذلك، تم إنشاء «تجربة جينا» في عام 2002، وهي واحدة من أكبر تجارب التنوع البيولوجي طويلة الأجل، في أنحاء العالم جميعها. إذ يتبين: أن التنوع البيولوجي يؤثر على نصف العمليات تقريباً في النظام البيئي، ولا تؤدي الإدارة المكثفة للأراضي العشبية إلى غلة أعلى من التنوع البيولوجي العالي. فالنظام البيئي يوفر للبشر «خدمات» طبيعية، مثل: خصوبة التربة، ونوعية المياه الجوفية، وإنتاج الغذاء، والتلقيح من الحشرات، وهو أمر ضروري لكثير من الثمار. وبالتالي، فإن النظم البيئية السليمة هي أمر حاسم لبقاء الكائنات الحية جميعها. فما هي الأهمية الوظيفية لانقراض الأنواع ؟ هل يمكن أن يؤدي الفقد العالمي للأنواع في نهاية المطاف إلى «أداء» أكثر فقراً للنظم البيئية؟

يتبين وبنتيجة البحث، ونظراً لأن تأثير التنوع الحيوي مرئي فقط بعد مدة، أنهم لم يكونوا قادرين على مراقبة بعض الآثار إلا بعد عام 2006 أو عام 2007_ أي: بعد أربع أو خمس سنوات من بداية المشروع.

إذاً: تم تدمير موطن الأنواع بسبب التدخل البشري، فالأنواع عادة لا تنقرض على الفور، ولكن بدلاً من ذلك تنقرض في وقت لاحق. وفقاً لهذه النتائج، فللانقراض تأثير على تأخير الدورات المادية.

وأصبحت آثار التنوع الحيوي أكثر وضوحاً على مر الزمن، ففي المجتمعات الغنية بالأنواع، أصبحت الآثار الإيجابية، مثل: تخزين الكربون في الأرض، والتنفس الميكروبي، أو تطور حيوانات التربة، أكثر وضوحاً بمرور الوقت. ومن ناحية أخرى، فإن الآثار السلبية للزراعة الأحادية لم تظهر إلا بعد ذلك.

«هذا يعني: أن الآثار السلبية لانقراض الأنواع الحالية لن تصبح واضحة تماماً إلا في غضون سنوات قليلة».

aroub@kassioun.org

# مرحلة جديدة من الأزمة الليبية

**تستمر بعثة الأمم المتحدة إلى ليبيا في التحضير لعقد ملتقى الحوار الوطني في شباط المقبل، انطلاقاً مما تم التوصل إليه من اتفاقات مبدئية، حيال خارطة الطريق لحل الأزمة الليبية، والتي وافقت عليها الأطراف المتنازعة داخلياً...**



■ وائل سعد

بحسب الخطة التي يسيّرها المبعوث الدولي إلى ليبيا غسان سلامة، جرى عملياً الانتهاء تقريباً من المرحلة الأولى، بإقرار التعديلات على اتفاق «الصخيرات»، مما يسمح بالانتقال إلى المرحلة الثانية، من إطلاق لحوار وطني شامل، يتضمن التيارات السياسية، التي تم استبعادها من العمليات السياسية السابقة...

## تحضيرات داخلية وإقليمية

في سياق إنهاء المرحلة الأولى من خارطة الطريق المعدّة دولياً، جرى التحضير إقليمياً للمرحلة الجديدة، حيث التقى وزراء خارجية دول الجوار الليبي، مصر والجزائر وتونس، في 15 تشرين الثاني الماضي، في لقاء تشاوري، استعرض نتائج المباحثات الخاصة بالأزمة الليبية، بما فيها جلسات الحوار لـ«لجنة الصياغة المشتركة الليبية» التابعة لمجلس النواب، والمجلس الأعلى للدولة في ليبيا.

وفي سياق التحضيرات أيضاً، صوّت البرلمان الليبي المنعقد في طبرق، على التعديلات المقترحة- من الأمم المتحدة- على اتفاق «الصخيرات»، وقال عضو البرلمان، عيسى العريبي: أنه «تم التصويت بالأغلبية، على مقترحات لجنتي الحوار المنبثقة عن البرلمان ومجلس الدولة، والتي قدمها المبعوث الأممي».

بينما ناقش سلامة في 27 تشرين الثاني الماضي، التعديلات مع مسؤولين ليبيين في طرابلس، أثناء زيارة قام بها إلى عدة مدن ليبية، في محاولة لإغلاق المرحلة الأولى بشكل ناجز، وفتح الباب أمام المرحلة الثانيةً من خارطة الطريق.

## أزمة الحدود الليبية

يبدو التطور في المشهد السياسي قادراً بالحد الأدنى على ضبط الأوضاع العسكرية بين الأطراف الكبيرة في ليبيا، وحصر العمليات العسكرية في نطاقات أضيق، لكن حجم الأزمة الليبية، وتحولها إلى وجهة أساس للجماعات المتطرفة، وبالنظر إلى المساحة الجغرافية الواسعة لها، بات من الصعب ضبط آثار الانفلات الأمني على الحدود الجنوبية والشرقية.

في هذا السياق تظهر حوادث أمنية تؤكد مستوى الانهيارات التي أصابت جهاز الدولة الليبي، فبعض الجماعات المسلحة قطعت المياه عن كامل مدينة طرابلس مرات عدة مؤخراً، للضغط من أجل إطلاق سراح أحد حلفائها المسجونين، فيما تستمر عمليات تخريب البنى التحتية من أنابيب لنقل الغاز والنفط وقطع الطرق بين المدن...الخ.

**تستمر أزمة المهاجرين الذين يقضون غرقاً في البحر الأبيض المتوسط، حيث وصلت أعدادهم هذا العام إلى ما يزيد عن 3000 مهاجر بحسب المنظمة الدولية للهجرة**

ومن جهة أخرى، تستمر أزمة المهاجرين الذين يقضون غرقاً في البحر الأبيض المتوسط، حيث وصلت أعدادهم هذا العام إلى ما يزيد عن 3000 مهاجر بحسب المنظمة الدولية للهجرة. وظهرت في الآونة الأخيرة قضية الإتجار بالبشر، التي تعمل عليها شبكات منظّمة دولياً، استدعت استنكاراً عالمياً واسعاً، لفجاعة التقارير الواردة من داخل ليبيا حول هذه المسألة.

في هذا الصدد، يمكن القول: إن ظاهرة الإتجار بالبشر على مستوى واسع ومنظم في ليبيا، وتسليط الضوء عليها مع تقدم الحل السياسي، يثير الشكوك حول أهداف منظّمة وراءها، وبأبعاد سياسية، تحاول إمّا عرقلة الحل بالطريقة الحالية، أو محاولة إجبار الأطراف الليبية على طلب المساعدة الخارجية، والتي ظهرت بوادرها مؤخراً باقتراح مؤسس شركة «بلاك ووتر» العسكرية الأمريكية الخاصة، إريك برنس، على أوروبا، خطة لاحتواء أزمة المهاجرين في ليبيا، اعتماداً على إنشاء قوة أمنية، ونشر 750 مستشاراً أجنبياً هناك، مهمتها التنسيق والقيادة والاتصالات، فضلاً عن استخدام طائرة استطلاع، وبعض المروحيات، للبحث عن مركبات مهربي البشر، متذرعاً بعدم التعويل على الفصائل الليبية المسلحة، التي وُجهت إليها العديد من الاتهامات بمخالفة حقوق الإنسان، وأدانتها الأمم المتحدة بشدة.

# حول عودة التوتر إلى شبه الجزيرة الكورية

**تعود كوريا الديمقراطية إلى إظهار قدراتها العسكرية مجدداً، بعد أسابيع من هدوء ساد الأجواء في شبه الجزيرة الكورية، على أساس تولي كل من روسيا الصين، العمل على خارطة طريق، تؤدي إلى حل الأزمة المتفاقمة هناك ...**



■ فادي خضر

بحسب أحد أعضاء الوفد البرلماني الموفد من مجلس الدوما إلى بيونغ يانغ، فيتالي باشين: فإن القيادة العليا في كوريا الديمقراطية، أكدت للوفد الروسي، أنها لا تريد الحرب والتصعيد في المنطقة، وتعتبر برنامجها النووي ضماناً لأمن البلاد ...

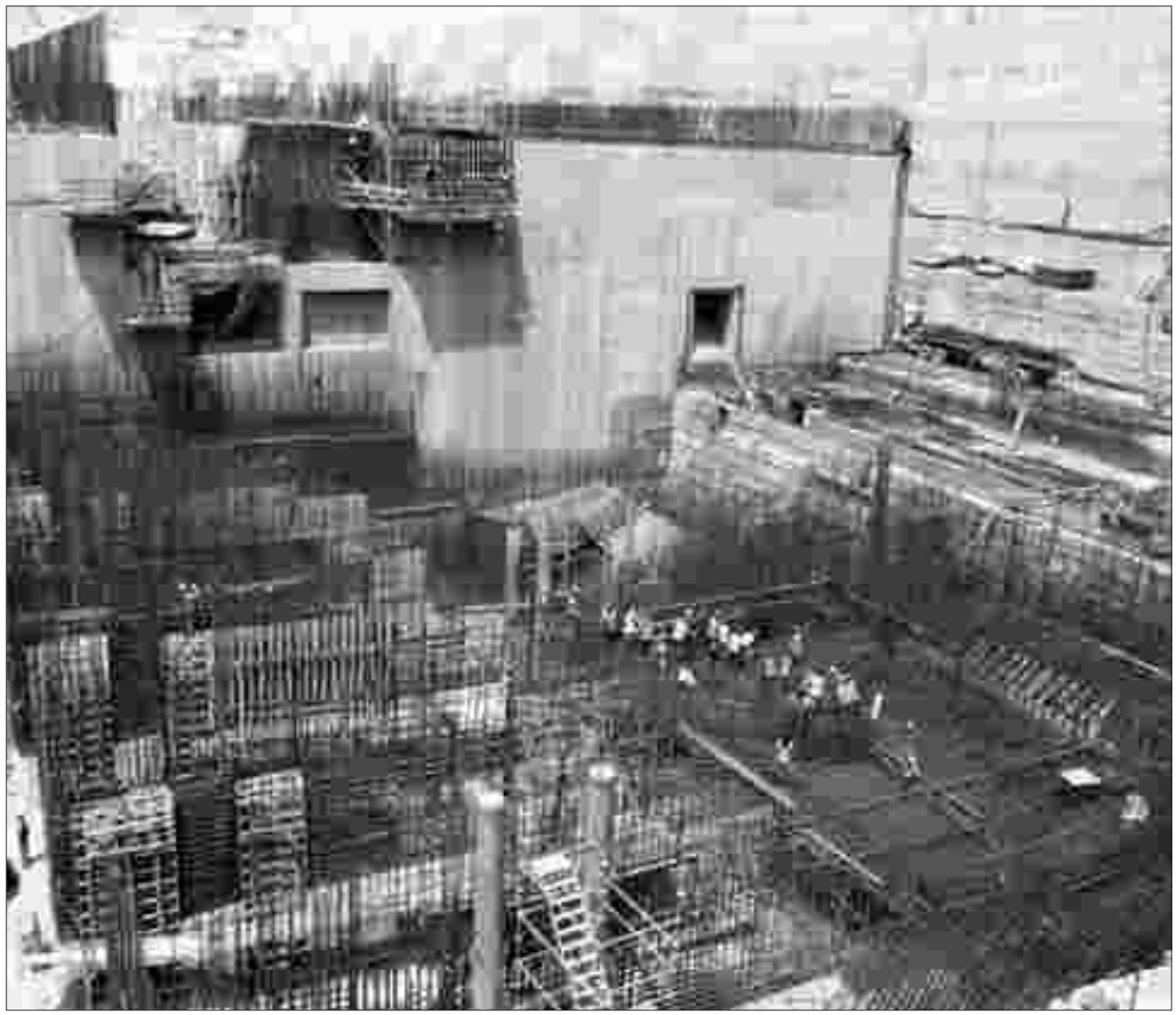
فيما يقول العضو الآخر في الوفد الروسي، أليكسي تشيبا: إن كوريا الديمقراطية، تعتبر عملية إطلاق الصاروخ الأخيرة، إشارة إلى ضرورة إجراء مفاوضات مع الولايات المتحدة على قدم المساواة، مشيراً إلى أن بيونغ يانغ تأمل للأسف، بأن يعترف المجتمع الدولي، بأن كوريا الديمقراطية قوة نووية.

ولا يخفي الوفد الروسي، معارضة كوريا الديمقراطية، لوقف برنامجها الصاروخي، بالتزامن مع إيقاف المناورات الأمريكية في شبه الجزيرة الكورية، لكن في الوقت نفسه، يتفهّم عدم الثقة الكورية بواشنطن، كنتاج لتجارب طويلة، من سياسات التعالي الأمريكي، والتهديد المستمر بعمل عسكري ضد كوريا الديمقراطية.

وفي سياق التطورات الأخيرة، يوضح وزير الخارجية الروسي، سيرجي لافروف، أسباب عودة بيونغ يانغ إلى إجراء تجاربها الصاروخية، مرجعاً السبب الرئيس إلى التصرفات الأمريكية الأخيرة، التي كانت تهدف إلى استفزاز كوريا الديمقراطية، للقيام بإجراءات حادّة جديدة. ويقول الوزير لافروف، بتصريح له في أعقاب التطورات الأخيرة: «يتوجب على الأمريكيين قبل كل شيء أن يوضّحوا ما الذي يريدون التوصل إليه. إذا كانوا يبحثون عن ذريعة لتدمير كوريا الشمالية ... فليقولوا ذلك بشكل مباشر، وتؤكده القيادة الأمريكية. عندها سنتخذ خياراتنا»، مضيفاً: «فوجئنا بأن الولايات المتحدة تجري مناورات غير مخطط لها في تشرين الأول، وبعد ذلك في تشرين الثاني، والآن أعلنت الولايات المتحدة مناورات ضخمة، وعلى نطاق واسع، غير مخطط لها في كانون الأول».

الجدير بالذكر، أن المندوب الروسي الدائم لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا، دعا بيونغ يانغ إلى وقف التجارب الصاروخية، وواشنطن وسيؤول إلى التخلي عن إجراء تدريبات عسكرية مشتركة الشهر المقبل، وأشار المندوب الروسي إلى أن الولايات المتحدة، والدول الحليفة لها، كانت في الفترة الأخيرة تبدو وكأنها «تختبر صبر بيونغ يانغ»، من خلال خطواتها، بما في ذلك المناورات غير المعلنة في تشرين أول الماضي، وفرض العقوبات الجديدة الأحادية الجانب مؤخراً...

# فرص التوافق قبل إتمام سد النهضة؟



**وصلت أزمة سد «النهضة» إلى منعطفٍ جديدٍ، بعد فشل المباحثات بين مصر وإثيوبيا، في التوصل إلى نقاط توافق، تحفظ حقوق الأطراف المستفيدة جميعها من مياه النهر، فيما يظهر إصرار إثيوبيا، على إتمام بناء السد، بغض النظر عن سير الجهود الدبلوماسية مع مصر حيال هذه الأزمة ...**

■ مالك موصلي

يقول وزير الخارجية المصري سامح شكري، أثناء مباحثات مع نظيره الإيطالي أنجيلنو ألفانو: إن مصر تعاملت مع هذا الملف منذ البداية، باعتباره يمكن أن يقدم نموذجاً للتعاون، بين دولة المنبع ودول المصب، بما يعود بالمنافع المشتركة على الجميع، ويتجنب الإضرار بأي طرف، إلا أن ما نشهده حالياً، من تعثر في المسار الخاص بالدراسات، لا يعكس الإدراك الكامل لأهمية الوقت ...

## أزمة على منعطف

بدأت إثيوبيا فعلياً بتحويل مياه النيل الأزرق في أيار 2013 لبناء السد، الذي يبلغ طوله 1780 متراً، وبارتفاع 145 متراً، بحيث من المتوقع، أن ينتج في حال اكتماله، ستة آلاف ميغا واط من الكهرباء، وبتكلفة بناء بلغت 4,7 مليار دولار، أما بالنسبة للسودان فسيتم سد عجزها من الكهرباء البالغ 40%.

لكن رغم استمرار المحادثات بين الأطراف الثلاثة في السنوات الأخيرة، فإن بناء السد بحسب الرؤية الإثيوبية، مستمر بغض النظر عن هذه المحادثات، وارتفعت بشكل ملحوظ، الحدة في التصريحات، بعد صدور تقرير استهلالي من مكتب استشاري فرنسي، حول احتمالات انخفاض حصص مصر من المياه، هنا يتهم وزير الري السوداني معتز موسى، المكتب الاستشاري الفرنسي، بإدراج نقاط في تقريره الاستهلالي، تصب في صالح الجانب المصري، «لا أساس قانونياً لها، وفقاً للعقد مع المكتب».

بالتزامن مع ذلك، تحاول إثيوبيا فرض السد كأمر واقع، إثر تصريحات وزير الري الأثيوبي سيليشي بقلي، في 25 تشرين الثاني الماضي، حيث أعلن عن اكتمال أكثر من 63% من أعمال بناء مشروع السد، مشيراً إلى أن عدم التوصل إلى اتفاق مع مصر، لن يعطل بناء سد النهضة، مؤكداً أن أعمال البناء في السد لن تتوقف، ولو دقيقة واحدة، وهذا هو موقف بلاده الثابت، باعتباره حقاً أساسياً لإثيوبيا، في الاستفادة من مواردها المائية، في إنتاج الطاقة من أجل التنمية.

## سد النهضة إلى أين ؟

من المؤكد، أن لإثيوبيا الحق في الاستفادة من مياه النيل تنموياً، دون الإضرار بمصالح جيرانها، وتحديداً مصر، لكن الوصول إلى هذا الهدف، بتجاهل رؤى الأطراف الأخرى، له أساس يفتح المجال أمام هكذا سلوك إثيوبي، وهو غياب مصر عن دورها في حوض النيل، أو بالأحرى شبه القطيعة عن التعاطي والمشاركة في المشاكل التي تعاني منها تلك المنطقة، فالعلاقات المصرية– الإثيوبية تتصف بانعدام الثقة، وهي سمة تاريخية، إضافة إلى العلاقات المصرية– السودانية، التي شهدت في العقود الأخيرة ركوداً، في الوقت الذي تعاني فيه كل من الدولتين أزمات متعلقة بقضايا التنمية، وحتى عدم التنسيق على المستوى السياسي في المسائل المتعلقة بانفصال جنوب السودان مثالاً، وبالتالي تأتي الأزمة الحالية نتاجاً لانخفاض الوزن المصري المركزي في حوض النيل، وهو ما تبني عليه إثيوبيا سلوكها في السنوات الأخيرة، وهي تناظر الانشغالات المصرية المتراكمة داخلياً، وحتى إقليمياً من جهتي سيناء وليبيا، وعليه تسارع في إتمام بناء السد، بغض النظر عن وجهة النظر المصرية، الداعية إلى حل الأزمة عبر القنوات الدبلوماسية.

## حول الاعتراضات مصرية

تبدو مصر هادئة في تعاطيها مع مستجدات الأزمة، مؤكدة على خيار التعاون كأساس لإنصاف الأطراف المعنية جميعها، طالما أن ملء بحيرة سد النهضة يحتاج من 7 إلى 10 سنوات لإتمام هذا العمل، لكن مصر بإصرارها على إتمام مسار المفاوضات الثنائية، تريد ضمان عدم تخفيض مدة ملء البحيرة، بما يؤدي إلى آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية خطيرة عليها، ومن جهة أخرى تريد مصر ضمان عدم توسعة السعة التخزينية للبحيرة من 15 إلى 75 مليار متر مكعب من المياه، وهو ما يعني الانخفاض في الحصة المصرية من المياه، وهاذان الأمران لا يمكن ضمانهما إلا بتوقيع ناجز لاتفاقية، تحدد جميع المسائل المتعلقة بسد النهضة، هنا تكمن خطورة إيقاف المحادثات، واستمرار أعمال بناء السد في الوقت نفسه.

لكن من المؤكد، أن محاولة احتواء الأزمة مصرياً بهدوء، هي سمة مرحلية، للاستفادة قدر الإمكان من فرص إتمام المفاوضات بالطريقة المثلى، قبل البدء في الحديث عن خيارات أخرى، كرفع الملف إلى الهيئات الدولية المعنية، أو التضييق على إثيوبيا، باستخدام امتياز قناة السويس مصرياً على سبيل المثال، لكن المؤكد مرحلياً: أن ملف سد النهضة سيكون واحداً من الملفات الكبرى الواجب إنجازها بالنسبة لمصر في المرحلة القادمة، ليس فقط فيما يخص حصتها من مياه النيل، بل حول علاقتها مع دول حوض النيل مستقبلاً، وإمكانات تشكيل فضاء اقتصادي تنموي جديد في تلك المنطقة.

## الصورة عالمياً



• خرج آلاف الرومانيين، للتظاهر في العاصمة بوخارست، احتجاجاً على سياسة الحكومة «الاشتراكية الديمقراطية»، المتهمة بالوقوف في وجه حملة لمكافحة الفساد، وتلبية لدعوة من المنظمات اليسارية والشيوعية والنقابات.



• انتقد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب منافسيه الذين ما زالوا يستخدمون كلمة «روسيا» لتبرير خسارتهم في الانتخابات الرئاسية، واصفاً الحديث عن مزاعم التدخل الروسي بالمبرر الزائف.



• صنفت رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي، روسيا في عداد «الدول المعادية»، ودعت إلى ضرورة التصدي لها، وذلك قبيل انطلاق قمة «الشراكة الشرقية» في بروكسل 22 تشرين الثاني.



• أكد وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، خلال لقائه مع نظيره الياباني، تارو كونو: إحراز تقدم في التعاون بين روسيا واليابان في معظم المجالات، وضرورة أن تثمر عن نتائج حقيقية.



• قال الرئيس الإيراني حسن روحاني: إن القمة الثلاثية التي عقدت بين إيران وروسيا وتركيا، في منتجع سوتشي الأسبوع الماضي، كانت «خطوة صحيحة في التوقيت المناسب» للاستقرار في سورية.



• بحث الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، مع الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز، في اتصال هاتفي يوم 25 تشرين الثاني، قضايا عدة، على رأسها آخر التطورات في الأزمة السورية.

# «الحلم الاسكندنافي» و«دولة الرفاه»...



**يحاول البعض الإشارة إلى ما يسمى «دولة الرفاه»، التي سادت الغرب عموماً، على أنها طريقاً ثالثاً بين الاشتراكيّة والرأسماليّة، لكنّ هذا مجرد لغو من لا يفقه شيئاً، لا عن «دول الرفاه»، ولا عن كيف تعمل الرأسماليّة، ربّما لا يخلو حديث اليوم عن هذا النموذج للدولة من ذكرٍ للدول الإسكندنافيّة، كونها الدول الأخيرة التي لا يزال فيها بعضٌ من الرفاه، وبأنّ على بقيّة دول العالم أن تحذو حذوها، لكنّ السؤال الحقيقي الذي يجب طرحه هو: هل نموذج الدول الإسكندنافية استثناءً في حقبة الرأسماليّة والأزمات التي تولدها؟**

■ إعداد وتعريب: عروة درويش

رغم أنّه غالباً ما يتم الحديث عن الدول الإسكندنافيّة ككتلة واحدة، إلّا أن ظروف كلّ دولة منها مختلفة عن الأخرى إلى حدّ ما، ففي حين أنّ القطّاع الصناعي السويدي بات متطوّراً جداً بالمقارنة مع جيرانه، وتتبعه الدنمارك في ذلك إلى حدّ ما، فإنّ النرويج تتميّز بثروة نفطيّة وسمكيّة كبيرة، قادرة على تزويد الحكومة بفائض سنوي تُحسد عليه. ولكنّ نظام الرفاه الاجتماعي في هذه الدول متشابه بشكل كبير، وظروف تطوّره وفترة صعوده كذلك، ولهذا يمكن التعامل معها، لغرض هذا المقال، ككتلة واحدة، ناهيك عن كونها تنسّق سياساتها الاقتصادية والاجتماعية في إطار «اتحاد الرابطة النوردية «The Conferderation of Nordic Association الذي يضمّ إضافة إلى الدنمارك والسويد والنرويج- وهي الدول الإسكندنافيّة التقليديّة – فنلندا وإيسلندا.

## صعود «دولة الرفاه»

إنّ تاريخ «دولة الرفاه» مرتبط بشكل أساس، بالمساومات الطبقيّة التي جرت بين العمّال وأصحاب رؤوس الأموال، وتطوّرت بشكل كبير في معظم دول أوروبا الغربيّة في الثلاثينيات، أو بعد الحرب العالميّة الثانية مباشرةً، متأثرة بالتوازنات والعلاقات الدولية، بما في ذلك قيام الثورة الروسيّة، ونشوء نظام اقتصادي منافس في وسط وشرق أوروبا، وبالتالي حاجة الرأسماليين في الغرب لحشد دعم طبقتهم العاملة في الحرب الباردة ضدّ الاتحاد السوفييتي.

والـذي أعطى «دول الـرفـاه» تنوعاً من حيث الصيغة، هو: الظروف المتمايزة في كلّ دولة على حدة، ففي إسكندنافيا عامّةً، وفي النرويج خاصّةً كمثال، لم يكن هنالك تاريخياً وجود لطبقات عليا قويّة، لا أثناء حقبة الإقطاع ولا في ظلّ الرأسماليّة. ففي بلد صغير سكانه قليلون، شكّل الفلاحون مجموعة مستقلّة هامّة وواثقة من نفسها، كان يوجد في الثلاثينيات نموّ قوي جداً، وتعزيز لدور النقابات والحركة العمّالية، وذلك على أساس تحالف طبقي بين العمّال، الفلاحين، المالكين الصغار، والصيادين المحليين الذين كانوا يملكون قواربهم الخاصّة. كان هذا التطوّر مؤثراً في عدم قدرة الفاشيّة على أن تصبح قويّة أبداً في النرويج، كما أثّر على أنّ «جمعيّة أرباب العمل» قد استطاعت أن تتوصّل إلى اتفاق مع الحركة النقابيّة، ليؤدي ذلك إلى إضفاء طابع رسمي على حلّ توافقي بينهما، في الوقت ذاته، فاز حزب «العمّال» بدعم فعّال لتشكيل حكومة في النرويج. إنّ هذه المساومة بين «جمعيات أرباب العمل» وبين النقابات العمّالية، هي التي سادت في دول إسكندنافيا عموماً، «1935 في النرويج، و1938 في السويد»، باستثناء فنلندا التي كانت قد شهدت حرباً أهليّة، أدّت بها لشكل تطوّر مختلف قليلاً بشكل نسبي، ولكنّ حتّى فنلندا لن تستطيع تجنّب النيوليبرالية بشكل لاحق.

والحقّ، أنّ من يرى السويد اليوم، لا يمكنه أن يتخيّل بأنّها دولة تأخرت في دخول عهد التصنيع، أو أنّ حوالي مليون شخص قد هاجر منها عقب الحرب العالمية الأولى، رغم الأرباح الهائلة التي حقّقها رأس المال السويدي من بيع المعادن والمواد الأخرى للمتحاربين، أو أنّ الأزمة الرأسماليّة العالميّة في الثلاثينيات قد كان لها آثار مدمّرة على رأس المال السويدي. لقد كانت الشراكة التي عقدها رأس المال مع العمّال، هي الطريقة الوحيدة السانحة أمامه، كي يتفادى الانهيار التام أمام السخط العمّالي على الأزمات.

لقد كان تهديد الاشتراكيّة، على المستوى العالمي، هو ما جعل الرأسماليين في أوروبا الغربيّة وكندا، وحتّى الولايات المتحدة بشكل أقل، يتجهون نحو المساومة الطبقيّة. ويجب أن نُبقي في أذهاننا بأنّ «دولة الرفاه» لم تكن أبداً مطلباً من مطالب العمّال قبل نشوئها، بل لم يكن هذا المصطلح موجوداً على الإطلاق، فقد سعى العمّال نحو الاشتراكيّة، حتّى أنّ البعض اعتبر الأزمة الاقتصاديّة العالميّة في الثلاثينيات بمثابة «النفس الأخير لرأسماليّة على وشك الموت»، ولكنّها استطاعت عبر الحرب والمساومات، أن تتعافى وتزدهر اقتصادياً، لحوالي ثلاثين عاماً أخرى، نشأت خلالها «دولة الرفاه».

إنّ «دولة الرفاه» هي نتاج تطوّر تاريخي في لحظة معينة، قاد إلى المساومة بين العمّال ورأس المال، وعليه، فإنّها مجرّد مساومة مصالح، وهذا ما يفسّر وجودها بأشكال وصيغ متنوعة، وهو أيضاً يشرح سبب كونها مليئة بالتناقضات، فهي وإن كانت قد شكّلت تطوراً اجتماعياً هائلاً بالنسبة لمعظم الناس، فهي لم، ولن، تمثّل تحرير الطبقة العاملة، ونحن هنا لا نكون قد قللنا من نضال الطبقة العاملة في أيّة من تلك الدول، فهي بإضراباتها وثقلّها، مثل: سلسلة إضرابات 1931 في السويد- والتي اضطرّ فيها الجيش للتدخل وإطلاق النار وقتل وجرح العشرات – من أجبرت الرأسماليين على المساومة خوفاً من «شبح الشيوعيّة».

**سلسلة إضرابات عام 1931 في السويد والتي اضطرّ فيها الجيش للتدخل أجبرت الرأسماليين على المساومة خوفاً من شبح الشيوعيّة**

## سنوات الازدهار التالية للحرب

توسّع رأس المال العالمي بين عامي 1945 و1973 بشكل هائل، حيث كانت نسبة النمو السنوي 4،8% خلال تلك الفترة، كانت هنالك نسب بطالة متدنية بشكل قياسي في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، لقد بدا الأمر وكأنّ ماركس قد أخطأ التقدير، وبأنّ دورة الانتعاش والكساد قد وصلت نهايتها، فكيف انتعشت الرأسماليّة من أكبر أزمة في تاريخها؟

أولاً: الدمار الواسع الذي حاق بالمدن في الحرب العالمية الثانية، يعني أنّ على دول أوروبا الغربية أن تقوم بإعادة الإعمار، واستثمرت الدولة والشركات الخاصة في البنى التحتية الجديدة، وفي المصانع وفي الآلات وفي المنازل. ثانياً: كان هنالك نموّ كبير في الإنفاق العام في كلّ مكان، سواء أثناء الحرب أو بعدها، لقد وصل الإنفاق العسكري في الولايات المتحدة في عام 1945 إلى نسبة هائلة: 42% من الدخل الإجمالي السنوي، ومن أجل القيام بأعمال الإنشاءات الضروريّة بعد الحرب، كان على مستويات إنفاق الدولة العالية أن تستمر.

عند النظر إلى الرأسماليّة كنظام عالمي، نعلم بأنّ هذا النظام يمكن أن ينفع بعض الرأسماليين أثناء قيامه بتدمير آخرين. إنّ الدول التي لم تتعرّض للدمار بعد الحرب العالمية الثانية، والسويد هي أبرز هذه الدول بعد الولايات المتحدة، حيث لم تكن هنالك حاجة لإعادة الإعمار، كان أمامها فرصة جني كميات أكبر من فائض القيمة المتاح.

لقد أدّى الانتعاش إلى قيام «دولة الرفاه الاجتماعي»، ولكن هل أمكن لذلك الانتعاش أن يدوم؟ لقد بدأت السنوات الذهبيّة تنحسر منذ بداية السبعينيات، وهذا أدّى إلى عودة الصراع الطبقي، فقد انطلقت الإضرابات والاحتجاجات في أنحاء العالم الغربي جميعها، مثل: سلسلة إضرابات «الألوان» في بريطانيا، والتي دامت من 13 تشرين الثاني 1970 وحتّى 8 شباط 1971، وكان هنالك في عام 1971 في السويد وحدها أكثر من ألفين ومائة واثنين وتسعين إضراباً عمّالياً.

الهجوم على «دولة الرفاه»

وصلت سنوات النضال التي اشتعلت في السبعينيات من القرن العشرين إلى نهايتها في بداية الثمانينات، عندما أصبحت

# ليس بعيداً عن الرأسمالية وأزماتها




النيوليبرالية هي الإيديولوجيا التي تقودها على مستوى العالم مارغريت تاتشر من بريطانيا، ورونالد ريغان من الولايات المتحدة. لكنّ الدول الإسكندنافيّة، وخصوصاً السويد، التي كانت مندمجة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي بشكل كبير، استطاعت تأجيل وصول هذه الموجة قليلاً. فقد استمرّ القطّاع العام في النمو في الثمانينيات في إسكندنافيا، مع تحوّل الاقتصاد الإسكندنافي إلى اقتصاد ضرائب، فقد وصلت مساهمة الضرائب في الثمانينيات إلى 51% من الناتج الإجمالي السنوي السويدي، ورغم أنّ بعض هذه الضرائب قد استهدفت رأس المال، حيث زادت ضرائب الشركات، وضرائب تطوير العمّال لتصل إلى 35% من دخل أصحاب العمل، فإنّ العمال أيضاً قد كانوا محلاً للزيادة في الاقتطاع الضريبي، وخاصة لزيادة ضريبة القيمة المضافة.

لكنّ تأخير الموجة لم يعنِ تجنبّها بشكل كلي، فقد أدّت السياسات النيوليبرالية التي اعتُمدت في تحرير القطّاع المصرفي والمالي إلى نتائج كارثيّة، فقد استغلّت الشركات العقاريّة والماليّة الفرصة لجني الملايين من الملكيات التجارية والسكنية، ممّا نتج عنه فقاعة في العقارات قادت إلى انهيار هائل، وإلى أزمة في بداية التسعينيات، قامت الحكومة على إثرها بإنقاذ المصارف التي تهاوت. وأدى ذلك إلى ارتفاع نسب البطالة بشكل هائل، ممّا شكل عبئاً على قطّاع الرفاه العام، وإلى استخدام «النخبة» للأزمة التي سببها القطاع الخاص، كذريعة من أجل تخفيض الإنفاق على المدارس والمستشفيات، وبقيّة أركان دولة الرفاه، ملقية اللوم على القطّاع العام «المنتفخ».

لطالما عملت «النخبة» في إسكندنافيا عموماً، وفي السويد والدنمارك وإيسلندا تحديداً، من أجل خصخصة القطّاع العام مثل مجال الطاقة والاتصالات، وقد منحتهم الأزمات الفرصة للقيام بذلك، وإلى تجريد الطبقة العاملة من أسلحتها عبر التخويف من البطالة. هذا بالإضافة إلى أنّ انهيار الاتحاد السوفييتي، لعب دوراً في تهيئة المناخ الملائم للهجمات الجديدة على القطاع العام في ذلك الوقت.

ورغم انتعاش الاقتصادات الرأسماليّة عموماً بعد فقاعة الإنترنت بين 1995 و2000، حيث ضخّ المستثمرون الأموال في الشركات المعتمدة على الإنترنت، على أمل أن تقوم هذه الشركات الغرّة بإنتاج الأرباح، فلم تتحسّن الأوضاع كثيراً، ورغم انتعاش السويد والنرويج وفنلندا بشكل خاص، بسبب توريد المواد الخام إلى ألمانيا وبقيّة الدول، لكنّ رأس المال استمرّ بالتمركز، واستمرت عمليات الخصخصة، ليكون الانتعاش بعد الأزمة سبباً في زيادتها وليس في وقفها.

لقد وصلت في عام 2006 حكومة من ائتلاف يميني للحكم في السويد، لتكون الأولى منذ بداية التسعينيات، ولتفتح الباب على مصراعيه أمام خصخصة كلّ شيء: التعليم والصحّة...إلخ. لقد فقدت دولة الرفاه هنا وجودها الفعلي، وباتت تشكّل عبئاً على الأفقر في المجتمع، فقد تمّ تخفيض الضرائب على الشركات بشكل مستمر، بينما رفعت ضرائب القيمة المضافة، والضرائب على جمع النفايات ووجبات المدارس والمستشفيات...الخ.

بقيت النرويج، بسبب الفائض المستمرّ الذي توفره لها مصادر الطاقة والثروة السمكيّة، وأيضاً بسبب عدم عضويتها في الاتحاد الأوربي، هي الدولة الإسكندنافيّة الوحيدة، التي لا تزال الطبقة العاملة فيها قادرة على التنعّم بـ«دولة الرفاه» بشكل نسبي، لكنّ الاتجاه القومي المتزايد، وعمليات الخصخصة المستمرة، والنتائج الحتميّة للسير في اقتصاد السوق، يمكنها أن تعرض لنا صورة عمّا سيجري في المرحلة القادمة.

### هل يمكن بناء «دولة الرفاه» من جديد؟

يطرح البعض، مسألة العودة إلى «دولة الرفاه»، في ظلّ الديناميكيّة الطبقيّة المعاصرة، وبأنّه يمكن بناء نموذج الدولة هذا في دول الأطراف، من أجل سحب فتيل المواجهة بين الطبقة العاملة ورأس المال...إلخ، لكنّه أمر غير ممكن، فقد انتهى عصر «دولة الرفاه»، أو وصل إلى نهايته على الأقل، فنحن نرى بأنّ ما يجري في الدول الأكثر تضرراً من الأزمات، ما هو إلّا تدمير ممنهج لـ«دول الرفاه».

إنّ صعود «دولة الرفاه» يعود إلى ظرف تاريخيّ محدد، ولا يمكن نسخ هذا الظرف اليوم، وهو ليس مرتبطاً فقط بالانتعاش التالي للحرب، وقد أصبحت «دولة الرفاه» ممكنة الحدوث بسبب التنظيم الشامل، والقيود التي فُرضت على رأس المال: كمراقبة رأس المال، وتنظيم الأسواق الماليّة، وتنظيم المصارف، وتوسيع الملكيّة العامّة المطّرد في العديد من البلدان، وكذلك الإصلاحات الديمقراطية التي جعلت للناس العاديين تأثيراً أكبر على السياسة، إنّ التغيّر في علاقات السطوة في المجتمع، والتي شهدناها منذ بدء التمدد النيوليبرالي في الثمانينيات، قد ألغى معظم هذا التنظيم، وعليه فإنّ هياكل السلطة التي يمكن لـ«دول الرفاه» أن تقوم عليها قد اختفت ولم يعد لها أيّ وجود.

إنّنا نشهد الآن حصاد الحقبة الرأسمالية، حيث تقوم القوى السياسيّة اليمينيّة بالتخلّص من أفضل أجزاء «دولة الرفاه»، ولكن ليس من جميعها، فهي في النهاية نتيجة مساومة، وهي بالتالي تعكس في أجزاء منها مصالح الرأسماليّة، ولهذا فأيّ كفاح من أجل إعادتها هو دون معنى نسبياً. يجب علينا بكل تأكيد أن ندافع عمّا حققناه من خلال «دولة الرفاه»، ولكنّ مهمتنا طويلة الأمد، وتكمن في إعادة ترميم رؤيتنا عن مجتمع يلبي احتياجات الناس فيه، وأن نعيد بناء استراتيجياتنا لتحقيق ذلك.

يجب أن نكون على يقين، أنّ الرأسماليّة لا يمكن أن تدرك بأنّ حالها ميؤوس منه، فحتّى لو كانت غير قادرة على الخروج من مأزقها، سوف تبذل كلّ جهد ممكن لمنع العمّال من تنظيم أنفسهم لإحداث تغيير في الوضع، وسوف تلجأ في سبيل هذا إلى الحيلة المعروفة، وهي: الفاشية، وستبذل جهدها لدفع البشريّة اتجاه البربريّة، في سبيل منعها من المضيّ قدماً نحو الاشتراكيّة. وتعتمد النتيجة في نهاية المطاف على من في الأرض، لكنّ السيناريو الحالي يفتح المجال أمام العمّال كي يحتكروا المبادرة، من أجل تجنيب أنفسهم الأزمة، والقيام في الوقت ذاته بتعزيز حقوقهم الديمقراطيّة، وللمسير قدماً في مشروع الاشتراكيّة.

**التمدد النيوليبرالي منذ الثمانينيات ألغى معظم القيود على رأس المال وهياكل السلطة التي يمكن لدولة الرفاه أن تقوم عليها**

## الدولة ودورها في الصراع

في ظلّ هيمنة رأس المال المالي العالمي، لا يوجد حلّ للأزمة الرأسمالية التي تؤدي لتفكيك «دول الرفاه»، إنّ الحلّ الوحيد الممكن في الوقت الحالي، والذي يمكن لأيّة دولة في العالم القيام به، هو: أن تلعب الدولة دوراً نشطاً، وحتّى يتمّ ذلك يجب على الدولة الشعبيّة أن تخضع الدولة النيوليبرالية، لكنّ هذا غير ممكن دون إخراج الاقتصاد من دوامة تدفقات رؤوس الأموال العالميّة، ودون ضبط رأس المال والتجارة، أي: يجب التوقّف عن عولمة الاقتصاد على الطريقة النيوليبراليَّة، والتوجّه نحو النموذج الواعد والأكثر تكاملاً في الشرق. لا يمكن الاعتماد على الشركات الماليّة المرتبطة برأس المال العالمي لتقوم بذلك على عاتقها، فالدولة التي تستند إلى قاعدة طبقيّة بديلة، هي وحدها القادرة على إحداث مثل هذا التغيير، وهذه هي الدولة التي ستعتمد على دعم الطبقة العاملة. عندما يحدث هذا، فلن يتمّ الاكتفاء بـ«دولة رفاه» تعيش في سياق رأسمالي متبدّل، قادر على أن يسلب العمّال مكتسباتهم عند أوّل أزمة، بل سيتمّ الانتقال إلى الاشتراكيّة، وسيكون مثل هذا الاختراق عندها كفيلاً بتجاوز الرأسمالية نفسها.

# التحديات الفلسطينية لاستكمال المصالحة

**بعد الأجواء الإيجابية عموماً- والعلنية على الأقل- والتي سادت عقب توقيع اتفاق المصالحة بين حركتي «فتح» و«حماس»، واجتماع الفصائل الفلسطينية في القاهرة مؤخراً، عادت الخلافات لتطفو على السطح، وذلك تزامناً مع استحقاقات تنفيذ ما اتفق عليه، وتبادل الاتهامات حول أسباب التعثر.**



**إن تعثر المصالحة لا يعود بالعمق للتعقيدات الإجرائية وحسب بل إن الاتفاق منذ البداية جاء غير مكتملٍ حيث ثمة توافقات مفقودة**

■ ديمة كتيلة

لا يبدو أن تجاوز انقسام دام حوالي العقد، وتمكين حكومة «الوفاق» في غزة، بالأمر السهل، وهو أمر لا يمكن إنجازه بالوقت القصير، وخاصة مع وجود كم كبير من الملفات الإدارية والمالية والأمنية، بما تتضمنه من تعقيدات، تشمل إدارة الوزارات والمعابر والهيئات، وحل قضية الموظفين في القطاع...الخ.

ولكن في الحقيقة، إن تعثر إتمام المصالحة وإنهاء الانقسام، لا يعود بالعمق إلى تلك التعقيدات الإجرائية وحسب، بل إن الاتفاق منذ البداية جاء غير مكتمل، حيث ثمة توافقات مفقودة، كان لابدّ لها أن تظهر عند التطبيق العملي بأشكال مختلفة، تترافق مع تعقيدات في المشهد الإقليمي والدولي، والحديث عن «صفقة سلام» أمريكية غير مسبوقة. هنا يمكن الإشارة إلى أبرز التحديات التي ترافق عملية المضي قدماً في المصالحة، بناءً على مجمل ما سبق ذكره:

### أولاً: مسألة سلاح المقاومة في غزة

المسألة التي لم يجر التطرق إليها خلال الاجتماعات التي جرت في القاهرة، ولم يرد ذكرها في البيان الختامي لاجتماع الفصائل، هي قضية إشكالية، في حال عدم وجود توافق فلسطيني واضح حولها، وهو أمر مرتبط بالتوافق حول المقاومة بشكلها الأوسع، وهذا الإشكال ظهر واضحاً فيما قاله عضو المكتب السياسي لحركة «حماس»، خليل الحية، خلال مؤتمر صحفي، الاثنين 72 تشرين الثاني، لإعلان نتائج الحوار الفلسطيني، الذي جرى في القاهرة، بحضور 31 فلسطينياً: إن سلاح المقاومة لا مساومة فيه، ويجب على الجميع الكف عن الحديث عنه، مشيراً إلى تصريحات لقياديين في حركة «فتح»، بينهم عضو اللجنة المركزية، حسين الشيخ، بشأن سلاح المقاومة، في المقابل نفت «فتح» أن تكون قد طرحت نزع سلاح المقاومة، خلال جلسات الحوار الفلسطيني، مؤكدة على ضرورة تولي الحكومة الفلسطينية الملف الأمني في القطاع.

من جهة أخرى تحاول بعض الأطراف الإقليمية، عبر وسائل الإعلام، تحميل «حماس»، وسلاح المقاومة في القطاع، مسؤولية تعثر المصالحة، وتوظيف ذلك في محاولات التوتير الإقليمي، الذي تقوده السعودية ضد إيران بشكل أساس، من خلال تحميل إيران المسؤولية، وذلك بعد تصريحات لنائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، صالح العاروري، خلال زيارة قام بها مؤخراً وفد «حماس» إلى إيران، أن حركته تتعهد بالحفاظ على علاقات وثيقة مع طهران، واحتفاظ الحركة بسلاحها، رافضاً شروطاً مسبقة، وضعها الكيان الصهيوني، لموافقته على عقد أية «محادثات سلام».

### ثانياً: موضوع إدارة المعابر

فتح معبر رفح، الذي يزداد تعقيداً مع تصاعد الهجمات الإرهابية في سيناء، حيث كانت السلطة الفلسطينية قد تسلّمت رسمياً إدارة المعابر الحدودية لغزة، ومن ضمنها معبر رفح، وفق ما تضمنه اتفاق المصالحة، وتم فتح المعبر بعد ذلك، تحت إشرافها، وفقاً لسياسة مصر الحالية، التي تفتح بموجبها المعبر ثلاث مرات أسبوعياً، ولكن بعد هجوم مسجد الروضة في سيناء مؤخراً، أبلغت السلطات المصرية السفارة الفلسطينية في القاهرة بإرجاء فتح المعبر لدواعٍ أمنية. ويمكن القول هنا: أن أحد أسباب تصاعد عمل المجموعات الإرهابية في شبه جزيرة سيناء، له علاقة مباشرة بأجندات تسعى إلى إبقاء التوتر قائماً في المنطقة الحدودية بين فلسطين ومصر، وبالتالي خلق الذرائع لإحكام الحصار على قطاع غزة، والتضييق على المقاومة، الأمر الذي يزيد مسألة انفراج الوضع في غزة تعقيداً.

**تحاول قوى إقليمية تحميل حماس وسلاح المقاومة في القطاع المسؤولية تعثر المصالحة وتوظيف ذلك في محاولات التوتير الإقليمي**

### ثالثاً: الضغوط الإقليمية والدولية

لا يمكن عزل الصعوبات التي تواجه إتمام اتفاق المصالحة، عن الضغوط الإقليمية والدولية على الجانب الفلسطيني، للدخول في مفاوضات مع الكيان الصهيوني، وقبول بعض التنازلات، في سياق ما يتم الحديث عنه من «صفقة سلام» أمريكية، بعض تلك الضغوطات تم علانيةً، مثل: التهديد بإغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن، للدخول في مفاوضات مع الكيان الصهيوني دون شروط، والتوقف عن ملاحقته في المحافل الدولية في قضايا جرائم الحرب، هذا بالإضافة إلى معلومات متداولة، عن ضغوط مالية واقتصادية على السلطة الفلسطينية، من قبل أطراف إقليمية ودولية، للدخول في المفاوضات، ولكن من المؤكد أن هنالك ضغوطاً تمارس على الطرفين، سواء «فتح» أو «حماس»، وتجري وراء الكواليس، قد تدفع اتجاه تعقيدات إضافية في ملف المصالحة.

وهنا، فإن السلطة الفلسطينية المعتمدة بشكل كبير في مواردها على الإعانات الخارجية، تجد نفسها اليوم موضع ابتزاز مالي من قبل الدول المانحة لتقديم تنازلات سياسية، وهو ما يترافق مع التزامات تمكين حكومة «الوفاق» في غزة، والمسؤوليات التي أبرزها: إعادة إعمار القطاع، وتحسين وضع الخدمات الأساسية.

وعلى خلفية تلك التعقيدات، دعت «حماس» الفصائل الفلسطينية للاجتماع، بحضور الجانب المصري الراعي للمصالحة، داعية إياه لإرسال وفد أمني، وذلك يوم الأربعاء 92 تشرين الثاني، حيث قررت الفصائل بموجبه، تأجيل تسليم حكومة «الوفاق» مهامها في قطاع غزة، وقال الناطق الرسمي باسم حركة «فتح»، فايز أبو عيطة، في مؤتمر صحفي عقده عقب انتهاء الاجتماع: «إن الحركتين طلبتا من مصر، أن يتم تأجيل استكمال تسلّم الحكومة لمهامها في القطاع من تاريخ 1 وإلى 01 كانون الأول المقبل»، مضيفاً: «إن التأجيل يأتي بهدف ضمان خطوات إنجاز المصالحة الوطنية التي يطمح لها الشعب الفلسطيني»، من جهة أخرى، ذكرت وكالات أنباء فلسطينية، أن الرئيس، محمود عباس، أصدر قراراً يفيد بوقف التصريحات جميعها التي تتناول المصالحة الوطنية. فهل تستطيع تلك الإجراءات الدفع لاستكمال المصالحة؟

**إن المطلوب فلسطينياً اليوم هو: مصالحة حقيقية وليس «تبويس شوارب» بمعنى أن مصالحة يتم فيها القفز فوق النقاط الجوهرية في القضية، ابتداءً من المقاومة وسلاحها، وليس انتهاءً برؤية وطنية فلسطينية، حول تحرير الأرض، واستعادة الحقوق المسلوبة، لن تدوم، بل ستحمل معها صواعق قد تنفجر في أية مرحلة، وهنا نؤكد مجدداً: أن المطلوب اليوم هو: «مصالحة» برامج القوى الفلسطينية، ضمن رؤية وطنية، مدعومة شعبياً، تضع نصب عينيها استعادة فلسطين، وحقوق شعبها، وهو الأمر الممكن ضمن التوازنات الدولية الجديدة، بما يسمح بتجاوز الضغوط الإقليمية والدولية كافة القائمة حالياً، دون الاضطرار إلى تقديم التنازلات.**

# نعوم تشومسكي «الحلم الأمريكي وداعاً»

**«وداعاً للحلم الأمريكي: المبادئ العشرة الأساسية في تمركز الثروة والقوة» كتاب للمفكر اليساري المعروف نعوم تشومسكي، وهو آخر ما ألفه.**



«وداعاً للحلم الأمريكي: المبادئ العشرة الأساسية في تمركز الثروة والقوة» كتاب للمفكر اليساري المعروف نعوم تشومسكي، وهو آخر ما ألفه.

لقد قال عنه الكاتب كرِس هَغز: إنّ تشومسكي يلقي ضوء فكره المتوهج ليفضح يوتوبيا ادعاءات الليبرالية الجديدة، ويكشف أسس عدم المساواة وآثام مجتمع المستوطنات الأوروبية المحتلة، التي قضت على حضارة سكان القارة الأصليين، ودمرت ثقافتهم ولغاتهم وطرق معيشتهم، واختطفت أبناء أفريقيا وبناتها وأتت بهم إلى هذه البلاد، مكبلين لتجعلهم عبيداً أرقاء مسخرين لزراعة القطن والتبغ من دون أجور.

في «وداعاً للحلم الأمريكي» يستعرض تشومسكي الأسس العشرة التي ناقشها في فيلم وثائقي، حسب صحيفة الحياة، تعاون بيتر هوغيجين وكلي نايكس وجارِد سكَوت في إعداده وإخراجه.

يفتتح المؤلف فصله الأول، بالمقارنة بين أفكار ماديسُن حول الديمقراطية، وضرورة حصر السلطة بيد القلة من الأثرياء، وتقديمها بهذه الصورة الناقصة، بحجة حماية الأقلية الغنية من «طغيان الأكثرية»، ويبيِّن أفكار جفرسُن لوضع السلطة بيد الشعب... وينبهنا تشومسكي في الفصل الثاني من كتابه إلى: أنّ ثورة الشباب الجامعيين– وخاصة في الستينات– قد ولّدت ردود فعل مخيفة بالنسبة للطبقة الأرستقراطية في البلاد، التي شعرت أنّ وجودها مهدّد فعلاً... ويعرج تشومسكي في الفصل الثالث من كتابه على: زيادة دور المؤسسات المالية في هيكلية الاقتصاد، إذ كانت شركات الصناعة في أشكالها المتنوعة عماد الاقتصاد، وبالتالي صاحبة النفوذ والسطوة. غير أنّ الأمر قد تغيّر، وقفزت المؤسسات المالية لتتصدّر السيادة... ويستشهد المؤلف في مطلع الفصل الرابع من كتابه، بما صرّح به مدير شركة «جنرال موترز» قبل ستين عاماً، «إنّ ما هو في مصلحة جنرال موترز، يصبّ في مصلحة البلد بكامله». كما أن عكس المقولة صحيح أيضاً، «فما هو في مصلحة البلد يصبّ في مصلحة جنرال موترز».

ويمضي تشومسكي في فصول كتابه اللاحقة، ليسلط الضوء على قضايا شغلت الرأي العام والحكومات والمجتمعات والمؤسسات الدولية، وظواهر وسياسات وبرامج اقتصادية، برزت في إدارات نكسون وروزفلت وكلينتون وأوباما، كما يطرح قضايا النقابات العمالية في أمريكا، وحقوق العمال والتشريعات المتعلقة بها، ويشير إلى دور أجهزة العلاقات العامة ومؤسسات الدعاية والإعلان في قضايا تخص المواطن المستهلك، والعمل على خلق المواطن غير الواعي لحقوقه الديمقراطية... ويُختتم بإلقاء الضوء على اقتراحات وزير دفاع ترامب، لزيادة عدد قوات الاحتلال الأمريكي في أفغانستان. ومرة أخرى، فيما تزداد رقعة الأراضي الخاضعة لنفوذ طالبان. وهذه الزيادات في نشر القوّات، إضافة إلى الزيادة التي اقترحها ترامب للموازنة العسكريّة الأمريكيّة قد تحقق توقعات بول كِندي عن مآل الإمبراطوريّات وبداية انهيارها.

## أخبار ثقافية



### أوبرا الشحادين على خشبة مسرح الحمراء

مزجت مسرحية أوبرا الشحادين لفرقة المسرح القومي باللاذقية بين المسرح والواقع، واستعارت من الواقع لإدانته في لعبة جريئة فنياً، من خلال سردها حكاية الباشا، ممثل ومخرج المسرح المغمور الذي يلجأ برفقة صديقه إلى أحد المسارح المهجورة، الذي يشهد مفارقات عديدة مع المتشردين اللذين يتحولان مع وصول لص الحقائب ورجل الشرطة إلى ممثلين في فرقة مسرحية، للتمويه على سرقات وتجاوزات طالت الجميع. طرحت المسرحية أسئلة عن سكان الهامش الاجتماعي، وأحقية هؤلاء في العيش بعيداً عن عالم العنف والجريمة. قدمت المسرحية على خشبة مسرح الحمراء في دمشق، وهي مليئة بانتقادات جارحة للواقع المعاش.



### معرضان للوثائق والكتاب بمناسبة يوم الثقافة

تمتلك مكتبة الأسد مجموعات ثمينة من الوثائق والمخطوطات والكتب النادرة التي قامت بعرضها أمام الجمهور، بمناسبة يوم الثقافة من خلال المعرض الذي افتتح فيها، إضافة إلى افتتاح معرض للهيئة العامة السورية للكتاب. تضمن معرض المخطوطات بعضاً من المجموعات القيمة والثمينة وهي: تحف ذات خط جميل وورق ثمين وغلاف مزدان بالذهب، وهذه المخطوطات والكتب النادرة التي تمتلكها المكتبة آلت إليها من المكتبات الأخرى، علاوة على ما يردها باستمرار من مخطوطات عن طريق الإهداء أو الشراء. بينما عرضت الهيئة من خلال معرض الكتاب مطبوعاتها من عام 2009 وحتى تشرين الثاني 2017 ونماذج من أرشيف وزارة الثقافة.

## كانوا وكنا



يستطيعون اليوم إرسال كمية كبير من الرسائل ببساطة، حتى أن البرامج والأجهزة الإلكترونية المخصصة لذلك سببت ازدحاماً شديداً في الحياة. في الماضي كان الموضوع أبسط من ذلك بكثير، تطلب إرسال الرسائل الكتابة بلغة أدبية معينة وخط جميل، بعد وضعها في ظرف ورقي مخصص لها وإلصاق الطوابع البريدية الخاصة. كانت الرسائل قليلة طوال السنة واحتفظ الناس بأرشيف الرسائل الخاص بهم، وتبلور نوع من الأدب يدعى أدب الرسائل. في الصورة طابع بريدي سوري صدر بمناسبة أسبوع الرسائل لتشجيع الناس على المراسلة عام 7591.

## للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

| المحافظة | الاسم | الهاتف |
|---|---|---|
| درعا | خالد الشرع | 0968844820 |
| السويداء | هاني خيزران | 0952769397 |

| | | |
|---|---|---|
| دمشق وريفها | محمد عادل اللحام | 0944484795 |
| حمص | محمد زهري زهرة | 0933145891 |
| اللاذقية | صلاح طراف | 0988386581 |

| | | |
|---|---|---|
| طرطوس | صلاح معنا | 0999725141 |
| حماة | أنور أبوحامضة | 0933763888 |
| دير الزور | زهير المشعان | 0932801133 |

| | | |
|---|---|---|
| الحسكة | حمدالله ابراهيم | 0999212404 |
| حلب | جمال عبدو | 0933796639 |
| الرقة | محمد فياض | 0945817112 |

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2017/12/01» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

# فولتير وجرس الإنذار

**متى تحوَّل فولتير لأول مرة في حياته من الهزل إلى الجد، ومن ثَمَّ شَمَّر عن ساعديه وتقدم وحيداً في وجه الطغيان؟ الجواب: عندما طفح الكيل. فقد أبدى أحد الكُتّاب اشمئزازه من الدولة والدين والشعب، وكتب بأنه سيسخر من كل شيء. أجاب فولتير: ليس هذا وقت التهكم والسخرية. إن الفطنة والسخرية لا تتفقان مع المجازر والقتل. هل هذه البلاد موطن الفلسفة والسعادة؟ كلا. إنها بلاد الفتن والجهل والتعصّب والقتل.**



■ عبدالرزاق دحنون

**1**

كانت مدينة تولوز الفرنسية لا تبعد كثيراً عن مدينة فيرني التي يعيش فيها فولتير، وكان رجال الدين الكاثوليك يتمتعون بسلطة مطلقة في هذه المدينة، أيام فولتير، فمثلاً: لا يُسمح لأي بروتستانتي في تولوز بأن يكون محامياً أو طبيباً، أو صيدلياً أو بقالاً، أو بائع كتب أو طبّاعاً. ومُنع الكاثوليك من استخدام أي خادم أو كاتب بروتستانتي. وفي عام 8471 حُكم على امرأة بغرامة قدرها ثلاثة آلاف فرنك، لأنها استعانت بقابلة بروتستانتية. وحدث أن كان يعيش في تولوز رجل بروتستانتي يُدعى جان كالاس، وكانت له ابنة تحوَّلت إلى المذهب الكاثوليكي وولد شنق نفسه، بسبب فشله في الحصول على عمل. وكان القانون في تولوز يقضي بأن يوضع جثمان المنتحر عارياً على محفة من عيدان القصب المتشابكة، ووجهه إلى الأسفل ويسحب عبر شوارع المدينة، وفي نهاية مشواره يُعلَّق بحبل المشنقة. ولكي يتجنب الأب هذا المصير المخزي لابنه طلب من أقاربه أن يشهدوا بأن ولده توفي وفاة طبيعية. وعلى إثر ذلك انتشرت الشائعات في تولوز بأن الأب قتل ابنه ليمنعه من اعتناق المذهب الكاثوليكي، وهنا قامت القيامة وفار التنور، وألقي القبض على الأب ومات تحت التعذيب عام 1671 وتداعت العائلة، وأمام المطاردة هربت إلى فيرني وطلبت مساعدة فولتير. استقبلهم الرَّجل في بيته وواسى جراحهم وأثارت دهشته واشمئزازه، الطريقة المرعبة في مطاردتهم وتعقبهم. وفي الوقت ذاته جاءت أخبار مصرع المواطنة اليزابت سيرفينس، وانتشرت الشائعات بأنها دُفعت إلى جُبٍّ ماء وهي في طريقها لتعلن تحوّلها من البروتستانتية إلى الكاثوليكية. واعتقل شاب صغير على إثر هذه الإشاعة في عام 5671، يُدعى لاباز، بتهمة تشويه الصليب، وعليه صورة المسيح، وأنزل به العذاب، واعترف بذنبه، فقطع رأسه، وقذف بجسمه إلى النار، وسط استحسان الجمهور وتصفيقهم، واحترقت معه نسخة وجدت بحوزته من كتاب فولتير «القانون الفلسفي».

**2**

لقد أثار هذا الظلم والطغيان فولتير، وأحاله من كاتب ساخر إلى فيلسوف مجاهد، وشَمَّر عن ساعديه واستعد للحرب، وهنا تبنى شعاره المشهور «اسحقوا العار» وحرّك روح الشعب الفرنسي ضدَّ مظالم الكنيسة، وساعد في هزِّ عرش الملك. لقد أرسل دعوة إلى أصدقائه وأتباعه يدعوهم فيها إلى خوض المعركة «...وحدوا أنفسكم واقهروا التعصب والأوغاد، واقضوا على الخطب المضللة والسفسطة المخزية والتاريخ الكاذب، لا تتركوا الجهل يُخضع العلم، سيدين لنا الجيل الجديد بعقله وحريته. إن الإنسان الذي يقول لي: آمن كما أؤمن وإلا فإن الله سيعاقبك، سيقول لي الآن: آمن كما أؤمن وإلا سأغتالك...» يعتقد فولتير: أن التعصب المقرون بالخرافات والجهل كان أساس البلاء في القرون جميعها، ولن يتحقق السلم الدائم، ما لم يتسامح الناس مع بعضهم، ويتعلم كل واحد منهم، كيف يتسامح مع من يخالفه في الأمور الدينية والسياسية والفلسفية والفكرية، هذه هي الخطوة الأولى في بناء مجتمع سليم. حيث يؤكد ذلك في قوله:«قد أختلف معك في الرأي، ولكني على استعداد لأدافع حتى الموت عن حقك في التعبير عن رأيك». لقد أتبع فولتير رسالته عن التسامح الديني سيلاً من المنشورات التاريخية، فيها الخطب التشهيرية والهجاء والتقريع والموعظة والشعر والحكاية والقصّ والتعليق. وهذه في ظني أعظم حملة من الدعاية الواسعة التي يقوم بها رجل واحد. لم تقم في تاريخ الفلسفة أبداً مثل هذه الدعوة الواضحة والحيوية المتدفقة. لقد حلَّق فولتير بأسلوبه لدرجة تجعل الإنسان لا يشعر بأنه كان يكتب فلسفة. وها هو يقول: لقد تعبت من هؤلاء الناس الذين يحكمون الدول من علياء قصورهم. هؤلاء المشرعون الذين يحكمون العالم ويعجزون عن حكم زوجاتهم أو عائلاتهم، ويتلذذون في تنظيم الكون. إن من المستحيل تسوية هذه المسائل كلها بإيجاد صيغة بسيطة وعامة، أو بتقسيم الناس جميعهم إلى حمقى وخدم من جهة، وحكام وأسياد من جهة أخرى. .

قاسيون
2018
5000 ل.س للمؤسسات والجهات العامة والخاصة
2000 قيمة الاشتراك السنوي للأفراد
حزب الإرادة الشعبية
اطلاق حملة الاشتراكات السنوية
كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار